الدكتور
علي أبو المكارم

إعراب الأفعال

دار غريب
للطباعة والنشر والتوزيع
القاهرة

إعراب الأفعال

إعـراب الأفعـال

الدكتور

علي أبو المكارم

أستاذ بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة

دار غريب

للطباعة والنشر والتوزيع

القاهرة

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية إدارة الشئون الفنية

أبو المكارم، علي.

إعراب الأفعال / علي أبو المكارم.- ط ١ . القاهرة : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٩

ص ٢٦٤ ؛ ٢٤ سم.

تدمك: ٧ ٠٣٤ ٤٦٣ ٩٧٧ ٩٧٨

١ - اللغة العربية - النحو

١ - العنوان. ٤١٥,١

الكتـــــاب : إعراب الأفعال

المـــؤلــــف : علي أبو المكارم

رقم الإيـداع : ٣٦٠٤ / ٢٠٠٩

تاريخ النشــر : ٢٠١٠

الترقيم الدولي : 7 - 034 - 463 - 977 - 978

النــاشـــــر : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع

شركة ذات مسئولية محدودة

الإدارة والمطابع: ١٢ شارع نوبار لاظوغلي (القاهرة)

ت: ٢٧٩٤٢٠٧٩ فاكس: ٢٧٩٥٤٣٢٤

التـــوزيـــع : دار غريب ٣ شارع كامل صدقي الفجالة - القاهرة

ت: ٢٥٩١٧٩٥٩

إدارة التسويق والمعرض الدائم ١٢٨ شارع مصطفى النحاس مدينة نصر - الدور الأول

ت ٢٢٧٣٨١٤٢ - ٢٢٧٣٨١٤٣

www.dargharееb.com

إهـــداء

إلى شقيقي :

الأستاذ الدكتور محمود أبو المكارم

الأستاذ بكلية الطب ، جامعة الأزهر

تحيـــة لجهد مثمر ، رفعت به - أيها العزيز - رأس وطننا ، ،

علي

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

هذه الدراسة فى « إعراب الأفعال » ليست في جوهرها سوى محاولة لتطبيق قواعد « منهج التحليل » ، وهو المنهج الذى حددنا أسسه ومقوماته ، وجلونا خصائصه ومراحله ، في بحثنا عن: «الحذف والتقدير في النحو العربي» منذ أكثر من ثلث قرن من الزمان .

وفي هذه المحاولة التطبيقية نتناول بصورة مباشرة القواعد التفصيلية في هذا الموضوع المحدد من الموضوعات النحوية ، دون أن نلجأ إلى تحليل الأصول النظرية التي تصدر عنها هذه القواعد ، مع إدراكنا الذي يرقى إلى مرتبة اليقين بأن دراسة القواعد فرع عن دراسة الأصول ، ووعينا الذي يكاد يصبح بديهة بأن البحث في الأصول يجب أن يسبق أي بحث في الفروع ، إذ إن الاتفاق على الأصول هو وحده الذي يحسم كل خلاف في الفروع ، فضلاً عن أن الاختلاف في الفروع قد يرتد إلى شيء من الاختلاف في الأصول. ولكننا برغم هذا الإدراك والوعي نقدم على هذه الخطوة في دراسة القواعد التفصيلية لإعراب الأفعال في العربية رعاية لأمرين لا سبيل إلى تجاوزهما :

أول هذين الأمرين أنه قد سبق أن تناولنا بالتحليل في أكثر من كتاب الأصول الكلية للفكر النحوي ، كما سبق أن حددنا بالتفصيل الدلالات الفلسفية والاجتماعية للمناهج اللغوية ، والمواقف الحضارية التي تصدر عنها ، والظروف الموضوعية التي حدت بنا إلى وضع ما أسميناه « منهج التحليل » استكمالاً لما في هذه الأصول والمناهج من قصور، بحيث صار هذا المنهج - دون تعصب - قادرًا على تمييز ما في التراث من أصيل ينبغي الحفاظ عليه، وما فيه من زائف يجب التخلص منه ، وتحديد ما في المناهج اللغوية المعاصرة من قواعد تتلاءم مع الخصائص الموضوعية للعربية، وما فيها من أصول قد تتناقض معها . وحسبنا أن نشير إلى آخر ما أصدرناه في هذا المجال ، وهو كتاب «تقويم الفكر النحوي» الذي نشرت دار الثقافة ببيروت طبعته الأولى منذ خمسة وثلاثين عامًا .

وثاني الأمرين اللذين يجب رعايتهما أن تقديم النماذج التطبيقية إحدى الوسائل العملية لإثبات مدى ما يتسم به منهج ما من صلاحية أو قصور ، ونحسب أنه قد آن الأوان لكي نخطو هذه الخطوة ، فنجعل دراسة القواعد الخاصة بإعراب الأفعال في العربية مجالاً للتثبت من مجموعة من الحقائق المنهجية على رأسها حقيقتان: الأولى ضرورة الفصل في مستويات الأداء اللغوي بين نصوص اللغة الفصحى ونصوص اللهجات القبلية ، وعدم الخلط بين هذه النصوص المتعددة المستويات في التقعيد للعربية الفصحى ،

والثانية الالتـزام بتحليل ما هو موجود بالفـعل في نصوص اللغة من ظواهر ، وليس افـتـراض مـا ليس له فـيـهـا وجـود ، تحت إلحـاح التـصـورات الفلسـفـيـة أو الأفكار المنطـقـية الـشكلية أو المؤثرات الكلاميـــة .

ومن هنا كانت هذه الدراسـة عن « إعراب الأفعال » تعـبيرًا عن نظرة شـاملة للأصول المنهـجيـة ، ونتاجـًا لـرؤية متكاملة في التـقنين النحوي ، في الـوقت نفسه الذي تُعـد فيـه عملاً في صـميم القـواعد التفصيليـة ، وتناولاً مباشرًا لنموذج مما في مجال التقـعيد في التراث ، وما ورد فـيه في تراثنا النحوي ليـس شيئًا قـليلاً ، بل إنه يتميـز بتنوع المذاهب إلى مدى جد فسيح ، وتعـدد الاتجاهات بصورة بالغة الثراء ، ووفرة الآراء إلى حـد تصبح مـعه مـحاولة استـقصـائها عـملا باهظ الأعباء ، بيد أنه تبقى مع ذلك حقيقة تحكم هذه المذاهب والاتجاهات والآراء جـمـيعًا ، وهـى أن تلك المذاهـب مع تنوعـهـا لا تصـدر عن الحقائق الموضـوعية وحدها بل تدع للـتناول الذاتي فيها نصـيبًا ، وأن تلك الاتجـاهات مع تعـددها لا تنهض عـلى ركـائز من نظرة مطلقـة تتسم بالشمـول بل تتصف بجزئية النظر مع تعميم مـا يصدر عنها من أحكام ، وأن تلك الآراء على وفرتهـا لا تعبر عن رؤية منهجـية تتسع لجميع الحقائق ، ومن هنا فـإننا حين اتفقنا مع بعض المذاهب أو التقينا مع بعض الاتجـاهات أو ارتضينا بعض الآراء لم يكن مـوقفنـا صادرًا

عن محاولة ترجيح مذهب أو تفضيل اتجاه أو الأخذ برأي ، وإنما ارتكزت مواقفنا على مقومات منهجية واستندت إلى أسس موضوعية ، بحيث يصح لنا في النهاية أن نقول : إن مادة هذه الدراسة وإن لم تكن جديدة فإن معالجتها هي الجديدة ، بما في هذه المعالجة من التزام موضوعي بقواعد المنهج التحليلي ، وما أسلم إليه هذا الالتزام من نتائج ذات خطر في البحث النحوي .

وتقع هذه الدراسة - كما سيرى القارئ في خمسة فصول :

- خصصنا **الفصل الأول** منها لتحديد أنواع الأفعال في العربية، وقد حددنا في بداية هذا الفصل الأساس الذي استند إليه النحاة في تقسيمهم الأفعال وهو الربط بين الصيغ الفعلية وأقسام الزمان ، وناقشنا هذا الأساس ، وانتهينا من هذه المناقشة إلى أن من المحتم رفض هذا الأساس للتقسيم لاعتماده على فكرة عقلية فلسفية ، ومن ثم لابد من البحث عن أساس لغوي غير منطقي ، وقد ارتضينا في هذا الشأن الأخذ بفكرة العلامات دون التعريفات، التي لو أحسن استخدامها لأمكن حل عدد من مشكلات التصنيف في كثير من الكلمات وتفسير ما في الصيغ الفعلية من تعدد في الدلالات .

- ودرسنا في **الفصل الثاني** التصنيف النحوي للأفعال وفقًا لظاهرة التصرف الإعرابي ، وقد عنينا فيه بشكل خاص بتحليل بعض

القضايا النحوية المتصلة بهذا التصنيف ، ومن بينها قضية حركة بناء الفعل الماضي ، وقضية اعتبار فعل الأمر مبنيًا أو معربًا ، تبعًا للاختلاف في كونه صيغة فعلية مستقلة أو صورة من صور المضارع ، ثم قضية إعراب الفعل المضارع وبنائه وما يتصل بذلك من دراسة التفرقة التي اصطنعها النحويون بين نوني التوكيد المباشرة وغير المباشرة عند اتصال كل منهما به .

- وفي **الفصل الثالث** تناولنا الحالات الإعرابية الثلاث للفعل المضارع ، والعلامات الدالة على هذه الحالات ، وقد ختمنا هذا الفصل بتحديد موقفنا من قضيتين ، تتصل الأولى منهما بالعلامات، وهي دعوى تقدير الحركة الإعرابية في بعض أنواع الأفعال رفعًا ونصبًا . وتصدر الثانية عن الحالات ، وهي اختلاف المحل الإعرابي للمضارع المبني ، وقد أثبت التحليل الموضوعي أن تقدير الحركة الإعرابية مجرد دعوى ليس في الواقع اللغوي ما يؤيدها ، في حين دل هذا التحليل على أن اختلاف الحالات الإعرابية للمضارع المبني حقيقة لغوية لا سبيل إلى تجاهلها .

- أما **الفصل الرابع** فقد تحدثنا فيه عن نصب الفعل المضارع، وبدأناه باستعراض الخلاف بين النحاة في تحديد عوامل النصب فيه، ثم ناقشنا هذه الأسباب وفقًا لما يفرضه منهج التحليل اللغوي من التزام بالنصوص ووقوف عند ظواهرها وعدم تجاوزها أو إهمالها ،

وقد أسلمت هذه المناقشة إلى الأخذ بوجهة النظر القائلة بأن نواصب الفعل المضارع عشرة وليس أربعة فحسب ، وبذلك رفضنا القول بإضمار (أن) جوازًا أو وجوبًا على نحو ما قرر جمهور النحاة ، ثم تناولنا كل أداة من الأدوات العشر التي تنصب المضارع بعدها بالتحليل من حيث تحديد معانيها ، ومواقعها، وشروط عملها .

واهتم **الفصل الأخير** بدراسة جوازم الفعل المضارع ، سواء في ذلك جوازم الفعل الواحد ، أو جوازم الفعلين .

❁ ❁ ❁

بقيت فى ختام هذه المقدمة ملحوظات ثلاث نحسب أن من المجدي ذكرها بين يدي هذه الدراسة :

الملحوظة الأولى : أننا قد اعتمدنا اعتمادًا كبيرًا على استخدام أسلوب (الجداول) في دراسة بعض القضايا التي تناولتها هذه الدراسة ، وبصفة خاصة في مجال تحديد أنماط المسلك اللغوي للكلمات والأنواع ، وقد تضمنت هذه الدراسة خمسة جداول : يصور الأول حركة البناء في الفعل الماضي ، ويؤكد الثاني بواسطة المقابلة والمقارنة بين أواخر الأفعال المبنية بناء فعل الأمر لا إعرابه، ويكشف الثالث عدم وجود فارق في حالة المضارع عند اتصاله بنون التوكيد المباشرة ونون التوكيد غير المباشرة إذ يلزم آخر الفعل حالة

واحدة مع كل منهما ، وأما الجدول الخامس فقد قصد به تحديد علامات إعراب المضارع فى حالاته الثلاث .

والملحوظة الثانية : أننا التزمنا في دراسة كل موضوع من موضوعات هذه الدراسة بذكر الشواهد النحوية التقليدية فيه ، كما حرصنا على أن ننهي كل موضوع بالإشارة إلى أبيات ابن مالك التي تناولته ، وكان هدفنا من وراء ذلك مزدوجًا : وهو تيسير المقابلة بين هذه الدراسة وغيرها من الكتب النحوية من ناحية ، ثم الرغبة في تأكيد الاتصال العضوى بينها وبين التراث النحوي من ناحية أخرى ، ووراء هذا الهدف المزدوج يقين بأن القصد من هذه الدراسة ليس رفض القديم ، ومن ثم لا ينبغي الانسلاخ منه ، وإنما تأكيد الجوانب الإيجابية فيه ، ولا يكون ذلك بغير الالتحام به ، لاستخلاص ما يجب استخلاصه منه ، وكأننا بذلك نعيد تشكيله من داخله .

والملحوظة الثالثة : أننا لم نشأ أن نثقل هوامش هذه الدراسة بالإشارة إلى صفحات المراجع والمصادر التي عدنا إليها أثناء البحث، إذ لو فعلنا ذلك لاضطررنا إلى تخصيص جزء كبير من الصفحات لذكر مراجع الدراسة ومصادرها ، في حين يمكن الاكتفاء بإشارة مجملة إليها ، فإن من بينها كثيرًا من الكتب النحوية القديمة ، على رأسها كتاب سيبويه وشرح السيرافي له ، ومن بينها مؤلفات : الأبدي وابن أبان ، والأسفراييني ، والأمير ، وابن الأنباري ، وابن برهان ،

والثمانين ، وأبي حيان ، والشيخ خالد ، والخضري ، والدماميني ، والرضي ، والزجاج ، والزجاجي، والزمخشري ، وابن السراج ، والسيوطي وابن العريف، والفارسي ، وابن أم قاسم ، وابن مالك ، وابن هشام ، وابن يعيش... وغيرهم كثير. كما أن منها كثيراً من الدراسات المعاصرة في النحو واللغة ، سواء ما يتصل منها بالأصول النحوية ، أو ما يقتصر على عرض القواعد الجزئية ، ولا نحسب القارئ المتخصص - الذي كتبت هذه الدراسة له - في حاجة إلى الإشارة إليها .

وبعد ،،

فإني أرجو مخلصًا أن تسهم هذه الدراسة في إرساء قواعد منهج التحليل اللغوي ، حتى تكون خطوة على الطريق ، نحو الغاية التي يسعى إليها حثيثًا جيلنا ، مستلهمًا القيم المثلى في تراثنا، معبراً عن أصالة الموضوعية فيه ، مجسداً حيوية المعاصرة له .

والله من وراء القصد ،

علي أبو المكارم

الفهرست

الموضـــــوع	الصفحة

الفصل الأول
أنواع الأفعال

الفصل الثاني
التصنيف النحوي للأفعال

الموضـــوع	الصفحة

الفصل الثالث
الحالات الإعرابية للفعل المضارع

الفصل الرابع
نواصب الفعل المضارع

الموضـــوع	الصفحة

الموضــــوع	الصفحة

الفصل الخامس

جوازم الفعل المضارع

الموضـــــوع	الصفحة

الموضـــوع	الصفحة
إعراب جواب الشرط	٢٤٥
اقتران الجواب بالفاء..........	٢٤٧
اقترانه بإذا....................................	٢٥٠
العطف على الشرط أو الجواب..................	٢٥١
الحذف في تركيب الشرط.	٢٥٣
اجتماع الشروط......................	٢٥٨
اجتماع الشرط والقسم......................	٢٥٩

الفصل الأول
أنـــواع الأفعـــــال

من الحقائق التي توشك أن تكون مسلمة في التراث النحوي أن «الأفعال مساوقة للزمـان»، وتقتضي هذه المساوقة أمرين : **أولهما** أن يكون الزمان مقومًا من مقومـات الأفعال، بحيث يوجد عند وجودها، وتنعدم عند عدمه . **وثانيهما** أن يكون كل من الزمان والأفعال متماثلاً في أنواعه، وعـلاقات هذه الأنواع بعـضهـا ببعض، وعـلاقات أنواع الأفعال بأنواع الزمان، وأنواع الزمان بأنواع الأفعال أيضـًا .

ومرد هذا «التلازم» و «التماثل» بين الأفـعال والزمان عند النحاة العـرب منهجـهم في تحليل الأفعـال . هذا المنهج الذي لا يسـتند إلى دراسة صيـغها وأنماطها ووظائفهـا وعلاقاتها فحـسب، وإنما يبدأ قبل دراسة هـذه الصيغ والأنماط والوظائف والعـلاقات من نظرة فـلسفـية منطقية تحكم هذه الدراسـة وتعيد تشكيل نتائجـها . ونقطة البدء التي انطلق منها النحاة تقول : إن الأفـعال أحداث، وإن كل حدث لابد له من زمن، وهكذا كان «منطقيًا» أن ينتهي النحاة إلى نتيجتين : **الأولى** : أنه لابد لكل فعل من زمن يقع فيه، **والأخرى** : أنه لابد لكل زمان من صيغة فعلية تعبر عنه . ومن ثم كـان طبيعيًا أن نجد في التراث النحوي

هذا التقرير «للتساوق» بين الزمان والأفعال، تعبيرًا عن التلازم بين الزمان والأفعال أولاً، وتصويرًا للتماثل بين أنواعهما واطراد علاقات هذه الأنواع ثانيًا.

وتطبيقًا لهذا المنهج الفلسفي المنطقي نفسه، حين أراد النحاة تحديد أنواع الأفعال في العربية بدءوا من النظريات الفلسفية الخاصة بالزمان، حتى يضمنوا المطابقة بين أنواع الأفعال وأقسام الزمان . ولما كانت النظريات الفلسفية الخاصة بالزمان متعددة تعددت النظريات النحوية الخاصة بتقسيم الأفعال، بحيث يمكن أن نجعل آراء النحاة في تقسيم الأفعال مجرد صدى لمواقف الفلاسفة من أقسام الزمان :

فجمهور النحاة يرى أن أنواع الفعل في العربية ثلاثة، هي : الفعل الماضي، والفعل المضارع، وفعل الأمر، تطبيقًا للنظرية الثلاثية للزمان، التي تقسمه إلى ثلاثة أقسام : الزمن الماضي، والزمن الحال، والزمن المستقبل . وبذلك جعلوا لكل قسم من الزمان نوعًا من الأفعال، حتى إن بين هؤلاء النحويين من رأى أن دلالة المضارع الأصلية على الزمن الحال عند تجرده من الصيغ التي تحدد زمنه مثل : السين، وسوف، ولم، ولن، أولى من دلالته على الاستقبال، رعاية لهذه المطابقة بين الزمان والأفعال .

ومعنى هذا أن الفعل الماضي مرتبط بالزمن الماضي، وأن الأمر مرتبط بالمستقبل، وأن المضارع يدل على الحال، ولكن بما أن لحظة

الحال قصيرة وممتدة في المستقبل، وبما أن المستقبل امتداد للحال، رأى النحويون أن من الممكن أن يشمل زمن المضارع المستقبل أيضًا بهذا الاعتبار .

والكوفيون - ومعهم أبو الحسن الأخفش - قد رفضوا هذا التقسيم للأفعال، مستندين بدورهم إلى النظرية الثنائية للزمان، تلك التي تقرر تقسيم الزمان إلى مرحلتين فحسب، إحداهما : الزمان الماضي، والأخرى : الزمان المستقبل، ومن ثم ترفض هذه النظرية وجود ما يسمى بزمان الحال، إذ أنه إما أن يكون قد وقع فعلا فيكون ماضيًا، وإما أن يكون لم يقع بعد فيكون مستقبلاً .

وقد بنى هذا الفريق من النحويين بدورهم على هذا التقسيم للزمان تقسيمهم للأفعال إلى قسمين فحسب، هما : الفعل الماضي، والفعل المضارع . واضطرهم هذا التقسيم إلى القول بأن ما يسمى بفعل الأمر ليس نوعًا مستقلاً قائمًا بنفسه، وإنما هو صورة من صور المضارع ومقتطع منه، فأصل : قم بواجبك - مثلاً- : لتقم . ولما كثرت صيغة الأمر للمخاطب، مفردًا وغيره، استثقل مجيء لام الأمر، فحذفت، وحذف أيضًا حرف المضارعة، تخفيفًا وهكذا وجدت صيغة الأمر !!

وقد أراد هذا الفريق من النحويين الاستدلال - لغويًا - على ما ذهب إليه فلسفيًا، فذكر أنه قد وردت نصوص كثيرة تشير إلى أن

أصل الأمر هو المضارع ؛ إذ نجد في هذه النصوص أمرًا للمخاطب ليس بصيغة الأمر المعروفة، وإنما بصيغة المضارع المسبوقة بلام الأمر، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ فبذلك فلْتَفْرَحوا هو خير مما يجمعون ﴾ في قراءة مرفوعة للنبي من طريق أبي بن كعب، وهي قراءة عدد كبير من الصحابة والتابعين . ومن ذلك أيضًا ما روى عن النبي صلوات الله عليه أنه قال : «ولتزرّه ولو بشوكة» أي : زرّه، وقوله أيضًا في بعض مغازيه : «لتَأخُذُوا مصافكم» أي : خذوا، وقوله في حديث آخر : «لِتَقُومُوا إلى مصافكم» أى : قوموا . ومن هذه النصوص أيضًا عدد من النصوص الشعرية نحو قول الشاعر :

لِتَقُمْ أنت يا ابن خير قريش ... فتقضّى حوائج المسلمينا

أي : قم، وقول الآخر :

فلتكن أبعد العداة من الصلـ ... ـح من النجم جاره العيوق

أي : كن، وقوله :

لتبعد ، إذ نأى جدواك عني ... فلا أشقى عليك ولا أبالي

أي : ابعد .

وهكذا ينتهي هذا الفريق من النحويين إلى أن هذه النصوص الكثيرة تشهد بأن الأصل في الأمر أن يكون باللام الداخلة على الفعل المضارع، سواء كان أمرًا للمخاطب أو للغائب «إلا أنه لما كثر

استعمال صيغة الأمر للمخاطب، وجرت على الألسنة أكثر من الغائب استثقل مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال، فحذفوها مع حرف المضارعة طلبًا للتخفيف» .

وبهذا يخلص هؤلاء النحويون إلى القول بأن تقسيم الأفعال إلى نوعين فقط - وهما : الماضي، والمضارع - أمرٌ يستند إلى النظرة العقلية الزمنية، كما يرتكز على النصوص اللغوية المروية معًا .

ومن المؤكد أن هذا الموقف من النحاة البصريين والكوفيين جميعًا غير سليم، وهو مثال واضح للخلط المنهجي في الدراسات النحوية، فنقطة البدء التي انطلق منها الفريقان - وهي العلاقة بين أنواع الأفعال وأقسام الزمان، ليست نتاج التحليل اللغوي، وإنما أثر التفكير الفلسفي المنطقي، ومن ثم لم يخضع كل من الفريقين لما يسلم إليه التحليل اللغوي من نتائج، وإنما حاول كل منهما - بدلا من ذلك - أن يفرض على هذا التحليل الوصول إلى نتائج تتجافى - على نحو أو آخر - مع الواقع اللغوي، ولا سند لها من أساليبه .

لقد كان «التقسيم العقلي للزمان» سببًا في الوصول إلى نتيجتين متناقضتين في آن واحد، تقول الأولى : إن أفعال اللغة ثلاثة أنواع، وتقرر الثانية أن الأفعال ذاتها، وتطبيقًا للاعتبار نفسه، نوعان فحسب . وليس من شك في أن هذا التناقض يعود إلى خطأ الربط بين ما هو لغوي وما هو غير لغوي في تحديد ظواهر اللغة وفهم

علاقاتها وتفسير خصائصها، إذ يجعل هذا التحديد والفهم والتفسير ليس إلى اللغة ذاتها وإنما مرده إلى أشياء خارجة عنها، الأمر الذي ينتهي - بالضرورة - إلى التناقض مع ظواهر اللغة نفسها، بدلاً من أن يكون التحليل تعبيراً عنها من حيث كونه تسجيلاً لخصائصها، وتحديداً لمقوماتها، وجلاء لعلاقاتها، وتصنيفاً لظواهرها . وحسبنا أن نشير هنا إلى عدد من صور التناقض التي وقع فيها النحاة بالفعل في تناولهم لأنواع الأفعال .

١ - لقد استند النحاة في ربطهم بين الأفعال والزمان إلى مقدمتين تقولان : إن الأفعال أحداث، وكل حدث لابد له من زمان . فتناقضوا مع الواقع اللغوي الذي يقرر أن كثيراً من الأفعال لا تتضمن أحداثًا، ويطرد ذلك في نحو : نعم، وبئس، وغيرهما من أفعال المدح والذم، وعسى وحرى واخلولق من أفعال الرجاء، وأنشأ وطفق وأخذ وجعل وعلق من أفعال الشروع، ولا يحسبن أحد أن الأفعال التي لا تتضمن أحداثًا محصورة في نطاق الماضي وحده، فإن من بينها مثلاً كاد وأوشك، وكان وأخواتها، وظن وأخواتها، وهي جميعًا أفعال متصرفة . وهي جميعًا تخلو من الدلالة على الأحداث، وهكذا يصبح الربط بين الفعل والزمن ليس مفتقراً إلى سند يرتكز عليه فحسب، بل مجافيًا للواقع اللغوي أيضًا .

٢- حين أصر النحاة على ربط الأفعال بالزمان، جعلوا لكل فعل زمنًا يختص به، فتناقضوا مع الواقع اللغوي الذي يقرر أن الفعل الواحد قابل للتعبير عن أزمان شتى لا يحددها غير السياق.

إن الفعل الماضي - مثلاً - كما يعبر عن ماضي الزمان يعبر عن الحال في ألفاظ العقود، نحو : بعت، واشتريت، وزوجتك بنتي، وقبلت، ويعبر عن المستقبل إذا وقع في سياق الشرط نحو : إن حضر محمد رحبت به . والفعل المضارع بدوره يمكن أن يعبر عن الماضي في نحو : لم يحضر خالد، ولما يذاكر بعد، فضلاً عن تعبيره عن الحال والاستقبال . والسؤال الذي يطرح نفسه أمام إصرار النحاة على ربط الفعل الماضي بالزمن الماضي والفعل المضارع بالزمن الحال والمستقبل معًا، هو : هل يظل كل من الفعلين يحمل زمنه الخاص به في نحو الأمثلة التي ذكرناها أو يتجرد منها، إذا قلنا إن الفعل لا زال يحمل زمنه الخاص وإن الزمن الذي تحدد في التعبير مرده إلى صيغ أخرى في التركيب، كان معنى ذلك أن الجملة الواحدة، في الموقف اللغوي الواحد، تحمل زمانين متناقضين، وذلك مستحيل . وأما إن قلنا : إن الفعل قد تجرد من الزمن حتى يمكن تقرير وحدة الزمان في الجملة دون أن تنزلق إلى التناقض في الجمع بين زمانين، لم يكن لتجرد الفعل من الزمن معنى غير طواعية الفعل في التعبير عن أي زمان، وهو ما قررناه من أن الواقع اللغوي يؤكد قابلية الأفعال للتعبير عن

المراحل المختلفة للزمـان وفقًا لما يمنحه لها السيـاق، أي : التركيب في داخل الموقف اللغوي الخاص .

٣- فـإذا انتـقلنا إلى مـوقف الـكوفـيين وأبي الحـسن الأخـفش القائلين بالتقسيم الثنائي للأفـعال، وجدنا صورة صارخة للتناقض مع ما يسلم إليـه الواقع اللغوي من ظواهر تحدد أنواع الأفعـال وأنماطها . وما استشـهد به هؤلاء النحويون من نماذج تدل على استخـدام صيغة المضارع المقترن بلام الأمر في أمـر المخاطب لا يسلم إلى ما قرروه من انتـفاء الوجـود المستـقل لصـيغـة «فعـل الأمر» في اللغـة، بل إن هذه النصوص - على تـعددهـا - لا تقدم دليـلاً كافيًـا على تطور صيـغة «فعل الأمر» عن صيغة «المضـارع المقترن بلام الأمر»، ولعل أقصى ما يمكن الوصول إلـيه من هذه النصوص أن هذا الأسلـوب من أساليب الأمر - وهو صيغة المضارع المقتـرن بلام الأمر - قد استخدم في اللغة أيضًا . وإن كـان استخـدامه قليلاً بالقـياس إلى الصـيغة الشـائعة في الأمر، وهي الصيغة التي اصطلح عليها بصيغة «فعل الأمـر» .

وحتى لو افترضنا - مع الكـوفيين ومن ذهب مذهبهم - أن هذه القلة في استخدام صيغة المضـارع المقترن بلام الأمر تشير إلى انقراض استـخدامهـا اكتفـاء بصيغة فـعل الأمر، وسلمنا - مـعهم - بأن هذه النصوص تشـير إلى حدوث تطور في الدلالة اللغـوية على الأمر، تم فيه الانتقال من الصيغة الأولى إلى الصـيغة الثانية، فإنه يكون من قبيل

التناقض أن نقرر أنه لا وجـود لفعل الأمر المستـقل في اللغة، ذلك أن كلا من الصيغتين الفعليتين لهما وجود لا سبيل إلى إنكاره . والدلالة العلمية التـي يمكن قبولها من هذا التحليـل لن تكون رفض الاعتراف بصيـغة «فعل الأمر»، وإنمـا تفسير مـا أصاب هذه الصيـغة من تطور، ومن ثم يصبـح هذا الموقف كله داخـلاً في إطار الدراسـة التـاريخيـة للظواهر اللغوية، الأمر الذي لا مفـر من تجنبه عند التحليل الموضوعي لهذه الظواهر .

نخلص من هذا كله إلى أن الأساس في تقسـيم الأفعال وتحديد أنواعـها لا يـنبغي أن يكون الـزمان، وإنما يجب أن يكـون العلامـات الخاصـة التي تميز كل نوع من أنواع الأفعال ؛ إذ أن هذه العـلامات - وحدها - هي المقياس الموضوعي للوقوف على هذه الأنواع والكشف عن خصـائصها ودلالاتهـا وأنماط استعـمالاتها. وسـوف نجد في هذا المجـال أن النحاة أنفـسهم قـد توصلوا إلى عـدد من العلامـات، التي يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات .

❁ ❁ ❁

المجموعة الأولى : تضـم علامتين، وتميز هذه المجموعة الصيغة التي اصطلح عليها بصيغة الماضي من غيرها .

أما **العلامة الأولى** فهي تاء التأنيث الساكنة .

وتلحق آخر الفعل للدلالة على كون الفاعل مؤنثًا، سواء كان مفردًا أو مثنى، أو جمعًا، وذلك إذا كان اسمًا ظاهرًا، كما في مثل قول الأعشى :

قالتْ هريرة لما جئت زائرها

ويلي عليك وويلي منك يا رجل

وقول امرئ القيس :

وأنا الذي عرفتْ معد فضله

ونشدت عن حُجْر بن أم قطام

فكل من قال وعرف : فعل ماض، لاتصال تاء التأنيث به، والفاعل فيهما مفرد مؤنث .

ونحو قول زهير بن جناب الكلبي :

وحق لمن أتتْ مائتان عامًا

عليه أن يَمَلّ من الثواء

فأتى فعل ماض، وقد اتصلت به تاء التأنيث لأن الفاعل مثنى مؤنث .

ونحو قول النابغة الذبياني :

فتى كملتْ أخلاقه غير أنه

جواد فما يبقى من النار باقيا

فكمل فعل ماض اتصل به تاء التأنيث لأن الفاعل جمع مؤنث .

ومثله قول امرئ القيس أيضًا :

قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان

ورسم عفتْ آياته منذ أزمان

أتتْ حجج بعدي عليه فأصبحت

كخط زبور في مصاحف رهبان

فكل من عفى، وأتى، فعل ماض اتصل به تاء التأنيث لأن الفاعل فيهما جمع مؤنث، وحذفت الألف فيهما تخلصًا من التقاء الساكنين: الألف المحذوفة، وتاء التأنيث الساكنة .

كذلك تلحق تاء التأنيث الساكنة آخر الفعل إذا كان فاعله ضميرًا يعود على مؤنث، كما في قول النابغة :

نفس عصام سودتْ عصاما

وعلمتْهُ الكَر والإقداما

وصيّرتْهُ ملكا هماما

حتى علا وجاوز الأقواما

فسودّ، وعلّم، وصيّر، أفعال ماضية لاتصال تاء التأنيث بها، وفاعلها جميعًا ضمير يعود إلى مؤنث هو (النفس) .

وقد احترز النحاة بشرط كون التاء في آخر الفعل من التى تقع في أوله، وهي تاء المضارعة . فإنها لا تدخل على الماضي .

كذلك احترزوا بشرط كون التاء ساكنة من التاء المتحركة، فإنها تلحق الأسماء والحروف، ولا تلحق الأفعال . وتكون هذه التاء متحركة حركة إعراب كما تكون متحركة حركة بناء .

تكون متحركة حركة إعراب إذا كانت التاء واقعة في آخر الأسماء الصفات، مثل : قائمة، فاهمة، ونحوها .

وتكون متحركة حركة بناء إذا كانت واقعة في آخر الأسماء المبنية، نحو : لا حولَ ولا قوةَ، أو الحروف نحو : لاتَ، وربتَ، وثمتَ ونحوها، والتاء فيها لتأنيث الحرف نفسه، لا لتأنيث شيء آخر .

وأما العلامة الثانية : (فهي تاء الفاعل) .

وتلحق آخر الفعل للدلالة على الفاعل أو نائبه . وتكون مضمومة للدلالة على المتكلم المفرد، سواء كان مذكرًا أو مؤنثًا، نحو قول عنترة :

وقد قلتُ إني قد سلَوتُ عن الهوى

ومن كان مثلي لا يقول ويكذب

هجرتُك فامضي حيث شئت وجربي

من الناس غيري فاللبيب يجرّب

وقول امرئ القيس :

وإذا أذيتُ ببلدة ودعتُها

بل لا أقيم بغير دار مقام

فقال، وسلا، وهجر، وودّع، أفعال ماضية لاتصال تاء الفاعل بها، وهي التاء المضمومة الدالة على المتكلم المفرد .

وأما : أُذِي، فهو فعل ماض أيضًا، لاتصال التاء به كذلك، بيد أنّه مبني لغير الفاعل .

كما تكون التاء مفتوحة للدلالة على المخاطب المفرد المذكر، نحو قول امرئ القيس :

أفسدتَ بالمنّ ما أوليت من نعم

ليس الكريم إذا أسدى بمنّان

وقول طرفة :

وإن أحسن بيت أنت قائله

بيت يقال إذا أنشدتَه صدقا

فكل من أفسد، وأنشد، فعل ماض، لاتصال تاء الفاعل به، وهذه التاء مفتوحة للدلالة على المخاطب المفرد المذكر .

كما تكون مكسورة إذا أريد بها الدلالة على المخاطبة المفردة المؤنثة، كما في قول المرقش الأكبر :

إنا محيوك يا سلمى فحيينا

وإن سقيت كرام الناس فاسقينا

وإن دعوت إلى جُلى ومكرمة

يومًا سراة كرام الناس فادعينا

فكل من : سقى، ودعا، فعل ماض، لاتصال تاء الفاعل به، وهي مكسورة للدلالة على المخاطبة المفردة المؤنثة .

وثمة فروق ثلاثة بين هاتين التاءين : (تاء التأنيث الساكنة وتاء الفاعل) :

أولها : أن تاء التأنيث ساكنة دائمًا، ولا تتحرك مطلقًا إلا لسبب صوتي، كالتخلص من التقاء الساكنين، أما تاء الفاعل متحركة دائمًا . وحركتها حركة بناء لا حركة إعراب .

ثانيها : أن ما قبل تاء التأنيث مفتوح دائمًا، في حين أن ما قبل تاء الفاعل ساكن دائمًا .

وثالثها: أن تاء التأنيث حرف لا محل له من الإعراب، وأما تاء الفاعل فاسم لإسناد الفعل إليها، ومن ثم فإنها مبنية في محل رفع .

وتختص هذه المجموعة من العلامات بالصيغة الفعلية التي اصطلح النحاة على تسميتها «صيغة الماضي» وقد استخدم هذا الاصطلاح

للإشارة إلى أنه قد شاع استعمال هذه الصيغة للدلالة على أحداث وقعت في الزمن الماضي، بيد أن دلالة هذا الفعل على الزمن الماضي ليست شرطًا، فإنها تستخدم على غير الماضي من الزمان، على نحو ما سنشرح ذلك بعد قليل حين نتناول الدلالات الزمنية للأفعال .

ومن خصائص هذه المجموعة من العلامات، جواز خلو الفعل من علامتيها معًا، وحينئذ يجب أن ينظر في الفعل، هل يصلح لدخول أي من هاتين العلامتين عليه أو لا ؟ فإن صلح، كان الفعل ماضيًا . وإن لم يصلح لم يكن من قبيل الأفعال الماضية .

تطبيق على علامات الماضي :

باستخدام أسلوب العلامات، نستطيع أن نحسم الخلاف الذي استشرى بين النحويين في تصنيف بعض الكلمات، نحو : نعم، وبئس، وعسى، وليس .

أما (نعِْم) و (بِئْسَ [1]) فقد رفض فريق من النحويين كبير - منهم الكوفيون والفراء - كونهما أفعالاً، مستندين في ذلك إلى أمرين :

(١) ورد في وزن (نعم) و(بئس) الأوجه الآتية :
١ - على وزن (فعل) بفتح الفاء وكسر العين ، فيقال . نعم وبئس .
٢- على وزن (فعل) بفتح الفاء وسكون العين ، فيقال : نعم ، بأس .
٣- على وزن (فعل) بكسر الفاء وسكون العين ، فيقال : نعم ، وبئس .
٤- على وزن (فعل) بكسر الفاء والعين معًا ، فيقال نعم ، وبئس وهذه الأوجه كلها جائزة في كل ذي عين حلقية من (فعل) بفتح الفاء وكسر العين - فعلا كان أو اسما، كما نص على ذلك ابن مالك في كتابه تسهيل الفوائد .

الأول - «أنه لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال، ألا ترى أنك لا تقول : نعم الرجل أمس، ولا نعم الرجل غداً، وكذلك - أيضًا - لا تقول : بئس الرجل أمس، ولا : بئس الرجل غداً .

والثاني - أنهما لا يتصرفان، والتصرف من خصائص الأفعال، فلما لم يتصرفا دل ذلك على أنهما ليسا فعلين :

ومن ثم ذهب هذا الفريق إلى القول باسميتهما، باعتبار أنهما صفة لموصوف محذوف أقيم كل منهما مقامه، فكأنك إذا قلت : نعم الرجل زيد، كان أصل التركيب : الرجل نعم الرجل زيد، فحذفتَ الموصوف، وهو الرجل، وأقمتَ الصفة، وهي : نعم الرجل، مقامه، وكما كان الرجل اسما فكذلك ما قام مقامه، والرجل المذكور - بناء على هذا - مرفوع بنعم، كما يرفع الفاعل باسم الفاعل لا بالفعل .

وقد أيد هذا الفريق تصنيفه لنعم وبئس، وعدهما من قبيل الأسماء، بعدد من الأدلة أهمها دليلان :

أولهما : دخول حروف الجر عليهما، فقد جاء عن العرب : ما زيد بنعم الرجل، وقال حسان بن ثابت :

ألست بنعم الجار يؤلف بيته

أخا قلةٍ أو مُعْدِمَ المالِ مُصرِمَا

كما حكى عن العرب أيضًا قولها : نعم السير على بئس العير، وروى الفراء عن أعرابي قوله : والله ما هي بنعم المولودة. فنعم وبئس، في هذه النصوص جميعًا قد دخلت عليها حروف الجر . وهي خاصة بالأسماء .

ثانيهما : دخول حرف النداء عليهما، نحو قول العرب : يا نعم المولى ويا نعم النصير، فنداؤهم نعم دليل على اسميتها ؛ لأن النداء من خصائص الأسماء .

وقد رفض جمهور النحويين هذا الاتجاه القائل باسمية نعم وبئس، وناقش أدلته، منتهيًا إلى رد هذا الاتجاه بأسره، والقول بفعلية (نعم) و (بئس) على النحو الآتي :

اولا : أن دخول حرف النداء عليهما لا حجة فيه على اسميتهما، لأن المقصود بالنداء محذوف للعلم به والتقدير : يا الله نعم المولى ونعم النصير أنت .

ثانيًا : أن دخول حروف الجر عليهما ليس فيه - بدوره - حجة على اسمية أي منهما ؛ لأن الحكاية فيه مقدرة، وحرف الجر يدخل مع تقدير الحكاية على ما لا شبهة في فعليته، وحسبنا دليلا على ذلك ما ورد في قول الشاعر :

والله ما ليلي بنام صاحبه

ولا مُخَالِطِ الليانِ جانبُه

فلو صح أن مجرد دخول حرف الجر دون رعاية تقدير الحكاية كافٍ للحكم باسمية الكلمات، لوجب أن يحكم على (نَامَ) بالاسمية . وإذا كان ذلك ليس صحيحًا، ويجب تقدير الحكاية فيه، فقد وجب تقدير الحكاية في جميع الأمثلة التي وردت فيها (نعم) و (بئس) مصحوبة بحروف الجر . فيقدر في قول حسان :

ألست بنعم الجار يؤلف بيته

أخا قلة معدم المال مصرما

أن الأصل : ألست بجار مقول فيه نعم الجار . وكذلك في باقي الأمثلة، فيقدر أن تراكيبها الأصلية هي :

والله ما زيد برجل مقول فيه نعم الرجل، ونعم السير على عير مقول فيه بئس العير، والله ما هي بمولودة مقول فيها نعم المولودة .

ثالثًا : أن عدم تصرفهما، وعدم اقتران الزمان بهما، لا دليل فيه على اسميتهما أيضًا، ذلك أنهما إنما امتنعا من التصرف، والاقتران بالزمان ؛ لأن دلالتهما مقصورة على اللحظة دون غيرها، فنعم استخدمت لغاية المدح، وبئس استعملت في غاية الذم، وأنت إنما تمدح أو تذم بما هو موجود بالفعل في الممدوح أو المذموم، لا بما كان فزال، ولا بما سيكون ولم يقع .

إن هذا الخلاف كله يمكن أن نحسمه لو لجأنا إلى أسلوب تناول الصيغ وفقًا لمنهج التحليل اللغوي، الذي لا يعتمد على مقولات ذهنية بل يرتكز على علامات خارجية، فلو استخدمنا علامات المجموعة الأولى التي تميز ماضي الأفعال لانتهينا إلى أن كلا من (نعم) و (بئس) فعل ماض، ألا ترى أن كلا منهما تدخل عليه - باطراد - تاء التأنيث الساكنة، وهي لا تدخل إلا على الفعل الماضي دون سواه، فيكون القول باسميتهما مع ذلك ضربًا من اللجج الذي لا جدوى معه في تحليل الظواهر ولا غناء فيه في صياغة قواعدها .

- وأما (ليس) فقد ذهب بعض البصريين، وعلى رأسهم أبو علي الفارسي وأبو بكر بن شقير إلى أنها حرف، مستدلين على ذلك بأمور، أهمها :

أولا : عدم دلالتها على الزمان، فهي تخالف بذلك الأفعال التي يجب - عند النحاة - أن تكون دالة على زمان .

ثانيًا : القياس على (ما) النافية، رعاية لما بينهما من تشابه في أمور ثلاثة : أولها أن كلا منهما لنفي الحال، وثانيها أن كلا منهما لا يقبل تصرفًا، وثالثها أن كلا منهما يبطل عمله بدخول إلا على الخبر، نحو قول الله تعالى : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ ﴾، ومثل قول العرب : ليس الطيب إلا المسكُ، برفع ما بعد إلا في المثالين .

ثالثًا : ما ورد من نصوص لغوية عوملت فيها «ليس» معاملة الحروف لا الأفعال :

ومن ذلك حذف نون الوقاية مع ياء المتكلم، نحو ما حكى عن بعض العرب أنه قيل له : فلان يَتَهدَّدُكَ، فقال : عليه رجلا ليسي «فأتي بالياء وحدها من غير نون الوقاية، ولو كانت فعلا لوجب أن يأتي بها كسائر الأفعال» .

ومن ذلك أيضًا عدم مراعاة الأصل عند اتصالها بالتاء : مضمومة، نحو : لستُ، أو مفتوحة، نحو : لستَ، أو مكسورة، نحو : لستِ . ولو كانت (ليس) فعلاً لوجب أن ترد إلى الأصل فيقال حينئذ : لِيست بكسر الياء، فلما لم ترد إلى الأصل - وهو الكسر - دل ذلك على أنها عوملت معاملة الحروف .

ولقد بلغ أصحاب هذا الاتجاه به مداه، حين رأوا أنه يمكن إهمال (ليس) وعدم إعمالها، قياسًا على (ما) حيث وردت في نصوص كثيرة لا عمل لها . «وقد حكى سيبويه في كتابه أن بعض النحاة يجعل (ليس) بمنزلة (ما) في اللغة التي لا يُعْمِلُونَ فيها ما، فلا يُعْمِلُونَ (ليس) في شيء، وتكون كحرف من حروف النفي، فيقولون، ليس زيد منطلق» برفع : منطلق، إهمالاً لليس.

ورفض فريق آخر من النحويين - منهم الكوفيون وبعض البصريين - القول بحرفية (ليس) - ذاهبين إلى أنها فعل ماض لدخول علاماته عليها .

ولو تأملنا موقف كل فريق، لوجدنا تناقضًا مع الواقع اللغوي، أو مع الأسس العقلية التي قنن النحاة في ضوئها هذا الواقع .

- أما الفريق الأول الذي قال أصحابه بحرفية (ليس) فإنه قد أهمل الواقع اللغوي الذي يشهد بوجود فوارق أسلوبية بين كل من (ليس) و (ما)، ولكنه أغفل هذه الفوارق لا لشيء إلا ليسلم له قياسه العقلي الذي ألحق فيه ليس .

- وأما الفريق الثاني الذي اضطر أصحابه إلى الاعتراف بفعلية (ليس) رعاية للخصائص التركيبية التي تميزها عن (ما)، فإنه قد تناقض مع المقومات الذهنية التي صدر عنها في تعريف الأفعال وتحديد أنواعها، وهي العلاقة بين الفعل والزمان .

ولو التزم النحاة بتحليل الواقع اللغوي دون أن يفرضوا على هذا الواقع ما ليس فيه خضوعًا لمؤثرات ذهنية، لما كان لهذا الخلاف في تصنيف (ليس) وجود، فإنها تقبل باطراد علامتي المجموعة الأولى، الخاص بماضي الأفعال .

- وأما (عسى) فإنها تفيد مقاربة وقوع الفعل الكائن في أخبارها، وتتضمن - كما ذكر سيبويه «الطمع والإشفاق» وقد فسر

ذلك ابن يعيش بأنه : الطمع في المستقبل، والإشفاق أن لا يكون، وأما الفيروزابادي، فإنه قدم فيه تفسيرًا مغايرًا إلى حد ما، إذ جعل الطمع ترجيًا للمحبوب، والإشفاق خشية من المكروه .

وقد رأى فريق من النحويين، منهم الكوفيون، أنها حرف لا فعل مستندًا في ذلك إلى عدد من الأدلة أهمها ثلاثة :

اولا : أن لفظها حقيقة في صورة الماضي، ولكن معناها منصب على المستقبل، إذ أن الراجي إنما يرجو في المستقبل لا في الماضي، وهكذا أشبهت (عسى) (ليس) في أنها بدت في صورة مغايرة لزمانها؛ فإن ليس - كما رأينا - تنصب على نفس الحال .

ثانيًا : أنها تفيد الترجي فشابهت (لعل)، ولعل حرف باتفاق.

ثالثًا : أنها لما دلت على قرب الفعل الواقع في خبرها جرت مجرى الحروف، لدلالتها على معنى في غيرها، والأفعال تدل على معنى في نفسها لا في غيرها .

ومن الواضح أن الكوفيين قد وقعوا في تناقض مع أنفسهم، حين قرروا حرفية (عسى)، في الوقت الذي انتهوا فيه إلى فعلية (ليس) .

ولقد علل الكوفيون قولهم بفعلية (ليس) بجواز دخول علامات الأفعال عليها ورفضوا الإقرار بفعلية (عسى) مع جواز دخول العلامات ذاتها عليها، ودليلهم الأول تجسيد واضح لهذا

التناقض، فإنهم يقررون وجود وجوه شبه بين عسى وليس، ثم يفرقون في التصنيف النحوى بينهما .

وأما الدليلان الباقيان، فإنهما يتناقضان وما تقرر في التراث النحوي من أن شبه الحرف معنى مضعف للأسماء لا للأفعال، ولذلك كانت الأسماء التي تشبه الحروف مبنية لا معربة، أما الأفعال فإنها يمكن أن تشبه الحروف دون أن تتأثر، إذ أن معاني هذه الحروف مستفادة ومكتسبة من الأفعال، ألا ترى - مثلاً - إلى التشابه بين فعل الاستفهام وهمزته، وفعل الاستثناء وأدواته، بما قد يسلم إلى القول بأن هذه الحروف تفيد معاني الأفعال،وإن لم ننته من ذلك بالضرورة إلى القول بأن هذه الحروف تعمل عمل هذه الأفعال أيضًا .

وقد رفض فريق آخر من النحويين القول بحرفية عسى، مستندًا إلى جواز دخول علامات الفعل الماضي عليها، إذ يجوز اتصال ضمير الفاعل بها على نحو اتصاله بالأفعال، نحو قولك : عَسَيْتُ أن أفعل كذا، بفتح السين، وعَسِيتُ بالكسر أيضًا، كما يجوز اتصال تاء التأنيث الساكنة بها فيقال : عَسَتْ .

ومن الحق أن نقرر أن هذا هو الأسلوب الذي كان يجب أن يلتزم به النحويون عند تصنيفهم للصيغ، ولو فعلوا ذلك دائمًا لأنقذوا أنفسهم من مزالق التناقض التي ترددوا فيها، ولجنبوا التراث النحوي كثيرًا مما فيه من أخطاء .

والمجموعة الثانية من العلامات تضم علامتين أيضًا، هما :

العلامة الأولى - أن تكون الصيغة مبدوءة بأحد الأحرف الأربعة التي تجمعها كلمة : (أنيت) أو (نأيت)، وهي الهمزة، والنون، والتاء، والياء .

- وتستخدم (الهمزة) في حالة إسناد الفعل إلى المتكلم المفرد، مذكرًا كان أو مؤنثًا، نحو : أجلس .

- و (النون) في حالة إسناد الفعل إلى المتكلم الذي معه غيره، سواء كان واحدًا أو أكثر من جنس واحد أو متعدد، وكذلك تستعمل للمتكلم الواحد الذي يعظم نفسه، نحو قول الشاعر :

إنا لنرخص يوم الروع أنفسنا

ولو نسام بها في الأمن أغلينا

- و (التاء) في حالة إسناد الفعل إلى المخاطب، مطلقًا، مفردًا، أو مثنى، أو جمعًا، مذكرًا، أو مؤنثًا . وكذلك تستعمل في حالة إسناد الفعل إلى المفردة الغائبة، ومثناها، نحو :

أنت تحسن القيامَ بعملكَ : للمخاطب المفرد المذكر .

وأنت تحسنين القيام بعملكِ: للمخاطبة المفردة المؤنثة .

وأنتما تحسنان القيامَ بعملكما: للمثنى المخاطب، مذكرًا أو مؤنثًا أو مشتركًا .

وأنتم تحسنون القيامَ بعملكم: لجماعة المخاطبين الذكور .

وأنتن تحسنّ القيام بعملكن: لجماعة المخاطبات الإناث .

وهي تحسن القيام بعملها : للغائبة المفردة المؤنثة .

و الطالبتان تحسنان القيام بعملهما : لمثنى الغائبتين .

- و (الياء) في حالة إسناد الفعل إلى غير ما سبق، وذلك في الغائب المذكر مطلقًا : مفردًا، أو مثنى، أو جمعًا، وكذلك أيضًا - جمع المؤنث الغائب، نحو :

هو يحسن القيام بواجبه : للغائب المفرد المذكر .

والطالبان يحسنان القيام بواجبهما: للمثنى الغائب المذكر .

وهم يحسنون القيام بواجبهم : لجمع المذكر الغائب .

وهن يحسنّ القيام بواجبهن : لجمع المؤنث الغائب .

والعلامة الثانية صلاحية الكلمة لدخول بعض الصيغ الخاصة بهذا النوع فقط من الأفعال، وهذه الصيغ هي :

السين، وسوف : للدلالة على التسويف .

ولم وأخواتها الجازمة .

وأن وأخواتها الناصبة .

وتختص هذه المجموعة من العلامات بما أسماه النحاة «الفعل المضارع» . الذي آثر الجمهور إطلاق هذا المصطلح عليه انطلاقًا من المدلول اللغوي للفظ «المضارعة» وهو المشابهة، ويرى هؤلاء أن ثمة وجوه شبه بين صيغة المضارع وصيغة اسم الفاعل هي التي أجازت إطلاق هذا المصطلح عليه .

يقول سيبويه في تقرير ذلك : «وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول : إن عبد الله ليفعل، فيوافق قولك : لفاعل، حتى كأنك قلت : إن زيدًا لفاعل، فيما تريد من المعنى، وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم .

وتقول : سيفعل ذلك، وسوف يفعل ذاك، فتلحقها هذين الحرفين لمعنى . كما تلحق الألف واللام الأسماء للمعرفة» .

ومن بعد سيبويه يقول المبرد :

«وإنما قيل لها مضارعة، لأنها تقع مواقع الأسماء فى المعنى، تقول : زيد قائم، فيكون المعنى فيهما واحدًا، كما قال عز وجل : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ أي : لحاكم .

وتقول : زيد يأكل، فيصلح أن يكون في حال أكل، وأن يأكل فيما يستقبل، كما تقول : زيد آكل، أي : في حال أكل، وزيد آكل غدًا .

وتلحقها الزوائد لمعنى، كما تلحق الأسماء «الألف واللام» للتعريف، وذلك قولك : سيفعل، وسوف يفعل . وتلحقها اللام في: إن زيداً ليفعل، في معنى : لفاعل» .

ونرجو أن نشرح مواقف النحاة بالتفصيل من قضية المشابهة بين الفعل المضارع واسم الفاعل بعد قليل، حين نتناول التصنيف النحوي للأفعال .

وتتميز هذه المجموعة بأن الفعل لا يخلو من علامتيها معًا : إذ لا يخلو من وجود حرف من أحرف المضارعة في أوله . بيد أن وجود هذه الأحرف في بداية الفعل لا يكفي للقطع بنوعه، إذ يحتمل أن يكون الفعل ماضيًا أو أمرًا . نحو : أكرمْتُ الضيف حين تفضل بزيارتي، ونحو : أحْسِنْ استقبال ضيفك وتَقَدمْ له بخير ما عندك . ومن ثم فإن الذي يقطع بنوع الفعل هو صلاحيته لاستقبال الصيغ الخاصة التي تميزه عن سواه .

* * *

وأما **المجموعة الثالثة** من مجموعات العلامات، فإنها تضم بدورها علامتين أيضًا :

أما العلامة الأولى : فهي الدلالة على الطلب، أي الرغبة في وقوع «شيء ما» بعد لحظة التكلم، سواء كان هذا الوقوع على الفور أو على التراخي، ويتحدد ذلك من السياق .

وأمـا **العلامة الثانية** ؛ فصلاحيتـه لقبول بعض اللواصق المميزة، وهي : ياء المؤنثة المخاطبة، ونون التوكيد، خفيفة أو ثقيلة .

وتختص هذه المجمـوعة من العلامات بما يصطلح عليه جـمهور النحاة «بفعل الأمر» كما تتميز بعـدم خلو الفعل من علامتيها معًا ؛ إذ لابد من تضمنه معنـى الطلب دائمًا، مع صلاحيتـه لاتصال ياء المؤنثة المخاطبة به، أو دخول نون التوكيد في آخره، إذا لـم يكن أي منهما فيه بالفعل .

فلو كانت الصـيغة دالة على الطلب ولكنها لم تصلح لـتقبل ياء المؤنثـة المخـاطبة أو نون التـوكـيـد نحو : صـه، ومـه، وآمين، وعليك محمـدًا، وإليك الكتاب، لـم تكن من قبيل فـعل الأمر، وسنتناول هذه النقطة، بعد قليل .

وكذلك لو قبلت الصيغة ياء المؤنثة المخاطبة أو نون التوكيد دون دلالة على الطلب، نحو : أنت تؤدين واجبك بصـورة طيبة، ويجلسنَّ محـمد في مكانه، لم تكن من قـبيل فعل الأمـر أيضًا، وإنما من قـبيل الفعل المضارع .

تطبيق على علامات الأمر :

لو لجـأنا إلى استـخـدام أسلوب التـمـييز بـين الأفعـال بواسطة العـلامات لأمكن حـسم كـثيـر من صور الخـلاف بين النحـويين في تصنيـف بعض الكلمات، كما فعلوا في نحو كلمة : (هات) :

لقد نظر كثير من النحويين فوجدوا أن الكلمة تفيد معنى الطلب، وكأنها لا تستخدم إلا في الأمر، فهل هى فعل أمر ؟

- هنا اختلف النحويون، فقال فريق منهم - على رأسهم الخليل ابن أحمد - أنها فعل أمر، وأن الهاء في أولها بدل من همزة : آتى يؤاتي، واستدلوا على فعليتها بتصرفها تصرف الأفعال، إذ يقال : هات، للمفرد المذكر، وهاتي، للمفردة المؤنثة . وهاتيا : للمثنى مذكرًا ومؤنثًا، وهاتوا : لجمع المذكر، وهاتين : لجمع المؤنث . ويشهد لهذا التصرف عندهم قول الله تعالى : ﴿ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾ .

- ورفض فريق آخر من النحويين - من بينهم الزمخشري - هذا الاتجاه ورأوا أن الكلمة اسم لا فعل، أو هى على وجه التحديد : اسم فعل، ومسمى هذا الاسم : أعط، أو ناول، وقد كسر آخره هربًا من التقاء الساكنين . واضطر هؤلاء إلى تعليل ظهور الضمير في نحو الأمثلة التي ذكرها أصحاب الاتجاه الأول بقوة الشبه بين كلمة (هات) والأفعال، ولكنهم رفضوا أن تكون قوة الشبه هذه مسلمة بالضرورة إلى اعتبار الكلمة فعلاً .

وبشيء من التأمل اليسير، يتضح أن كلاً من الفريقين قد وقع في أخطاء كان من الممكن تجنبها لو اتبع أسلوب العلامات . وأول هذه

الأخطاء أنهم عالجوا الصيغة بمعزل عن الواقع اللغوي، الذي يشهد بأنها كما تستخدم في الأمر يأتي منها غير الأمر أيضًا، إذ يقال : هاتى. بمعنى : عاطى، فتكون فعلا ماضيًا، وتدخل عليه علامات الماضي، كما يقال : يهاتِي، فتكون فعلاً مضارعًا وورد في الشعر :

للـه مـا يعطي ومـا يـهـاتي

ومن ثم فإن ورود : هات، إذن شيء طبيعي، واعتبارها فعل أمر لا شبهة فيه ولا حرج معه، ويقطع بصحة هذا الاعتبار قبولها لياء المؤنثة المخاطبة بالإضافة إلى ما فيها من الدلالة على الطلب، وهما العلامتان اللتان تميزان هذا النوع من الأفعال .

❁ ❁ ❁

تطبيق على علامات الأفعال

لا مفر الآن - بعد أن حددنا مجموعات العلامات المميزة للأفعال - من أن نعتبر هذه العلامات منطلقًا لتحديد موقف في قضيتين بالغتي الدقة والتعقيد، وهما : «تعدد الدلالات الزمنية للأفعال»، و «تصنيف أسماء الأفعال»، وسنحاول هنا - بكثير من الإيجاز - أن نحدد طبيعة كل من القضيتين، وأن نبرز المحور الأساسي الذي ينبغي أن يحكم التحليل النحوي لهما .

تعدد الدلالات الزمنية للأفعال :

يرى النحويون أن لكل فعل من الأفعال زمنًا أصليًا يرتبط به، فالفعل الماضي يتصل بالزمن الماضي وينحصر فيه، والفعل المضارع يرتبط بالزمن الحال الممتد إلى المستقبل ويدل عليه . وفعل الأمر مقصور على المستقبل لا يتجاوزه، بيد أن الواقع اللغوي لا يؤيد هذا الحسم في دلالات الأفعال، على نحو ما قرر النحويون.

- وفي هذا الواقع لا ينحصر ماضي الأفعال في ماضي الزمان، بل يتجاوز الماضي إلى الدلالة على الحال حينًا، وعلى المستقبل أحيانًا .

يدل على الحال إذا قصد به الإنشاء، نحو : بعت : واشتريت، وغيرهما من ألفاظ العقود كزوجتك، وقبلت، إذ هي جميعًا عبارة

عن إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود، ونحوها : أقسمت عليك أن تصالح وتصفح .

كما يدل أيضًا على المستقبل، ويطرد ذلك في مواضع عديدة، منها :

١- إذا اقتضى الفعل طلبًا، مثل : فلان رحمه الله، وغفر الله لك، وعزمت عليك إلا شرفتني بزيارة .

٢- إذا اقتضى الفعل وعدا، مثل قوله تعالى : ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ .

٣- إذا عطف على ما علم استقباله، مثل قوله تعالى : ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾ و ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي السَّمَوَاتِ﴾ .

٤- إذا نفي بلا أو إن بعد قسم، نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِن بَعْدِهِ﴾ .

٥- إذا وقع في سياق أدوات الشرط، نحو : إن حضر خالد استقبلته بترحاب .

بل إن الصيغة الفعلية الواحدة يمكن أن يتعدد زمنها بتعدد المواقف اللغوية فيها، ومن ذلك مثلاً حين يقع الفعل بعد أداة التحضيض، نحو : هلا قمت بواجبك، فإنه إذا كان القصد التوبيخ كان زمن الصيغة ماضيًا، وإن أريد الحث على الفعل كان زمنها

مستقبلا . ومن ذلك أيضًا إذا وقع الفعل بعد همزة التسوية، نحو : سواء على أقمت أم قعدت . وغيرها كثير .

- وفى هذا الواقع أيضًا لا يقتصر الفعل المضارع على الدلالة على الحال الممتد إلى المستقبل، إذ يمكن أن يدل على الحال وحده، كما يمكن أن يدل على المستقبل دون سواه، بل يمكن - أيضًا - أن يدل على الماضي .

- يدل على الحال فحسب في مواضع كثيرة، منها :

١ - إذا اقترن بلفظ يدل على الحال، مثل : الآن، والساعة .

٢- إذا كان منفيًا بليس، أو ما، لأنها لنفي الحال .

٣- إذا دخل عليه لام الابتداء .

- ويدل على المستقبل فقط في مواضع عديدة منها :

١ - إذا اقترن بظرف مستقبل، سو اء كان معمولاً له أو مضافًا إليه، نحو : أزورك إذا تزورني، فالفعلان مستقبلان ؛ لعمل الأول في إذا - وهي ظرف خاص بالزمان المستقبل - وإضافة الجملة التي منها الثاني إليها .

٢- إذا اقتضى طلبًا، نحو قوله تعالى : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلادَهُنَّ ﴾ وقوله : ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ ﴾، و ﴿ رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا ﴾ .

٣- إن دل على وعد أو وعيد، نحو قوله تعالى : ﴿ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ ﴾ .

٤- إن وقع في سياق أداة جزاء، نحو : كيف تصنع أصنع.

٥- إن وقع بعد حرف تنفيس، مثل قول الشاعر :

سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا ... وتسكب عيناي الدموع لتجمدا

٦- إن وقع بعد أداة ناصبة، مثل : أن، أو لن، أو كي، أو إذن .

- ويدل على الماضي إذا وقع بعد بعض الأدوات الجازمة، وهي: لم، ولما .

- وفي الواقع اللغوي يدل الأمر على الطلب، ومن ثم يتصل بالمستقبل، بيد أنه يبقى أن نتذكر دائمًا أن من المستقبل ما هو مطلق لم يقع بعد بأي وجه من الوجوه، ومنه ما هو نسبي وقع باعتبار ولم يقع بآخر . وإذا صح أن صيغة الأمر في نحو : ابذل ما في وسعك للخير واحرص ما أمكنك على البر، قد أفادت المستقبل المطلق، فإنها في نحو : كنت دائمًا أقول له ابذل ما في وسعك للخير واحرص ما أمكنك على البر، تتحول إلى مستقبل نسبي فحسب ؛ إذ وقعت في سياق الماضي فهي داخلة في إطاره الزمني على نحو من الأنحاء .

وواضح أن هذا التعدد في أزمنة الأفعال يتناقض والمبدأ النحوي الذي يقرر لكل نوع من الأفعال قسما من الزمان يدل عليه ويرتبط به، فكيف واجه النحويون هذه المشكلة، وكيف نستطيع نحن من جانبنا أن نواجهها .

أما النحويون فقد ذهبوا إلى ضرورة التفرقة بين الزمن الذي يدل عليه الفعل، والزمن المستفاد من السياق، والأول عندهم ثابت لا تغير فيه، وأما الثاني فيمكن أن يتغير إذ لا يلزم حالة واحدة، وهكذا إذا قلت مثلاً لم يحضر محمد حفل الأمس، كانت دلالة (يحضر) وحدها في إطار الزمن الحال الممتد في المستقبل،وأما في داخل نطاق التركيب فإن زمنها ينقلب إلى الماضي، وكذلك لو قلت أيضًا : إن حضر الضيف أكرمه، كانت دلالة كلمة (حضر) وحدها منصبة على الماضي، ولكن في نطاق التركيب نقل الشرط معناها إلى المستقبل . وبهذا يتصور النحويون أنهم حلوا مشكلة تعدد الدلالات الزمنية للأفعال، فإن الأزمنة فيها إذًا لم تتعدد، وإنما الذي تعدد هو الدلالات الزمنية المستفادة من الأساليب اللغوية في السياقات المختلفة .

ونحن نرى أن هذه التفرقة بين زمن الفعل وزمن السياق تفرقة مصطنعة، فضلاً عن أنها لا تحقق الغاية التي قصد إليها النحاة من حل مشكلة تعدد الدلالات الزمنية للأفعال، ذلك أننا أمام احتمالات ثلاثة :

أولها : أن يكون الفعل قد تضمن (زمنه) الأصلي في كل الأحوال، ومن ثم يكون في نطاق جملة مثل : لم يحضر محمد الحفل، زمنان : أولهما زمن الفعل وهو الحال، وثانيهما الزمن المستفاد من السياق وهو الماضي، وواضح ما في هذا الموقف من تناقض ذهني فضلا عما فيه من تناقض لغوي .

والاحتمال الثاني : أنه ليس في الجملة سوى زمن واحد هو ما يعبر عنه النحاة بزمن الفعل الأصلي، وجلي ما في هذا الافتراض من بعد عن الواقع اللغوي، الذي يفيد في نحو الجملة التي مثلنا بها زمنا مخالفًا للزمن الأصلي على نحو ما حدده النحاة

والاحتمال الثالث : أن يكون في الجملة زمان واحد، وهو - في نحو المثال الذي ذكرناه - مخالف لما قرره النحاة من زمان الفعل الأصيل فيه، وهذا ما تؤيده الأساليب اللغوية وتشهد بصحته .

وإذا بطل - كما هو واضح - الاحتمالان الأولان صح الاحتمال الثالث، ومع صحته ليس ثمة مفر من الاعتراف بأن الفعل يمكن أن يتجرد من الزمن الذي قرر النحاة وجوده فيه وارتباطه به، ولا مجال لإنكار إمكان تعدد أزمنته وفقًا لما يقع فيه من سياقات وأساليب .

نخلص من هذا كله إلى أن ادعاء التفرقة بين ما يسمى بزمن الفعل الأصلي وما يسمى بزمن السياق لا سبيل إلى إقراره ؛ إذ ليس إلا نوعًا من التعسف فرضه النحويون لحل مشكلة لا وجود لها في الواقع اللغوي، ولم يسلم إليها إلا المقابلة الضرورية بين ما قادتهم إليه مناهجهم من تصورات ذهنية، وما قدمه الواقع من أساليب لغوية، ولو أن النحاة تجنبوا منذ البداية الربط بين أنواع الأفعال وأقسام الزمان اكتفاء بتحديد هذه الأنواع بواسطة العلامات لجنبوا أنفسهم

كثيرًا من العناء والأخطاء، ولأنقذوا التراث النحوي من كثير من صور الخلط وأنماط الاضطراب .

أسماء الأفعال :

ثمة قسم من الكلمات في العربية الفصحى رأى النحاة عند تحليله أنه يشبه الأفعال من بعض الوجوه، ويشبه الأسماء من بعض الوجوه، فأطلقوا عليه مصطلح «أسماء الأفعال» للإشارة إلى هذا التشابه مع النوعين كليهما .

أما التشابه مع الأفعال فيبدو واضحًا في أمرين :

أولهما : الدلالة على ما تدل عليه الأفعال من أمر أو نهي، مقترنًا بالزمان [1] الخاص .

---

(١) ينقسم هذا النوع من الكلمات بحسب الزمن عند النحويين إلى ثلاثة أقسام، هي:
أولاً : ما يدل على الزمن الماضي ، مثل : (شتان) بمعنى افترق ، ولا تستعمل إلا في المعاني والأحوال ، كالعلم والجهل ، والصحة والمرض، و(هيهات) بمعنى : بعد .
ثانيا : ما يدل على الحال الممتد إلى المستقبل ، مثل : (أوه) بمعنى أتوجع، (أف) بمعنى : أتضجر . و (واها) بمعنى أعجب .
وهذان القسمان يتسمان بقلة عدد كلماتهما ، وعدم جواز القياس عليها .
ثالثًا : ما يدل على المستقبل وحده ، مثل : (صه) بمعنى : اسكت ، و (مه) بمعنى : اكفف أو انكفف ، و (آمين) بمعنى : استجب، و(نزال) بمعنى : انزل ، وكذلك بابه وهو كل فعل ثلاثي تام متصرف مثل (تراك) بمعنى : اترك ، و(نظار) بمعنى انظر . ومن هذا القسم أيضًا عدد من الصيغ التي سبق استخدامها في الأساليب العربية ، ثم نقلت إلى =

وثانيهما: عملها عمل الأفعال، سواء فى حاجتها إلى مرفوع ومنصوب، أو اكتفائها بمرفوع فحسب .

وأما التشابه مع الأسماء فيظهر فى أمور ثلاثة :

الأول : جواز الإسناد إليها، أي : وقوعها فاعلاً أو نائب فاعل، نحو قول زهير في مدح هرم بن سنان :

ولنعم حشو الدرع أنت إذا

دُعِيَتْ (نزالِ) ولُجّ في الذُّعُر

فقد وقعت (نزال) هنا مرفوعة، لأنها نائب فاعل للفعل (دُعِي)، والفعل - كما تقرر عند النحاة - لا يسند إلا إلى اسم محض .

= الدلالة على الطلب ، مثل : (عليك) بمعنى : الزم ، و(إليك) بمعنى: تنح ، وكلاهما في الأصل جار ومجرور ، ومثل : (دونك) بمعنى : خذ ، و(مكانك) بمعنى : اثبت ، و(أمامك) بمعنى : تقدم ، و(وراءك) بمعنى : تأخر . وجميعها في الأصل ظروف مكان ، ومثل (رويد) بمعنى أمهل ، و(بله) بمعنى : دع ، وكلاهما في الأصل مصدر ، بيد أن (رويد) مصدر مرخم لفعل موجود هو أرود ، أما (بله) فمصدر لم يستخدم له فعل وكذلك لم يستخدم لمرادفه وهو دع ، ومن ثم لا يوجد إلا مصدر يفيد معناه بلفظ آخر ، وهو : الترك .

وهذا القسم كما ترى من كلماته ، منه ما هو محفوظ لا سبيل إلى القياس عليه ، ومنه ما هو مقيس يجوز باطراد محاكاته ، ومن ثم كان هذا القسم شائع الاستعمال في الأساليب اللغوية بالمقارنة إلى القسمين السابقين .

كذلك جاز أن تقع مفعولا، ومن ذلك قول ربيعة بن مقرون الضَّبِّي :

فدعوا (نَزَالِ) فكنت أولَ نازل

وعلام أركبه إذا لم أنزل

فقد وقعت (نزال) في البيت مفعولا (لدعا)، ومعلوم أن المفعول لا يكون جملة إلا بعد القول . ومن ثم نحتم القول بأنها وقعت في البيت موقع الأسماء المفردة .

والثاني : حكاية بنائها إذا نقلت إلى العلمية وسمى بها وفى آخرها الراء نحو : حضار، وسفار . فهي مبنية نظرًا لأنها اسم منقول فبقى على بنائه ولم يعرب، ولو كان فعلا لوجب إذا نقل إلى العلمية أن يعرب، نحو : تغلب، و : اضرب .

والثالث : أنها تنون فرقًا بين المعرفة والنكرة، فإذا قلنا مثلاً : صهْ - بدون تنوين -، كان معرفة . وأما إذا قلت : صهٍ - بالتنوين- كان نكرة . والتنوين - كما هو معروف - من خصائص الأسماء .

ولقد كان الأمر الطبيعي بعد هذا التصور النحوي لهذا القسم من الكلمات أن ينتهي النحويون إلى تصنيفها على أنها نوع رابع مستقل من الكلمات العربية يتميز - أسلوبيًا - بوجود بعض

خصـائص الأسمـاء فيه، وقـبول بعض كلمـاته بعض علامـاتها، في الوقت نفسـه الذي توجد بعض خواص الأفعـال به، دون أن تقبل أي منها شيئًا من علاماتها .

بيد أن هذه النتيـجة الطبيعية لم يصل إليهـا من النحاة العرب إلا أبو جعـفر ابن صابر ونفر منهم قـليل، وأما سائر النحويين فـقد آثروا الالتزام بالتقسيم الثلاثي للكلمات إلى أسماء وأفعال وحروف، ومن ثم لم يجدوا مفرًا من محـاولة إدماج هذا النوع من الكلمات في أحد الأقسام الثلاثة :

أما الكوفـيون فقـد ذهبوا إلى القول بأنهـا أفعال، رعـاية لما بينها وبين الأفعـال من شبـه، مغـفلين عددًا من العناصـر التي لا سبـيل في التحليل اللغوي إلى إغفالها، وأهم هذه العناصر :

أولا - صور التشابه التي تجمع بين هذه الكلمات والأسماء.

ثانيا - عدم قبول هذه الكلمات أيًا من علامات الأفعال .

ثالثًا - اخـتلاف النسق في اسـتخدام هذه الكـلمات واسـتخدام الأفـعـال؛ إذ يجب أن تلحق بالأفـعـال الضـمـائر، في حين لا تلحق الضمائر هذه الكلمات، وإنما تلزم حالة واحدة للمفرد والمثنى والجمع جميعًا .

وأما البـصريون فقد لجئوا - خلاصا من هذه المآخـذ - إلى تقرير اسمية هذه الـكلمات، مراعاة لما بينها وبين الأسمـاء من تشابه، بيد أنهم

- بدورهم - وقعوا في عدد من الأخطاء التي لا مجال لإساغتها؛ وعلى رأسها إهمال صور التشابه الذي بينها وبين الأفعال، ثم التناقض مع التعريفات التي قدموها للأسماء والأفعال معًا .

ونحسب أن المنطلق الذي يجب أن يبدأ منه التصنيف النحوي لهذه الكلمات يجب أن يراعى أمرين :

أولهما : عدم الالتزام سلفًا بحصر الكلمات العربية في ثلاثة أنواع فحسب، هذا الالتزام لم يفرضه التحليل الموضوعي لأنماط الكلمات العربية، وإنما استمد وجوده من التأثر النحوي بالمناهج الفلسفية الإغريقية، تلك التي بدأت بتقسيم الوجود وانتهت بتقسيم الكلمات الدالة على هذا الوجود، بدأت بتقسيم الوجود إلى أقسام ثلاثة، هي : الذوات، والأحداث، والعلاقات أما الذوات فهي الأمور المادية أو المعنوية، مثل : الزعيم والشعب والباب، والتسلط والصبر والثقافة . وأما الأحداث فهي الأمور التي تقع في زمان خاص، نحو الضرب والأكل، إذ يقع في زمان تستطيع أن تحدده من خلال الكلمات، مثل : أكل أو : سيأكل، ومن الطبيعي أن تكون ثمة علاقات بين الذوات والأحداث، كالعلاقة بين الأكل والشخص الذي يأكل، والضرب وذلك الذي وقع منه أو عليه، وهذا هو النوع الثالث من أنواع الوجود، وهو العلاقات القائمة بين الذوات والأحداث .

وانتهت تلك الفلسفة بتقسيم الكلمات إلى ثلاثة أقسام أيضًا، مراعاة لهذه الأنواع من الموجودات، فقسمت الكلمة إلى : اسم وهو ما يدل على الذات، وفعل وهو ما يدل على الحدث، ونوع ثالث يدل على العلاقة بين الذات والحدث، أو بين الاسم والفعل، وقد أطلق عليه أفلاطون لفظ العلاقة .

ولعل من الواضح الآن أن النحاة العرب قد اكتفوا في تحديدهم لأنواع الكلمات العربية بمحاكاة هذا التقسيم في اللغة الإغريقية عوضًا عن التحليل الموضوعي الذي يجب أن يبدأ دون التزام سابق بنتائج محددة .

والأمر الثاني الذي يجب رعايته الالتزام بما يفرضه منهج التحليل العلمي من عدم الانتقال بالحكم من الكليات إلى الجزئيات، وإنما على العكس من ذلك ضرورة البدء بالجزئيات ثم الانتقال منها إلى الكليات بعد استقراء الجزئيات ذاتها، أي بعد تحليل الجزئيات تحليلا يحيط بأبعادها، ويلم بخصائصها، ويحدد طبيعة العلاقات التي تربطها ببعضها، وتفصلها عن سواها . غير غافل عن اختبار المقاييس التي يتوصل إليها والنتائج التي ينتهي في كل مرحلة عندها ؛ إذ أنه إذا لم يقم بهذا الاختيار الضروري والدائم يكون عرضة للوقوع أسير بعض الظواهر العرضية أو الأساليب الخاصة، الأمر الذي قد لا يتيح له القدرة على الحكم الصحيح على ما يتناول من ظواهر وأساليب،

وقد يدعوه ذلك إلى الانزلاق في خطر تعميم مقاييس لا يثبت الواقع اللغوي دقتها من ناحية، أو يضطره إلى القول باستثناءات تشهد بالضرورة بعدم صلاحية هذه المقاييس دائمًا للتطبيق في الوقت الذي يفترض فيه أنها ركيزة كل تطبيق .

في ضوء هاتين الدعامتين بوسعك أن تتخذ موقفًا، تأخذ فيه على جمهور البصريين أنهم أقروا بتعريف للأفعال يجعل دلالتها مزدوجة تدل على الحدث والزمان، ثم رفضوا الإقرار بفعلية أسماء الأفعال مع دلالتها على الحدث والزمان معًا، وترد فيه موقف الكوفيين الذين اعترفوا بوجود علامات محددة للأسماء وأخرى للأفعال، ثم رفضوا الاعتراف باسمية أسماء الأفعال مع أنها لا تقبل شيئًا من علامات الأفعال وقد تقبل بعض علامات الأسماء. ومن المرجح أنك ستنتهي من ذلك إلى ما انتهى إليه أبو جعفر بن صابر من تصنيف هذه الكلمات على أنها نوع مستقل قائم بذاته، لا هو أسماء، ولا هو أفعال، ولا هو حروف أيضًا .

❁ ❁ ❁

في ختام هذا الفصل لا يفوتنا أن نشير إلى أن ابن مالك لم يلجأ في ألفيته إلى تحديد الأفعال بواسطة التعريفات، ومن ثم لم يقل بهذا الربط بين أنواع الأفعال وأقسام الزمان، وإنما استخدم في مجال تحديده لهذه الأنواع أسلوب العلامات فقال :

فِــعْلٌ مُــضَــارِعٌ يلي لَمْ، كــ : يشَمّ

ومَاضِيَ الأفْــعَالَ (بالتــا) مِزْ، وسِمْ

بالنون فــعل الأمــر إنْ أمْــرٌ فُــهِمْ

فجعل عـلامة الفعل المضـارع صحة وقوعه بعـد أداة الجزم التي مثل لهـا بلم، مستغنيًـا عن ذكر العلامة الأخـرى - وهى بدؤه بحرف من حروف المضارعة الأربعة - بالمثال وهو : يشم .

وجعل عـلامة الفـعل الماضي صلاحـيتـه لقبول التـاء، وهي تاء التأنيث الساكنة وتاء الفاعل .

وأما علامـة فعل الأمر فهي قـبوله لنون التوكيـد مع دلالته على الطلب .

❁ ❁ ❁

الفصل الثاني
التصنيف النحوي للأفعال
وفقًا لظاهرة التصرف الإعرابي

نقصد بظاهرة «التصرف الإعرابي» - كما سبق أن حددنا ذلك في كتابنا : الظواهر اللغوية في التراث النحوي - مدى التغير والثبات في أحوال أواخر الكلمات العربية، وهي بهذا التحديد تتناول النوعين اللذين تنقسم إليهما الكلمات العربية، وهما : الكلمات التي تتغير أواخرها تبعًا لتغير مواقعها التركيبية في الجملة العربية، وتلك التي يلزم آخرها حالة واحدة بالرغم من تعدد مواقعها التركيبية . ونحن نؤثر استخدام مصطلح : «التصرف الإعرابي» دون مصطلحات أخرى مثل : «تعاقب الحركات في أواخر الكلمات» و «تغير الحركات في أواخر الكلمات» و«ظاهرة الإعراب» و «الحركة الإعرابية» لسببين :

أولهما : أن التعبير بكلمتي «تغير» و «تعاقب» لا يتسم بالدقة العلمية، ذلك أن الظاهرة لا تقوم على لحظ التغير الحركي فحسب، بل تشمل أيضًا كما ذكرنا تلك الكلمات التي لا تتغير أواخرها بل تلزم حالة واحدة، وهي الكلمات التي يصطلح عليها بالكلمات

«المبنية»، ومن ثم يكون إطلاق لفظ «التغير» أو «التعاقب» على الظاهرة بأسرها متسمًا بكثير من التجوز ؛ لدلالته على مدلول لا يدخل أصلا ضمن الاصطلاح .

وثانيهما : أن كلا من مصطلح «الإعراب» و «الحركة الإعرابية» قد تحدد مضمونه في البحث النحوي، بحيث إذا أطلق لا يدل على غير الحالات الإعرابية الأربع ومصطلحاتها من رفع ونصب وجر وجزم، دون أن يتضمن حالات البناء المقابلة ومصطلحاتها من ضم وفتح وكسر وسكون .

ونعنى بالتصنيف النحوي للأفعال وفقًا لهذه الظاهرة تحديد الأشكال المختلفة لأواخر الأفعال من حيث تغيرها أو ثباتها، أو على حسب المصطلح النحوي : من حيث إعرابها وبنائها . وسوف نلحظ - باديْ ذي بدء - أن بين النحويين خلافًا بعيد الشقة حول علاقة «الإعراب» و «البناء» بكل من الأسماء والأفعال، ويمكن أن نميز في هذا الاختلاف ثلاثة اتجاهات :

الاتجاه الأول : يرى أصحابه - وهم البصريون - أن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال، أما أنه أصل في الأسماء فلأن الاسم عندهم يقبل بصيغة واحدة معاني مختلفة، وهي : الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، فلولا الإعراب ما علمت هذه المعاني من الصيغة، وذلك نحو : ما أحسن زيدًا، بالنصب في التعجب، وبالرفع

في النفي، وبالجر في الاستفهام، فلولا الإعراب لوقع اللبس، وأما أن الإعراب فرع في الأفعال فلأن الأفعال لا مجال فيها لهذا اللبس الذي من أجله كان الإعراب .

وأما الاتجاه الثاني - وأصحابه هم الكوفيون - فيرفض أن يكون الإعراب فرعًا في الأفعال، ويرى أنه أصل في الأسماء والأفعال جميعًا، إذ أن اللبس الذي أوجب دخول الإعراب في الأسماء موجود في الأفعال أيضًا في مواضع، نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فإنك إذا نصبت الثاني دللت على النهي عن الجمع بينهما، وإذا جزمته عنيت النهي عنهما معًا، وأما إذا رفعته فإنك تنهى عن الأول وحده وتبيح الثاني . وهكذا لولا الإعراب في الفعل ما أمكن فهم هذه المعاني المختلفة من التركيب .

وقد ذهب أصحاب **الاتجاه الثالث** - وهم من متأخري النحاة - إلى عكس ما ذهب إليه أصحاب الاتجاه الأول، ورأوا أن الإعراب بالفعل أحق ؛ ذلك أنه قد وجد فيه - عندهم - بلا سبب، ومن ثم دل على أنه له بذاته على سبيل الأصالة، وأما الاسم فإنه قد دخله بسبب منع اللبس كما قال البصريون ووافقهم الكوفيون، فتبين أنه لم يدخله إلا لعلة، ومعنى ذلك أنه دخل الأسماء لا لذاتها ومقتضى ذلك أنه فرع فيها .

ومن الواضح أن المنطلق الذي بدأ منه أصحاب كل اتجاه من هذه الاتجاهات الثلاثة هو البحث عن العلة، والبحث عن العلة غائية

أو سببية مسألة أخذت طابعًا ميتافيزيقيًا تحت إلحاح الأفكار الفلسفية والمنطقية، الأمر الذي نأى بها عن رعاية الواقع اللغوي، وقصر الاهتمام به، وتركيز العناية عليه، واضطرها - على العكس من ذلك- إلى المغامرة في البحث عن المجهول دون ضابط من موجود، وفي المجهول المنبت الصلة بالوجود يصبح لحظ الظواهر تعبيرًا عن ذات الباحث أكثر مما هو تصوير لخصائص الواقع، وهكذا يمكن أن تصل من خلال الظواهر ذاتها إلى نتائج متناقضة في اتجاهاتها ؛ إذ تتعدد بتعدد أصحابها . وقد يكون في هذا بعض الفائدة في التربية العقلية الجدلية، بيد أنه لا فائدة فيه - على الإطلاق - في التحليل اللغوي، ولا جدوى منه - بلا جدال - في التقعيد النحوي .

فلنتجاوز إذن هذه القضية الذهنية إلى ما وراءها من تحديد مواقف النحاة من كل نوع من أنواع الأفعال الثلاثة .

❁ ❁ ❁

أولاً : الفعل الماضي

الفعل الماضي مبني دائمًا باتفاق النحويين، ويرى الجمهور أن الأصل فيه أن يبني على الفتح، معللا ذلك بأن حركة البناء المحتملة لا تخلو أن تكون واحدة من أربع : الفتح، أو الكسر، أو الضم، أو السكون .

- وقد امتنع بناء الماضي على السكون تمييزاً له عن فعل الأمر الذي يشيع السكون فيه .

- وامتنع بناؤه على الكسر لأنه العلامة الأصلية للجر، وهى حالة إعرابية خاصة بالأسماء .

- وامتنع بناؤه على الضم لأنه يسلم إلى خلط بين صيغة الفعل الماضي المسند إلى المفرد في حال بنائه على الضم، وصيغة الفعل الماضي المسند إلى ضمير جمع المذكر في حالة حذف (الواو) كما تفعل بعض القبائل العربية اكتفاء بالفتحة التي قبلها، حيث يقال في هذه الحالة : الرجالُ جلسُ، فلو قيل : محمد جَلَسُ، لاختلطت صيغة الفعل مع اختلاف الفاعل فيهما، ويشهد لحذف الواو التي تقع ضميراً قول الشاعر :

فلو أن الأطبا كانُ حولي

وكانِ مع الأطباء الأساة [1]

إذا ما أذهبوا ألمًا بقلبي

وإن قيل : الأطباء الشفاة

فقد اكتفى الشاعر بضم نون كان عند ذكر الضمير - وهو الواو إذ الأصل . كانوا حولي .

وهكذا تحتم عند النحاة أن تكون حركة البناء الأصلية هي الفتح تمييزًا للفعل الماضي عن الأمر، والاسم، وتفرقة فيه بين أحوال إسناده إلى المفرد والجمع .

والأصل في حركة الفتح هذه أن تكون مذكورة تظهر في آخر الفعل ولكنها قد تقدر إذا تعذر ظهورها .

فهي تظهر إذا كان الفعل صحيح اللام، غير مسند إلى واو الجماعة، أو إلى ضمير من ضمائر الرفع المتحركة . (انظر المجموعة أ) من الجدول رقم (١) .

---

(١) نرجح أن حذف الواو هنا ليس مرده إلى ظاهرة صوتية ، وإنما مبعثه ضعف قدرة الشاعر الموسيقية ، وضحالة معجمه اللغوي ، وحسبك أن تقرأ البيتين لتجد فيهما عددًا من الظواهر التي تؤكد ذلك ، منها : تكرار بعض الألفاظ دون مسوغ نفسي ، وقصر الممدود، وحذف الضمير . وهذا كله يميل بنا إلى اعتبار هذا التحليل نوعًا من التعسف في تفسير الظواهر اللغوية .

وتقدر - باتفاق النحويين - إذا كان الفعل معتل اللام (انظر المجموعة ب) من الجدول رقم (١) .

لكن الفعل قد يخرج عن هذا الأصل فيبنى على الضم، أو السكون :

وهو يبنى على الضم إذا أسند إلى واو الجماعة، مثل : جلسُوا، (انظر المجموعة (جـ) من الجدول رقم (١) ؛ لأن هذه الواو - صرفيا - حرف مد ولا يكون ما قبلها إلا مضمومًا، وهي في التحليل الصوتي ليست إلا مدة طويلة . هذا إذا كان الفعل صحيحًا، وأما إذا كان معتلاً حذفت الواو وفتح ما قبلها، فيقال : دَعَوْا، ورمَوْا، (انظر المجموعة : د)، والأصل فيما يرى النحويون : دعَوُوا، ورَمَيُوا، تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفين، فالتقى ساكنان : الألف، والواو التي هي ضمير جماعة الذكور، فحذفت الألف للتخلص من التقاء الساكنين وبقيت الفتحة للدلالة على الألف المحذوفة . ويمكن تلخيص هذه التغيرات في الخطوات الآتية :

١ - دَعَوُوْا - رَمَيُوْا : الواو الأولى في الكلمة الأولى وكذلك الياء في الكلمة الثانية لام الفعل، والواو الأخيرة الضمير .

٢- دَعَاوْ - رَمَاو : الألف المنقبلة عن لام الفعل لتحركها وانفتاح ما قبلها، والواو هي الضمير . وهما ساكنان .

٣- دعَوَا - رَمَوْا : حذفت الألف لالتقاء الساكنين مع ترك ما قبلها مفتوحًا للدلالة عليها، وبذلك يكون وزن كل من الكلمتين : فَعَوْ .

ويبنى الفعل على السكون إذا أسند إلى ضمير من ضمائر الرفع المتحركة (انظر المجموعة : هـ) .

ويرى جمهور النحاة أن البناء على الضم والسكون عارض في الأفعال الماضية ؛ لأن الأصل بناء الماضي على الفتح .

ومن النحاة من يقدر حركة الفتح حتى مع الضم والسكون، ذاهبًا إلى أن حركة البناء هي الفتح وحده، وأما السكون فقد جاء لسبب صوتي هو دفع كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، وكذلك الضم جاء لسبب صوتي أيضًا هو مناسبة واو الجماعة .

وجلي أن فيما يقرره هؤلاء النحاة تناقضًا، إذ أن الأصل في حركة البناء الثبات واللزوم، وتقديرها تقرير بعدم وجودها فضلاً عن ثبوتها ولزومها .

جدول رقم (١) :

نماذج
لحركة بناء الفعل الماضي

أ - جَلَسَ .
جَلَسَتْ .
جَلَسَا .
جَلَسَتَا .

ب- دَعَا - دَعَتْ .
رَمَى - رَمَتْ .
سَعَى - سَعَتْ .

جـ- جَلَسُوا .
دَفَعُوا .
نَصَــرُوا .

د - دَعَوْا .
رَمَوْا .
سَعَوا .

هـ- جَلَسْتُ .	دَعَوْتُ	رَمَيْتُ
جَلَسْنَا .	دَعَوْنَا	رَمَيْنَا
جَلَسْتَ .	دَعَوْتَ	رَمَيْتَ
جَلَسْتِ	دَعَوْتِ	رَمَيْتِ
جَلَسْتُمَا	دَعَوْتُمَا	رَمَيْتُمَا
جَلَسْتُمْ	دَعَوْتُمْ	رَمَيْتُمْ
جَلَسْتُنَّ	دَعَوْتُنَّ	رَمَيْتُنَّ
جَلَسْنَ	دَعَوْنَ	رَمَيْنَ

في المجموعة (أ) : بنى الفعل على الفتحة الظاهرة في آخره .

في المجموعة (ب) : بني الفعل على فتح مقدر علي الألف في آخره سواء كانت الألف مذكورة أو محذوفة تخلصًا من التقاء الساكنين .

في المجموعة (جـ) : بنى الفعل على الضم لاتصاله بواو الجماعة .

في المجموعة (د) : بني الفعل على الضم المقدر على اللام المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين .

في المجموعة (هـ) : بنى الفعل على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك .

ثانيًا : فعل الأمر

الأمر صيغة فعلية دالة على الطلب، ويذهب جمهور النحويين إلى أن له مصطلحات محددة تختلف باختلاف أطراف الموقف اللغوي الذي يستخدم فيه، فإن كان الطلب من الأعلى إلى الأدنى قيل له : أمر، وإن كان من الأدنى إلى الأعلى قيل له : دعاء، وإن كان من النظير للنظير قيل له : طلب، أو التماس.

وقد اعترض بعض النحويين على تعدد المصطلحات الدالة على «الأمر»، ذاهبين إلى أن هذه المصطلحات منبتة الصلة بالواقع اللغوي، فضلاً عن أنه قد ورد من النصوص اللغوية ما يناقضها، ومن ذلك قول عمرو بن العاص مخاطبًا معاوية بن أبي سفيان :

أمرتك أمرًا جازما فعصيتني

فقد استخدم عمرو - وهو دون معاوية مرتبة - لفظ (الأمر) للدلالة على طلبه من معاوية .

وقد رد الجمهور هذا الاتجاه، مخرجًا بيت عمرو بن العاص بأحد احتمالين : أولهما : أن يكون عمرو يرى نفسه فوق معاوية ومن حقه أن يصدر إليه أمرًا، والآخر : أن يكون البيت من قبيل الضرورة الشعرية .

ولعل مرد هذا الاختلاف إلى الخلط بين «الأمر» باعتباره طلبًا يستلزم بالضرورة طالبًا ومطلوبًا منه ، قد يتحد مستواهما وقد يختلف، «والأمر» باعتباره صيغة لغوية تدل على الطلب، وهذه الصيغة لا تتأثر بأنماط العلاقات بين الأطراف المشاركة فيه ومن ثم لا حاجة إلى تعدد المصطلحات الدالة عليها . فسواء كان الطلب من الأعلى، أو من الأدنى، أو من المساوى، فإن المقصود باصطلاح «فعل الأمر» هذا النوع الخاص من الأفعال التي تدل على الطلب مع تضمنها لياء المؤنثة المخاطبة أو نون التوكيد، أو صلاحيتها لقبولها .

وفعل الأمر يشتق من الفعل المضارع، وعلى ذلك إذا أردنا الإتيان بصيغة الأمر بدأنا بذكر صيغة المضارع ثم تناولناها بالتغيير على النحو الآتي :

١ - حذف حرف المضارعة، سواء كان الهمزة أو النون أو التاء أو الياء .

٢ - إذا كان ما بعد حرف المضارعة المحذوف متحركًا بقى على حركته .

أما إذا كان ساكنًا فإنه يجاء بهمزة للنطق بالساكن .

٣- تحرك الهمزة التي يؤتى بها للنطق بالساكن بأحد الحركات الثلاث :

فهي تفتح إذا كانت موجودة في الفعل الماضي مفتوحة، وحذفت في المضارع، مثل : أكْرَم : يُكْرِم : أكْرِم [1].

وتضم إذا كان الحرف الثالث مضمومًا [2]، نحو : أُدْع، أُنْصر، اخْرج، وتكسر فيما عدا ذلك، نحو : اِفتحَ، اِفْهم، اِرْم، امْضِ .

❁ ❁ ❁

تصنيف فعل الأمر:

ثمة خلاف طويل بين النحاة في تصنيف فعل الأمر، وهل هو معرب أومبني، ومرد هذا الخلاف إلى ما بين النحويين من اختلاف في اعتبار صيغة الأمر نوعًا مستقلاً من الأفعال أو صورة من صور المضارع، على نحو ما فصلنا القول فيه في الفصل السابق . بحيث

(١) يعلل النحويون هنا لمسألتين : الأولى حذف الهمزة من أول الفعل المضارع، والثانية فتح الهمزة في أول الأمر ، ويرى النحويون أن الهمزة حذفت من أول المضارع كراهية لاجتماع همزتين في حالة الإسناد إلى ضمير المتكلم ، نحو : أأكرم ، ثم حمل على ذلك الفعل المسند إلى غير المتكلم ، طرداً للباب على وتيرة واحدة.
ويرون أن السبب في فتح همزة الأمر هو أنها همزة القطع التي كانت موجودة في الفعل الماضي وحذفت في المضارع ، وأن السبب في إعادتها أمران : الأول : أن الداعي لحذفها - وهو حرف المضارعة - قد زال ، والثاني أنه لما حذف حرف المضارعة وكان ما بعده ساكنًا احتيج إلى همزة للنطق بالساكن ، ورد ما حذف - وهو همزة القطع - أولى من الإتيان بهمزة جديدة هي همزة الوصل .

(٢) يعلل النحويون ضم الهمزة في هذا الموضع بأن الفاصل بين الهمزة والضمة الثالثة ساكن، وهو حاجز غير حصين كما يقول النحاة ، ومن ثم وجب عندهم ضم الهمزة مراعاة للتناسق الصوتي حتى لا ينتقل من كسر إلى ضم لو كسرنا الهمزة .

يمكن أن يُعد الخلاف في إعراب الأمر أو بنائه ليس إلا نتيجة تطبيقية للخلاف في اعتباره نوعًا مستقلاً أو صورة من صور المضارع .

فجمهور النحاة الذين ذهبوا إلى أن الأمر نوع مستقل من الأفعال رأوا أنه مبني، وحجتهم في ذلك أمران :

أولهما : اعتبار الأصل، أو : استصحاب حال الأصل، وأصل الأفعال كلها البناء، والمضارع لم يعرب إلا لكينونته على صورة ضارع فيها الأسماء، أي : شابهها، فإذا أتينا منه بصيغة الأمر ونزعنا حرف المضارعة من أوله فقلنا : افهم، مثلا، تغيرت الصورة والبنية التي ضارع بها الاسم ولم يعد ثمة وجه شبه يسمح بالربط بين صيغة الأمر والاسم، وهكذا عاد الفعل إلى أصله وهو البناء .

وثانيهما : شهادة ما كان على وزن (فَعَالِ) من أسماء الأفعال، كنَزَالِ ، وتَرَاكِ، ومَناعِ، ونَعَاءِ، وحَذَارِ، ونَظارِ - وهي جميعًا مبنية لنيابتها عن فعل الأمر، فنزال نزلت منزلة : انزل، وتراك، في منزلة اترك، ومناع، بمنزلة امنع .. وهكذا . ويشهد لبناء هذا الوزن كثير من النصوص اللغوية، ومنها قول زهير :

ولأنت أشجع من أسامة إذ
دعيت نزالِ ولجّ في الذعر

أراد : انزل، وقول الآخر :

تراكـــهــا من إبــل تراكــهـــا

أمـــا ترى الموت لدى أوراكـــهـــا

أراد : اترك، وقول الآخر :

مناعـــهــا من إبــل مناعــهـــا

أمـــا تـــرى الموت لدى أرباعـــــهـــا

أراد : امنع، وقول جرير :

نعـــاء أبــا ليلى لكـــل طِمِــــرةٍ

وجرداء مثل القوس ســمح حجولها

أراد : انع، وقول أبي النجم :

حـــذار مـــن أرمـــاحنـــا حـــذار

أراد : احذر، وقول رؤبة :

نظــار كي أركـــــبـــــهـــا نـــظار

أراد : انظر، ويستنتج البصريون من هذه الأمثلة والشواهد أن فعل الأمر لابد أن يكون مبنيًا، إذ قد بنى ما ناب عنه وهو أسماء الأفعال . وإذا كان الفرع قد بنى، فلابد أن يكون الأصل مبنيًا .

ويرد الكوفيون هذا الدليل للبصريين بأن المتفق عليه هو كون اسم الفعل مبنيا، ولكن كون بنائه لأنه مُنَزَّلٌ مَنْزِلَةَ فعل الأمر تقرير غير صحيح، فإن اسم الفعل قد بنى عندهم لشبهه بالحرف، إذ قد

تضـمن معنى لام الأمـر، ومن ثم بنى كـما تبنـى بقيـة الأسمـاء التي تتضمن معاني الحروف، كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام .

والكوفـيـون والأخفش الذيـن ذهبوا إلى أن الأمـر ليس سـوى صورة من صور المضارع رأوا أنه من المحتم القول بإعراب فعل الأمر، ومن ثم يكون عندهم ملازمًا لحالة إعرابيـة واحدة هي الجزم، وجازمه لام الأمر المحـذوفة للتخفـيف، فإذا قلت : اذهب، مثـلا، كان الأصل عندهم : لِتَذْهَبْ، ثم حذفت اللام تخـفيفًا، وما حذف للتـخفيف في حكم الملفوظ به، ففعل الأمر - إذًا - مجزوم باللام المحذوفة .

وقد استدل الـكوفيون ومن نحا نحوهم على ما ذهبـوا إليه بعدد من الأدلة كان أبرزها ما يأتي :

١ - أن الأمر ليس نوعًا مستـقلاً وإنما هو مضارع حذفت منه لام الأمر وحرف المضارعة تخفيفًا .

يدل على ذلك عندهم أمـــران :

الأول : أن الطلب ليس مـقصـورًا على صـيغـة فعل الأمـر، بل تشركها فـيه من الصيغ الفعلية صيغة المضـارع المقترن بلام الأمر، ولا مـجـال للقـول بأن صيـغـة فـعل الأمـر هى الأصل، إذ لو صح ذلك لأمكن الإتيـان بصـيغـة منه في حـالة طلب المتكلم من نـفسـه أو من الغائب، فثبت العكس وهو أن المضارع المقترن بلام الأمر هو الأصل، بدليل إمكـان اسـتـعـمـاله في كل أحـوال الطلب من المـتكلم أو من المخاطب أو من الغائب جميعًا .

والثاني : ما بين آخر فعل الأمر وآخر المضارع المجزوم من تشابه إلى درجة التطابق، وهو تطابق يقطع بوحدة العوامل المؤثرة فيه والعلامات الناتجة عنها، ومن ذلك مثلاً : اغزُ، و : ارمِ، و:اخشَ، بحذف حرف العلة فيها، كما تقول : لم يَغْزُ، ولم يرمِ، ولم يخشَ . ولم يعهد كون البناء بالحذف .

ويرفض البصريون هذه الفكرة من وجوه ثلاثة :

أولهـا : أن الحذف للتخفيف إنما يكون لكثرة الاستعمال، ويختص ذلك بما يكثر فيه بالفعل الاستعمال، ومثال ذلك حذف النون في : لم يكن، حيث يجوز أن تقول : لم يك، لكثرة الاستعمال، في حين لم تحذف النون في : لم يهن، مثلاً، لعدم كثرة استعمالها، فادعاء حذف اللام وحرف المضارعة مع جميع الأفعال التي تكثر في الاستعمال والتي تقل في الاستعمال دليل على أن ما ادعى من التعليل ليس عليه تعويل .

والثاني : أنه لو صح أن أصل الأمر هو المضارع المقترن بلام الأمر لأدي ذلك إلى القول بأن الفعل متضمن معنى لام الأمر، وإذا تضمن الفعل معنى لام الأمر فقد تضمن معنى الحرف، وإذا تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنيًا لا معربًا .

والثالث : أن التماثل في المسلك الإعرابي لكل من الفعلين : المضارع والأمر، ليس سوى نوع من التشابه في النتائج مع اختلاف المقدمات، صحيح أن حروف العلة قد حذفت من الفعلين بيد أن

سبب حذفها في كل منهما يختلف عن سبب حذفها في الآخر، أما في الفعل المضارع فقد حذفت ؛ لأن الحذف علامة من العلامات الإعرابية الدالة على حالة الفعل، وأما في فعل الأمر فلم تحذف لكونه مجزومًا، وإنما لتحقيق الاتساق فيه بين كل من الفعلين الصحيح والمعتل، وتفسير ذلك أن هذه الحروف الثلاثة قد جرت مجرى الحركات الثلاث لشبهها بها، بل إنها - في الحقيقة - امتداد لها كما ذكر ابن الأنبارى في الإنصاف، ولما حذفت الحركات في الفعل الصحيح وحل السكون محلها، وجب حذف حروف العلة في الفعل المعتل تحقيقًا للاتساق بين الفعلين الدالين على الأمر : الصحيح، والمعتل .

٢- الدليل الثانى للكوفيين القياس على فعل النهي، والنهي ضد الأمر، والقاعدة أنه كما يقاس الشيء على مثله يقاس على ضده، وفعل النهى معرب مجزوم، نحو : لا تفعل، فوجب أن يكون فعل الأمر - بدوره - معربًا مجزومًا .

وقد رد البصريون هذا الدليل أيضًا، بأن فعل النهى مضارع مشابه للأسماء، فاستحق الإعراب، وأما فعل الأمر فلا يشبه الاسم بوجه من الوجوه، ومن ثم بقي على أصله وهو البناء .

٣- الدليل الثالث للكوفيين جواز عمل الحرف مع حذفه، وذلك مطرد - باعتراف البصريين أنفسهم - فى الحروف العاملة في الأسماء والأفعال ومن ذلك :

(أ) حذف حرف الجر مع بقاء عمله :

يطرد حذف (رب) مع بقاء عملها وذلك إذا وقعت بعد حرف من ثلاثة :

الواو، مثل قول الشاعر :

وبلدٍ مـــغـــبـّــرة أرجـــاؤه

كـــأنّ لون أرضـــه ســـمـــاؤه

أي : ورب بلد، والفاء : نحو :

فـــحـــورٍ قـــد لَـــهَـــوْتُ بهن عين

أي : فرب حورٍ، وبل، نحو :

بل بلدٍ ملء الـــفـــجـــاج قـــتـــمـــه

لا يشـــتري كَـــتـــانه وَجـــهْرَمـــهُ

أي : بل رب بلدٍ .

(ب) حذف حرف الجزم مع بقاء عمله :

يشيع حـذف الجازم مع بقـاء عمله عند البصريين كمـا في قول متمم بن نويرة :

على مثل أصحاب البعـــوضة فاخمشي

-لك الويل- حُرّ الوجـــه أو يبك من بكى

أي : أو لِيبْك، فحذفت اللام الطلبية مع بقاء عملها وهو الجزم، ومن ذلك قول الشاعر :

محمد تفدِ نفسَك كلُّ نفس

إذا ما خفت من أمر تبالا

أي : لِتَفْدِ، فحذفت اللام وبقي عملها، وكذلك قول الآخر:

من كان لا يزعم أني شاعر

فيَدْنُ مني تنهه المزاجر

أي : فليدن، ثم حذفت اللام مع بقاء عملها في الفعل، وقوله :

فتضحى صريعًا لا تقوم لحاجة

ولا تسمع الداعي ويُسمِعكَ من دعا

أي : ولْيُسْمِعْكَ .

ولا يقتصر حذف الجازم على الأمثلة وإن كثرت، بل هو مطرد - أيضًا - في الشرط في المواضع الثمانية المعروفة : الأمر، والنهي، والدعاء، والاستفهام، والتمني، والعرض، والتحضيض، والرجاء . وسنتناول هذه المواضع بالشرح والتمثيل والتحليل في الفصل الذي سنعقده لجزم المضارع .

(جـ) حذف حرف النصب مع بقاء عمله في الفعل :

يطرد عند جمهور النحويين حذف (أنْ) الناصبة للمضارع مع بقاء عملها في الفعل إذا وقعت في موضع من خمسة[1] :

١ - بعد اللام المسماة بلام الجحود، نحو قوله تعالى : ﴿وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم﴾ .

٢- بعد أو المقدرة بحتى أو إلا نحو قول الشاعر :

لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى
فما انقادت الآمال إلا لصابر

٣- بعد حتى إذا كان الفعل بعدها مستقبلا ؛ نحو قول الله تعالى: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله﴾.

٤ - بعد الفاء المصطلح عليها بفاء السببية، وهي التي تقع في جواب نفي محض أو طلب محض .

ويستنتج الكوفيون من هذه الأمثلة والشواهد جواز عمل الحرف مع حذفه، سواء كان عمله الجر في الأسماء . أو الجزم أو النصب في الأفعال، ومن ثم جاز أيضًا عمل «اللام» الطلبية مع حذفها في فعل الأمر .

ويرفض البصريون من جانبهم هذا الدليل، منكرين القول بجواز عمل الحرف مع حذفه مطلقًا، ذاهبين إلى أن القاعدة الأساسية أنه إذا حذف الحرف حذف كل ما له من عمل، إذ الحرف العامل مؤثر، فإذا

(١) لنا وجهة نظر في حذف العامل في هذه المواضع بوسعك العودة إليها في الفصلين التاليين .

زال المؤثر زال بزواله كل ما له من تأثيـر . وهكذا يضطرون إلى رد ما استدل به الكوفيون .

(أ) أما بالنسبـة لحذف رب مع بقاء عملهـا بعد الفاء أو الواو أو بل . فإنما جاز هذا العمل ؛ لأن «فيما بقى من هذه الأحرف دليلا على ما ألقى وبيانًا عنه»، أى أن حروف العطف تتضمن بالضرورة الإشارة إلى رب المحذوفة . وإذا كانت هذه الأحرف البـاقية دليلاً على «رب» وبيانًا لها فـقد جاز حذفها إذ المحذوف بهـذه المثابة في حكم الثابت . وهذا مـخالف لمـا ادعاه الكوفـيّـون من حذف اللام الطـلبيـة في أول الأمر، فإنه ليس في اللفظ ما يدل عليه أو يبين عنــه .

(ب) وشبيه بهذا القول مـا قاله البصريون في حـذف أداة الشرط الجازمـة في المواضع المشـار إليها من قـبل، فإن هذا الأداة إنمـا حذفت لدلالة هذه المواضع عليهـا وبيانها لهـا، ومن ثم يكون المحذوف فيـها كالثابت .

(جـ) وأما ما استـدل به الكوفيون من شواهد وأمثلة حـذف فيها حرف الجزم ولبس بأداة شـرط وبقى عمله فقد خرجهـا البصريون من وجوه أهمها الدفع بأحد أمرين :

الأول - عدم صحة الأبيات .

الثاني - القول باعتبارها ضرورة شعرية، وما حذف للضرورة لا يجعل أصلا يقاس عليه .

بعد هذا العرض المفصل لاتجاه الفريقين في تصنيف فعل الأمر لا نجد مناصًا من تسجيل أهم ما نراه من ملحوظات عن «المشكلة» و«المنهج» الذي سلكه النحويون في علاجها .

أما عن المشكلة فقد اتضح أنها قد نشأت تحت إلحاح عاملين: أولهما هل فعل الأمر نوعًا مستقلا من الأفعال أو مجرد صورة من صور المضارع ؟! وثانيهما هل الإعراب أصل في الأسماء وحدها أو فيها وفي الأفعال أيضًا ؟! وإذا كان من الممكن ادّعاء أن العامل الأول يعبر عن محاولة الاتصال المباشر بالصيغ الفعلية في اللغة، وإن كانت محاولة لم توفق - كما سنذكر بعد قليل - في اختيار المنهج الذي يتلاءم مع المادة، فإن من المؤكد أن العامل الثاني ليس إلا ضربًا من البحث في العلل لا في الظواهر، بل هو بحث في العلل باعتبارها صانعة الظواهر، أي أنه يبدأ مما ليس له في واقع اللغة وجود ليُحكِّمَهُ فيما هو موجود، ومن ثم لم يكن الفيصل في تحديد أنواع الأفعال ما في اللغة من أفعال وإنما ما في الذهن من تصور لأقسام الزمان، كما لم يكن محور تصنيفها وفقًا لظاهرة التصرف الإعرابي المسلك الذي تتبعه أواخرها تبعًا لتعدد مواقعها في التركيب اللغوي، وإنما الفكرة العقلية السابقة على التحليل اللغوي، والتي قررت سلفًا أصالة الإعراب في نوع بعينه من الكلمات .

وأما عن المنهج الذي سلكه النحويون في تناولهم لهذه المشكلة فمن الواضح أنه لم يقف عند التحليل الموضوعي للصيغ، وإنما تجاوزه إلى استخدام منهج القياس، والقياس عملية إلحاق شكلية تعتمد على تصور علاقة بين طرفين يحمل بمقتضاها أحدهما على الآخر ويعطى حكمه، وهو وإن كان عملية عقلية إلا أنه لا ينحصر في القضايا الذهنية وإنما يتحول عند أصحابه إلى قوالب نمطية صالحة للتطبيق في كل المواقف وكافة المجالات . ولقد كان الأخذ به في مجال التقنين النحوي سببًا في كثير مما في قواعده من اضطراب وتناقض . وحسبك أن تتأمل ما قدم كل من البصريين والكوفيين في هذه القضية لترى إلى أى مدى صار القياس لب البحث النحوي وليس النصوص . فالبصريون يبدءون بقياس اسم الفعل على فعل الأمر، وبما أن اسم الفعل مبني باتفاق فقد وجب أن يكون فعل الأمر مبنيًا أيضًا، والكوفيون يردون هذا القياس بقياس آخر هو قياس اسم الفعل على الحرف، لتضمنه معناه، ثم يرون أن القياس الجدير بالاعتبار هو قياس فعل الأمر على الفعل المضارع المجزوم، وبذلك يصح لهم القول بأن الأمر بدوره مجزوم، ويستدلون لصحة هذا القياس بقياس حذف اللام الطلبية مع بقاء عملها وهو الجزم على عدد آخر من العوامل الإعرابية التي أجاز النحاة حذفها مع بقاء عملها في الأسماء والأفعال .

وليس من شك في أن وضع المسألة على هذا النحو، ثم معالجتها وفقًا لهذا المنهج، قد انتهى بها إلى أن تكون مشكلة عصية الحل، لا لشيء إلا لأن الفريقين كليهما لم يلتزما بالوقوف عند الواقع اللغوي وحده بالتحليل لا يتجاوزه إلى التعليل ولا إلى التأويل، ولا يهمله بالقياس ولا بما يسلم إليه القياس من افتراض ظواهر وأحكام .

ولو التزمنا بمنهج التحليل لانتهينا إلى عدد من الحقائق نوجز أهمها فيما يأتي :

أولا : أن آخر فعل الأمر يخضع باطراد للتغيرات الآتية :

١- حذف النون إذا كان الفعل من الأفعال «الخمسة» .

٢- حذف حرف العلة إذا كان الفعل من الأفعال الناقصة .

٣- الضبط بالسكون في غير هذين الموضعين .

(انظر الجدول رقم (٢) : المجموعة (أ)) .

ثانيًا : أن هذه التغيرات تشبه ما يطرأ على الفعل المضارع من تغيرات في حالة الجزم .

(انظر الجدول رقم (٢) : المجموعة (ب)) .

ثالثًا : أن التغيرات التي في فعل الأمر ملتزمة دائمًا، فلا يوجد فعل أمر بقيت فيه النون مع إسناده إلى ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة، ولا ظل في آخره حرف العلة إذا كان مختومًا بها، ولا شغلت آخره حركة إذا لم يكن واحدًا من النوعين، في حين أن التغير في الفعل المضارع مرهون بحالة الجزم.

رابعًا : أن الإعراب ليس مطلق التغير في أحوال أواخر الكلمات . وإنما التغير الناتج عن تعدد علاقات الكلمات داخل التراكيب اللغوية، ومن ثم فإن الكلمات التي تتغير أواخرها مع ثبات علاقاتها لا تكون معربة، ويرتد هذا التغير فيها حينئذ إلى سبب آخر غير ما في الإعراب من أسباب، وحسبك أن تتأمل أحوال أواخر الفعل الماضي لتجد هذه الحقيقة من الوضوح بحيث لا نحتاج إلى استدلال .

(انظر الجدول (٢) المجموعة (جـ)) .

خامسًا : أن من الجلي أن التغير في آخر فعل الأمر لا يعبر عن تعدد في علاقاته داخل التراكيب اللغوية، فهي تغيرات شبيهة بما يحدث في آخر الماضي من ضم أو فتح أو سكون . ومن المؤكد - في ضوء الحقائق التي أشرنا إليها في الفقرتين السابقتين - أن التصنيف الدقيق لهذه التغيرات ينتهي بها إلى أنها علامات بناء وليست علامات إعرابية .

سادسًا : أنه يتحتم إعادة النظر في علامات البناء التي ذكرها النحاة حتى تشمل ما هو مطرد في فعل الأمر من علامات، وإن كنا نرى - منذ الآن - أن القول بحذف النون في فعل الأمر المسند إلى ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة إنما يقوم على افتراض وجودها، وافتراض وجود النون مبني على الربط بين صيغة الأمر وصيغة المضارع، وهو نمط من القياس لا تشهد به النصوص اللغوية، الأمر الذي يفرض علاجًا مختلفًا للأفعال الخمسة في حالة المضارع وفي حالة الأمر .

أما حذف حروف العلة في فعل الأمر فإنها يجب أن تدرس ضمن ظاهرة الخصائص الصوتية والنظام المقطعي لحروف العلة في العربية الفصحى .

جدول رقم (٢) :

(أ)
نموذج
للتغير في آخر فعل الأمر

نوع الفعل : مثال	(أ) المفرد المذكر	(ب) المفردة المؤنثة	(جـ) المثنى	(د) جمع المذكر	(هـ) جمع المؤنث
١- سالم : جلس	اِجْلسْ	اِجلسي	اِجلسا	اجلسوا	اجلسْنَ
٢- مهموز : قرأ	اِقرأ	اِقرئي	اقرآ	اقرءوا	اقرءْنَ
٣- مضعف الثلاثي : ردّ	رُدّ - اردد	ردّي	ردّا	ردّوا	اردُدْنَ
» الرباعي : قلقل	قَلقِل	تلقلي	قلقلا	تلقلوا	قَلقلْنَ
٤- مثال : وضع	ضَعْ	ضعي	ضعا	ضعوا	ضعْنَ
٥- أجوف واوي : قال	قُلْ	قولي	قولا	قولوا	قلْنَ
» يائي سار	سِرْ	سيري	سيرا	سيروا	سرْنَ
٦- الناقص : رمى	اِرمِ	ارمِي	ارميا	ارموا	اِرمِينَ
» دعا	اُدعُ	ادعِي	اُدعُوَا	ادعوا	اُدعُون
» سعى	اِسعَ	اِسعي	اسعيا	اسعوا	اِسعين
٧- اللفيف المفروق :وقى	قِ	قي	قيا	قوا	قين
» المقـــرون : طوى	اِطوِ	اِطوى	اطويا	اطووا	اطوين

(ب)
نماذج
للتغير في آخر المضارع المجزوم

المخاطب	(أ)	(ب)	(جـ)	(د)	(هـ)
نوع الفعل ، مثال	المفرد المذكر	المفردة المؤنثة	المثنى	جمع المذكر	جمع المؤنث
١- سالم : يجلس	لم تجلسْ	لم تجلسي	لم تجلسا	لم تجلسوا	لم تجلسن
٢- مهموز : يقرأ	لم تقرأ	لم تقرئي	لم تقرآ	لم تقرءوا	لم تقرأن
٣- مضعف الثلاثي : يرد	لم ترد - لم تردْدْ	لم تردي	لم تردا	لم تردوا	لم تردْدن
« الرباعي : يقلقل	لم تقلقلْ	لم تقلقلي	لم تقلقلا	لم تقلقلوا	لم تقلقلْن
٤- مثال : يضع	لم تضعْ	لم تضعي	لم تضعا	لم تضعوا	لم تضعن
٥- أجوف واوي : يقول	لم تقلْ	لم تقولي	لم تقولا	لم تقولوا	لم تقلن
« أجوف يائي: يسير	لم تسرْ	لم تسيرى	لم تسيرا	لم تسيروا	لم تسرن
٦- الناقص : يرمى	لم ترمِ	لم ترمي	لم ترميا	لم ترموا	لم ترمين
« يدعو	لم تدعُ	لم تدعي	لم تدعوا	لم تدعوا	لم تدعون
« يسعى	لم تسعَ	لم تسعى	لم تسعيا	لم تسعوا	لم تسعون
٧- اللفيف المفروق : يقى	لم تقِ	لم تقي	لم تقيا	لم تقوا	لم تقين
« المقـرون : يطوى	لم تطو	لم تطوى	لم تطويا	لم تطووا	لم تطوين

الفاعل		متكلم		مخاطب					غائب					
				واحد		مثنى	جمع		واحد		مثنى		جمع	
نوع الفعل	مثال	واحد	أكثر من واحد	مذكر	مؤنث	مذكر ومؤنث	مذكر	مؤنث	مذكر	مؤنث	مذكر	مؤنث	مذكر	مؤنث
١ سالم	جلس	جَلَسْتُ	جَلَسْنَا	جَلَسْتَ	جَلَسْتِ	جَلَسْتُمَا	جَلَسْتُم	جَلَسْتُنَّ	جَلَسَ	جَلَسَتْ	جَلَسَا	جَلَسَتَا	جَلَسُوا	جَلَسْنَ
٢- مهموز	قرأ	قَرَأْتُ	قَرَأْنَا	قَرَأْتَ	قَرَأْتِ	قَرَأْتُمَا	قَرَأْتُم	قَرَأْتُنَّ	قَرَأَ	قَرَأَتْ	قَرَءَا	قَرَأَتَا	قَرَءُوا	قَرَأْنَ
٣- مضعف الثلاثي	رد	رَدَدْتُ	رَدَدْنَا	رَدَدْتَ	رَدَدْتِ	رَدَدْتُمَا	رَدَدْتُم	رَدَدْتُنَّ	رَدَّ	رَدَّتْ	رَدَّا	رَدَّتَا	رَدُّوا	رَدَدْنَ
مضعف الرباعي	قلقل	قَلْقَلْتُ	قَلْقَلْنَا	قَلْقَلْتَ	قَلْقَلْتِ	قَلْقَلْتُمَا	قَلْقَلْتُم	قَلْقَلْتُنَّ	قَلْقَلَ	قَلْقَلَتْ	قَلْقَلَا	قَلْقَلَتَا	قَلْقَلُوا	قَلْقَلْنَ
٤- مثال:	وضع	وَضَعْتُ	وَضَعْنَا	وَضَعْتَ	وَضَعْتِ	وَضَعْتُمَا	وَضَعْتُم	وَضَعْتُنَّ	وَضَعَ	وَضَعَتْ	وَضَعَا	وَضَعَتَا	وَضَعُوا	وَضَعْنَ
٥- أجوف واوي	قال	قُلْتُ	قُلْنَا	قُلْتَ	قُلْتِ	قُلْتُمَا	قُلْتُم	قُلْتُنَّ	قَالَ	قَالَتْ	قَالَا	قَالَتَا	قَالُوا	قُلْنَ
أجوف يائي	سار	سِرْتُ	سِرْنَا	سِرْتَ	سِرْتِ	سِرْتُمَا	سِرْتُم	سِرْتُنَّ	سَارَ	سَارَتْ	سَارَا	سَارَتَا	سَارُوا	سِرْنَ
٦- الناقص:	رمى	رَمَيْتُ	رَمَيْنَا	رَمَيْتَ	رَمَيْتِ	رَمَيْتُمَا	رَمَيْتُم	رَمَيْتُنَّ	رَمَى	رَمَتْ	رَمَيَا	رَمَتَا	رَمَوْا	رَمَيْنَ
الناقص:	دعا	دَعَوْتُ	دَعَوْنَا	دَعَوْتَ	دَعَوْتِ	دَعَوْتُمَا	دَعَوْتُم	دَعَوْتُنَّ	دَعَا	دَعَتْ	دَعَوَا	دَعَتَا	دَعَوْا	دَعَوْنَ
الناقص:	سعى	سَعَيْتُ	سَعَيْنَا	سَعَيْتَ	سَعَيْتِ	سَعَيْتُمَا	سَعَيْتُم	سَعَيْتُنَّ	سَعَى	سَعَتْ	سَعَيَا	سَعَتَا	سَعَوْا	سَعَيْنَ
٧- لفيف مفروق:	وقى	وَقَيْتُ	وَقَيْنَا	وَقَيْتَ	وَقَيْتِ	وَقَيْتُمَا	وَقَيْتُم	وَقَيْتُنَّ	وَقَى	وَقَتْ	وَقَيَا	وَقَتَا	وَقَوْا	وَقَيْنَ
لفيف مقرون:	طوى	طَوَيْتُ	طَوَيْنَا	طَوَيْتَ	طَوَيْتِ	طَوَيْتُمَا	طَوَيْتُم	طَوَيْتُنَّ	طَوَى	طَوَتْ	طَوَيَا	طَوَتَا	طَوَوْا	طَوَيْنَ

ثالثاً : الفعل المضارع

يتفق النحويون على أن الإعراب يدخل الفعل المضارع، بيد أنهم لا يكادون يتفقون على ذلك حتى ينشب الخلاف بينهم في سبب هذا الإعراب، بحيث يمكن أن نميز في هذا الخلاف اتجاهين:

أما الاتجاه الأول فيرى أصحابه - وهم الكوفيون - أن الإعراب إنما يدخل الكلمات للتفرقة بين معانيها وللدلالة على تعدد علاقاتها، وذلك ينطبق على الأسماء وعلى الفعل المضارع أيضًا، إذ أن المضارع تدخله المعاني المختلفة فضلا عن أن زمنه يمتد فيشمل أوقاتًا طويلة، وبوسعك الوقوف على هذه المعاني المختلفة التي يفيدها المضارع إذا رجعت إليه في حالاته الإعرابية الثلاث مثل : محمد يجلسُ بالرفع، ومحمد لن يجلسَ، بالنصب، ومحمد لم يجلسْ بالجزم فإن المثال الأول يتضمن إثبات هذا الحدث الخاص، وهو الجلوس، في زمن ممتد من الحال إلى الاستقبال، والمثال الثاني يدل على نفي هذا الحدث في المستقبل، وآخر الأمثلة وإن اشترك مع المثال الثاني في إفادته النفي، فإن النفي فيه منصب على الماضي لا يتجاوزه، وهكذا تختلف المعاني التي يفيدها الفعل المضارع في أحواله المختلفة . كذلك - أيضًا - يتضمن الفعل المضارع الدلالة على الأوقات الطويلة، ألا يدل أصلا عند النحويين على زمن الحال الممتد إلى المستقبل؟! والمستقبل مدى مفتوح لا يعلم إلا الله مداه .

وقد وافق البصريون على تضمن الفعل المضارع لمعان متعددة في المواقف اللغوية المختلفة . ولكنهم رفضوا أن يكون ذلك سببًا لإعرابه، إذ أن اللغة تتضمن كثيرًا من الصيغ التي تفيد معاني كثيرة دون أن تكون معربة، ومنها على سبيل المثال الحروف، فإنها جميعًا مبنية بالرغم من إفادتها معاني متعددة في التراكيب المختلفة، تأمل - مثلاً - كلمة (ألا) في قول الله تعالى : ﴿ألا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ﴾ وقول الشاعر :

ألا ارعواء لمن ولت شبيبته
وآذنت بمشيب بعده هرم

وقول الآخر :

يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما
قد حدثوك فما راء كمن سمعا

وقوله :

ألا عمر ولّى مستطاع رجوعه
فيرأب ما أثأت يد الغفلات

وقوله :

ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد
إذا ألاقي الذي لاقاه أمثالي

فإنك مدرك أنها قد أفادت التنبيه في الآية، والتوبيخ في البيت الأول، والعرض في الثاني، والتمني في الثالث، والاستفهام عن النفي

في الرابع، ومع ذلك لم يقل أحد من النحاة إنها معربة، ألا يدل ذلك على أن إفادة المعاني المتعددة لا يسلم بالضرورة إلى الإعراب .

كذلك وافق البصريون على إفادة الفعل المضارع زمنًا طويلاً، ولكنهم رفضوا أن يكون هذا هو السبب في إعرابه، فإن الفعل الماضي عندهم يفيد زمنًا أطول من المضارع، ومع ذلك لم يقل أحد من النحاة بإعرابه، وأجمع الكل على بنائه . ووجهة نظرهم في أن زمن الماضي أطول من زمن المضارع مبني على أمرين : أولهما ما تقرر عند النحاة من أن زمن الفعل الماضي هو الماضي من الزمان، وزمن الفعل المضارع الحال الممتد في المستقبل، وثانيهما تَصَوُّرُ أن الماضي أطول من المستقبل، ويعللون هذا التصور بأن المستقبل دائمًا يتحول إلى ماض، أما الماضي فلا سبيل إلى جعله مستقبلا، وإذًا فإن الماضي يتضمن المستقبل وزيادة، ويخلصون من ذلك إلى أنه إذا كان الماضي - وهو الأطول زمنًا - مبنيًا، فكيف يجوز أن يكون المستقبل الذي هو دونه معربًا، ولو أن أطول الزمان يوجب الإعراب لوجب أن يكون الماضي بدوره معربًا، فلما لم يعرب دل ذلك على أن تعليل الكوفيين ليس عليه تعويل .

وأما الاتجاه الثاني - وأصحابه هم البصريون الذين يرفضون ما ذكره الكوفيون من أسباب لإعراب الفعل المضارع - فإنهم يقدمون بدورهم أسبابًا تبدأ من المصطلح نفسه، ومعنى المضارعة: المشابهة، فالفعل المضارع إذًا هو المشابه، وهو لا يشابه غيره من الأفعال

والحروف لأنه ليس مبنيًا مثلها، وإنما يشابه الأسماء في إعرابها، ويشابه منها نوعًا خاصًا هو اسم الفاعل مشابهة تكاد تكون كاملة، وهذه المشابهة هي السبب في إعراب الفعل المضارع؛ إذ أنها كانت بمثابة المقدمات التي أسلمت إلى تلك النتيجة .

ويرى البصريون أن المشابهة التي بين الفعل المضارع واسم الفاعل يمكن أن نلحظها في مجالات ثلاثة :

الأول - المشابهة في اللفظ ؛ فإن الفعل المضارع يشبه اسم الفاعل في حركاته وسكناته مثل ضارب ويضرب، ومدحرج ويدحرج، ومقدم ويقدم، ومشابه ويشابه ومستخرج ويستخرج .

والثاني - في المعنى، فإن الفعل المضارع يشبه اسم الفاعل في الشيوع والخصوص، فأنت تقول مثلاً : رجل، فيصلح لجميع الرجال، فإذا قلت : الرجل، اختص الاسم بواحد بعينه لا يقبل القسمة ولا الاشتراك، وكذلك تقول : يذهب، فيصلح الفعل للحال والاستقبال، فإذا قلت : سيذهب، أو سوف يذهب اختص بالاستقبال دون الحال .

والثالث - في الاستعمال، فإن كلا منهما تدخل عليه «لام الابتداء» نحو : إن زيداً لقائم، وإن زيداً ليقوم بواجبه، فلما دخلت هذه اللام على الفعل المضارع واسم الفاعل دل ذلك على التشابه في الاستعمال بينهما ؛ إذ لا يجوز أن تدخل على فعل الماضي، ولا على فعل الأمر، ثم إن كلا منهما يقع صفة لنكرة، نحو : جاءني رجل مكرم ضيفه أو يكرم ضيفه، وإذا جاز وقوع كل منهما صفة لنكرة فقد تشابها في الاستعمال إلى درجة تميزهما عن غيرهما .

إن هذه القضية بأسرها يجب أن تخرج من دائرة البحث النحوي، لأنها محاولة لاستكناه العلة السببية، والعلة السببية كالعلة الغائية لا تلتزم بالواقع اللغوي، بل ترتكز على التأمل العقلي، الأمر الذي يحصر ما لها من قيمة في قدرتها على الكشف عن القدرات العقلية للنحاة فحسب، دون أن يكون لها قيمة في التحليل اللغوي .

إن نقطة البداية التي ينبغي أن يبدأ بها البحث في إعراب الفعل المضارع، هي : متى يعرب؟، و : كيف يعرب ؟

أما متى يعرب الفعل المضارع . فقد أجاب النحاة عن ذلك بضرورة توافر شرطين :

أولهما : عدم اتصال نون النسوة به .

والثاني : عدم مباشرة نون التوكيد له .

فإذا اتصلت به نون النسوة بنى معها على السكون، وأما إذا باشرته نون التوكيد فإنه يبنى على الفتح، انظر المجموعة (أ) من الجدول رقم (٣) .

ويؤثر جمهور النحويين استخدام مصطلح «المباشرة» مع نون التوكيد للإشارة إلى أن الفعل المضارع قد يتصل بنون التوكيد ويظل معربًا، وذلك إذا كانت نون التوكيد غير مباشرة للفعل، بأن فصلت منه بفاصل ملفوظ، كألف الاثنين، أو مقدر، كواو الجماعة أو ياء المخاطبة .

ففي مثل : هل تجلسَانِّ بعض الوقت، يرى النحويون أن الفعل قد فصل من نون التوكيد بفاصل هو ألف التثنية، ومن ثم لم يكن الفعل مبنِيا وإنما هو معرب، ويقولون : إنه في نحو المثال المذكور

مرفوع، وعلامة رفعه النون المحذوفة كراهية لتوالى الأمثال . وأما في غير حالة الرفع فإن النون محذوفة بالضرورة . وبذلك يكون الفعل قد مر بالخطوات الآتية :

أولاً : في حالة الرفع :

١ - تجلسانِنَّ، الفعل مرفوع وعلامة رفعه النون، والألف فاعل.

٢- تجلسانَّ، حذفت النون كراهية لاجتماع أمثال ثلاثة .

٣- تجلسَانِّ، كسرت النون تخفيفًا .

ثانيـا : في غير حالة الرفع :

١ - لن تجلسانَّ، أو، إنْ تجلسانَّ الفعل مجزوم أو منصوب، وعلامة جزمه أو نصبه حذف النون، والألف فاعل .

٢- لن تجلسَانِّ، أو، إنْ تجلسانِّ كسرت النون تخفيفًا .

وفي مثل : **هل تجلسُنّ** يقول النحويون إن الفعل مفصول أيضًا من نون التوكيد بفاصل محذوف هو واو الجماعة . وبذلك يكون الفعل معربًا، وهوفي هذا المثال مرفوع، وعلامة رفعه النون المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين، ومعنى هذا عندهم أن الفعل قد مر بالخطوات الآتية :

١ - تجلسونَنَّ، الفعل مرفوع وعلامة رفعه النون، وواو الجماعة فاعل .

٢- تجلسونَّ، حذفت النون كراهية لتوالى الأمثال، فالتقى ساكنان: الواو والنون الأولى .

٣- تجلسُنّ، حذفت واو الجماعة للتخلص من التقاء الساكنين.

وأما في غير حالة الرفع فإن سبب حذف النون ليس كراهية اجتماع الأمثال، وإنما كون هذا الحذف علامة إعرابية لنصب الفعل وجزمه .

والأمر كذلك في إسناد الفعل إلى ياء المخاطبة أيضًا، ففي نحو : هل تجلسِنَّ، يرى النحويون أن الفعل مفصول من نون التوكيد بفاصل هو ياء المخاطبة المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين، وأن الفعل في حالة الرفع مرفوع وعلامةرفعه النون المحذوفة كراهية لتوالي الأمثال، وأما في غير حالة الرفع فإن مرد هذا الحذف إلى كونه علامة على نصب الفعل أو جزمه . وبهذا يكون الفعل قد مر عند النحاة بالمراحل الآتية :

١ - تجلسِينَنَّ : الفعل مرفوع وعلامه رفعه النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل .

٢- تجلسِينّ : حذفت النون كراهية لتوالي الأمثال . فالتقى ساكنان: الياء والنون الأولى .

٣- تجلسِنّ : حذفت الياء للتخلص من التقاء الساكنين .

وهذا الذي يقرره جمهور النحويين من اشتراط مباشرة نون التوكيد للفعل المضرع لبنائه قول جلي التعسف واضح التمحل، فإن الواقع اللغوي لا يفرق بين نون التوكيد المباشرة ونون التوكيد غير المباشرة في لزوم آخر المضارع حركة محددة في جميع الحالات

الإعـرابية، وكل مـا هنالك من فروق بـين النون المباشـرة والنون غيـر المباشرة أن آخر الفعل مع النون المباشـرة يكون مفتوحًا، وأما مع النون غيـر المباشـرة فإنه يكون مـفتـوحًا في الفـعل المسند إلى ألف الاثنين، ومـضـمومًـا في الفـعل المسند إلى ضـمـيـر جـماعـة الذكـور - واو الجماعـة- ومكسورًا في الفعل المسند إلى ضـمير المخاطبـة، وحسبك أن تتـأمل المجـمـوعـة (ب) من الجـدول الثـالث لتنتـهي إلى أن من التناقض الزعم بأن كلمـة مثل : تجلسـانّ أو تجلسُنّ أو تجلسِنّ مـعربة، بالرغم من لزومهـا حالة واحدة رفعًـا ونصبًا وجزمًـا . وهذا ما أدركه الأخفش بالفـعل، مما حمله على الـقول ببناء الفعل المـضارع مع نون التوكيد مطلقًا، مباشرة كانت أو غير مباشرة .

أما كيف يعرب الفعل المضارع، فهذا موضعه الفصل التالي .

❁ ❁ ❁

فى ختام هذا الفصل لا يفوتنـا أن نسجل أن ابن مالك قد سار في ألفيته على نهج جمهور النحويين في تصنيفهم للأفعال، إذ قال:

وفـــعل أمر ومـــضى بنيـــا   وأعربوا مـــضارعًـــا إن عربا

من نون توكيد مباشر ، ومن   نون إناث كـــ : يرعن من فتن

فذهب إلى أن فعل الأمر مـبني بدوره، وإلى أن إعراب المضارع مشـروط بعدم اتصاله بنون النسـوة وعدم «مبـاشرة» نون التوكـيد له،

ففرق بذلك بين النون المباشرة وغير المباشرة، وهو مذهب الجمهور كما أسلفنا .

جدول رقم (٢) :

(أ)

بناء الفعل المضارع عند النحاة

سبب البناء / نوع الفعل : مثال	الاتصال بنون النسوة	الاتصال بنون التوكيد	ملحوظات
١ - سالم : يجلس	يجلسْن	يجلسَنَّ	في جميع الحالات الإعرابية
٢ - مهموز : يقرأ	يقرأن	يقرأنَّ	في جميع الحالات الإعرابية
٣- مضعف الثلاثي : يرد	يرددْنَ	يردَّنَّ	في جميع الحالات الإعرابية
" رباعي : يقلق	يقلقلْنَ	يقلقِلَنَّ	في جميع الحالات الإعرابية
٤ - أجوف واوي : يقول	يقلْنَ	يقولَنَّ	في جميع الحالات الإعرابية
" يائي يسير	يسرْنَ	يسيرَنَّ	في جميع الحالات الإعرابية
٥ - ناقص : يرمى	يرمِينَ	يرْمِيَنَّ	في جميع الحالات الإعرابية
" يدعو	يدعُونَ	يدعُوَنَّ	في جميع الحالات الإعرابية
" يسعى	يسعَيْنَ	يسعَيَنَّ	في جميع الحالات الإعرابية
٦- لفيف مفروق : يقى	يقِينَ	يقَيِنَّ	في جميع الحالات الإعرابية
" مقرون : يطوى	يطوِينَ	يطوِيَنَّ	في جميع الحالات الإعرابية

(ب)

اتصال المضارع بنون التوكيد غير المباشرة

نوع الضمير المسند إليه نوع الفعل : مثال	ألف الاثنين	واو الجماعة	ياء المخاطبة	ملحوظات
١ - سالم : يجلس	يَجْلِسَانِّ	يجلسُنَّ	تجلسِنَّ	في جميع الحالات الإعرابية
٢ - مهموز : يقرأ	يقرءانِّ	يقرؤُنَّ	تقرئِنَّ	في جميع الحالات الإعرابية
٣ - مضعف ثلاثي : يرد	يردَّانِّ	يردُّنَّ	تردِّنَّ	«
« رباعي : يقلقل	يقلقلانِّ	يقلقلُنَّ	تقلقلِنَّ	«
٤ - أجوف واوي : يقول	يقولانِّ	يقولُنَّ	تقولِنَّ	«
« يائي يسير	يَسيرانِّ	يسيرُنَّ	تسيرِنَّ	«
٥ - ناقص : يرمي	يرميانِّ	يرمُنَّ	ترمِنَّ	«
« يدعو	يدعوانِّ	يدعُنَّ	تدعِنَّ	«
« يسعى	يسعيانِّ	يسعَوُنَّ	تسعَيِنَّ	«
٦ - لفيف مفروق : يقي	يقيانِّ	يقُنَّ	تقِنَّ	«
« مقرون : يطوي	يطويانِّ	يطوُنَّ	تطوِنَّ	«

الفصل الثالث

الحالات الإعرابيــة للفعل المضارع

يتفق النحـويون على أن للفعل ثلاث حالات إعـرابية، هى : الرفع، والنصب، والجـزم. وهو يشارك الأسـماء في حـالتين منها، همـا : الرفع والنصب، ويختص بحـالة تميزه عن الأسمـاء، هي الجزم، وبذلك يكـون الجـزم في الفعـل المضــارع مقـابلاً للجر في الأسماء .

كذلك يتفق النحويون على أن الفعل المضارع يرفع إذا لم يسبقه ناصب أو جازم، ولكنهم اختـلفوا في تحديد رافعه حـينئذ حتى بلغت عدة الآراء التي قـال بها النحاة كـما ذكر أبو حـيان سبعًا، تمثل - في مجموعها - اتجاهين :

الاتجاه الأول : - وصاحبه هو الكسائي من الكوفيين - ومضمونه أن عامل الرفع فى الفعل المضارع لـفظي هو حروف المضارعة الزائدة في أوله، وعلى ذلك فإن كلمة : أقوم، مثلا مرفوعة بالهمزة في أولها، وتقوم، مرفـوعة بالنون، وتقوم بالتاء، ويقوم باليـاء، يقول الكسائى : «لأن الفعل قبلها - أى قبل حروف المضــارعة - كان مبنيًا، وبها صار مرفوعًا، فأضيف العمل إليها ضرورة ؛ إذ لا حادث سواها» .

وقـد ضـعـف جمـهـور النحـويين هذا الرأي، وردوه من وجـوه كثيرة، أهمها :

١ - أن الناصب يدخل على الفعل المضارع فينصبه، والجازم يدخل عليه فيجزمه، وحروفه المضارعة موجودة فيه، فلو كانت هي التي تعمل الرفع لم يجز أن يدخل عليها عامل آخر، كما لم يدخل ناصب على جازم، ولا جازم على ناصب .

٢- أنه لو صح ما قاله الكسائي لكان ينبغي ألا ينتصب الفعل بدخول النواصب، وألا ينجزم بدخول الجوازم، لوجود الزوائد دائمًا في أوله، فلما انتصب الفعل بدخول النواصب والجزم بدخول الجوازم دل على فساد ما ذهب إليه .

٣- أن حروف المضارعة التي في أول المضارع جزء من الفعل مكمل لمعناه، وحرف المضارعة إذا دخل على الفعل صار من نفس الفعل كحرف من حروفه، فلو قلنا إنها التي تعمل الرفع في الفعل لأدى هذا القول إلى زعم أن الشيء يعمل في نفسه، وذلك محال عند جمهور النحويين .

وقد رد الكسائي على الاعتراضين : الأول والثاني، بأن النواصب والجوازم تعمل مع وجود الزوائد الأربع لقوتهما - أي النواصب والجوازم، وضعف حرف المضارعة، وقاس ذلك بدخول حرف الشرط على (لم) وهي جازمة مثله في نحو قولك: إن لم يفعل فلان ما أريد فعلت به ما لا يريد، فقد غلب أحدهما على الآخر، فكذلك حرف المضارعة يعمل الرفع في الفعل المضارع فإذا دخل عليه ناصب أو جازم غلب فصار العمل له .

وخطأ بقيـة النحـويين هذا القيـاس بدعوى أنه قيـاس مع الفـارق «والفـرق بينهمـا أن (إن) الشرطيـة بطل عمـلها بعـامل بعدها لقـربه من المعمول. وفيما نحن فيه يبطل العمل بعامل قبله، وكلاهما عامل لفظي» .

كذلك رد الكسائي على الاعـتراض الثالث بأن (أن) المصدرية تعمل في الفعل المسـتقبل وهي معه في تقـدير المصدر، فكذلك تعمل حروف المضارعة في الفعل وهي جزء منه .

وخطأ النحـويون هذا القـياس أيـضًا بأن ثمـة فـارقًا بين حـرف المضارعـة و (أن) المصدرية ؛ إذ أن (أن) تعمل فـي الفعل المستـقبل وهي معه في تقدير المـصدر لأنها قائمة بنفسهـا ومنفصلة عن الفعل، وكل واحـد منهـما يمكن أن يـنفصل عن صـاحـبه، بخلاف أحـرف المضارعة، فإنها لا تنفصل من الفعل، ولا تقوم بنفسها دونه .

وأما الاتجاه الثـاني - وأصحـابه هم جمهور النحـويين - فإنهم يرون أن عـامل الرفع في الفعل المـضارع مـعنوي لا لفظي، وهذا هو الرأي الشائع في التـراث النحوي، حتى أن بـدر الدين بن مالك ادعى في «تكملة شرح التـسهيل» أن هذا الرأي «لا خلاف فيـه» وذلك غير صحيح، فقد رأينا أن الكسائي يخالفه .

ولكن ما العـامل المعنوي الذي يعمل الرفع في الفـعل المضارع؟ لقد اختلف جمهور النحاة في تحـديد هذا العامل اختلافًا كبيرًا، وأهـم ما نجـده في التراث النحوي من أفكـار في هذه القضيـة يمكن الإشارة إليه فيما يلي :

أولاً : التعري من العوامل اللفظية :

أي تجرد الفعل من النواصب والجوازم وعدم دخول شيء منها عليه، وقد اختار هذا الرأي عدد من النحاة البصريين والكوفيين، معللين اختيارهم له بأنه رأي يتصف بسلامته من النقض، وأن الرفع دائر معه وجوداً وعدمًا، والدوران مشعر بالعلية كما قال الدماميني .

وقد ضعف كثير من النحاة هذا الرأي من وجهين :

١- أن التجرد أمر عدمي، والرفع شيء وجودي، والعدمي لا يكون علة للوجودي ؛ لأن معنى التجرد والتعري عدم العامل، والعامل ينبغي أن يكون له اختصاص بالمعمول، والعدم لا اختصاص فيه ؛ لأنه ينسب إلى الأشياء كلها نسبة واحدة، فلا يصح أن يكون عاملاً .

٢- أن مقتضى هذا الرأي اعتبار أن أول أحوال الفعل المضارع النصب والجزم، وذلك غير صحيح، إذ لا خلاف بين النحويين في أن الرفع قبل النصب والجزم، وذلك لأن الرفع صفة الفاعل، والنصب صفة المفعول، وكما أن الفاعل قبل المفعول فكذلك ينبغي أن يكون الرفع قبل النصب وإذا كان قبل النصب فلأن يكون قبل الجزم أولى .

وما دام هذا القول قد أدى إلى مخالفة الإجماع فقد وجب أن يكون باطلاً .

ثانيًا : وقوعه موقع الاسم وقيامه مقامه :

ومعنى وقوعه موقع الاسم أنه يقع حيث يصح وقوع الاسم، ألا ترى أنه يجوز أن تقول : يضرب زيد، فترفع الفعل إذ يجوز أن تقول:

أخوك زيد ؛ لأنه موضع ابتداء كلام، وفي ذلك يقول الأخفش : «وهو - أى الفعل المضارع - في الارتفاع بعامل معنوي نظير المبتدأ وخبره، وذلك المعنى وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم، كقولك : زيد يضرب، رفعته لأن ما بعد المبتدأ من مظاهر صحة وقوع الأسماء، وكذلك إذا قلت : يضرب الزيدان ؛ لأن من ابتدأ كلامًا منتقلاً إلى النطق عن الصمت لم يلزمه أن يكون أول كلمة يفوه بها اسمًا أو فعلاً، بل مبتدأ كلامه موضع خيرة، في أي قبيل شاء» . أي أن المتكلم بالخيار إن شاء أتى بالاسم، وإن شاء أتى بالفعل .

وممن ذهب إلى هذا الرأي سيبويه، حيث يقول : «اعلم أنها- أي الأفعال المضارعة - إذا كانت في موضع اسم مبتدأ، أو اسم بنى على مبتدأ أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبني على مبتدأ، أو في موضع اسم مجرور أو منصوب . فإنها مرتفعة.

وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع، وهو سبب دخول الرفع فيها .

وكينونتها في موضع الأسماء ترفعها، كما ترفع الاسم كينونته مبتدأ .

وإذًا فقد أخطأ أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، ومن تبعه من أصحابه، حين توهموا أن مذهب سيبويه أن ارتفاع المضارع بمضارعة الاسم، فالصحيح كما يثبت النص السابق أن إعراب الفعل المضارع عنده بالمضارعة وأما رفعه فبوقوعه موقع الاسم.

وبهذا يتضح أن أصحاب هذا القول - وهم جمهور البصريين وعلى رأسهم سيبويه - يرون أن عامل الرفع في الفعل المضارع هو وقوعه موقع الاسم، لسببين :

أحدهما : أن قيام الفعل المضارع مقام الاسم عامل معنوي، فأشبه الابتداء، والابتداء يوجب الرفع فكذلك ما أشبهه .

والثاني : أنه بقيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى أحواله، فلما وقع في أقوى أحواله وجب أن يعطى أقوى الحالات الإعرابية، وأقواها الرفع، فلذلك كان مرفوعًا لقيامه مقام الاسم .

وقد رد بعض النحاة هذا القول من ناحيتين :

الأولى : أنه إذا قيل : إن المضارع يرتفع بوقوعه موقع الاسم . فلماذا يرتفع بوقوعه موقع مرفوع ومنصوب ومخفوض، مثل : محمد يأكل، وظننت محمدا يأكل، ومررت بمحمد يأكل، فلو كان وقوع المضارع موقع الاسم هو الذي يعمل فيه الرفع لوجب اختلاف إعراب الفعل بحسب اختلاف الاسم الذي يقع موقعه . فكان ينبغي أن ينصب الفعل إذا كان الاسم منصوبًا، نحو : كان محمد يجلس، وأن يجر إذا كان الاسم مجرورًا، مثل : مررت بخالد يذاكر .

والثانية : أن القول بأن وقوع المضارع موقع الاسم هو الذي يرفعه ينتقض بعدد من المواضع التي يقع فيها الفعل مرفوعًا ولا يصح وقوع الاسم فيها مثل : كاد زيد يفشل، وهلا تزورني، وجعلت أنتظر لقاءك، وما لك لا تفي بوعدك، ورأيت الذي تؤثره على صداقتنا . فإن الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها .

أما في (كاد) وأخواتها فلأن خبرها لا يكون اسمًا .

وأما في (هلا) ؛ فلأن أداة التحضيض مختصة بالفعل، وكذلك السين وسوف .

وأما في (جعلت) ؛ فلأن أفعال الشروع لا يكون خبرها اسمًا مفردًا إلا شذوذًا .

وأما في (ما لَكَ) ؛ فلأنه لم يسمع الاسم بعدها، وإن كانت الجملة في تأويله .

وأما في (رأيت الذي) ؛ فلأن الصلة لا تكون اسمًا مفردًا .

فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم، لكان في هذه المواضع مرفوعًا بلا رافع، فبطل القول بأن رافعه هو وقوعه موقع الاسم .

ثالثًا : المضارعة :

وهو مذهب عدد من النحويين منهم ثعلب الذي نسبه إلى سيبويه، ولكن سيبويه - كما ذكرنا - لم يقل به، إذ المضارعة عنده إنما تقتضى مطلق الإعراب لا خصوص الرفع .

والمضارعة هى المشابهة، يقال : ضارعته، وشابهته، وشاكلته، وحاكيته إذا صرت مثله، وأصل المضارعة : تقابل السخلين على ضرع الشاة عند الرضاع ثم اتسع في المعنى فقيل لكل متشابهين متضارعان .

ويقصد النحويون القائلون بأن عامل الرفع هو المضارعة أن الفعل المضارع قد شابه الأسماء بما في أوله من الزوائد الأربع، وهي : الهمزة،

والنون والتاء، والياء، فأعرب لذلك . فليست هذه الزوائد هي التي أوجبت له الإعراب وإنما لما دخلت عليه جعلته على صيغة صار بها مشابهًا للاسم، أو لاسم الفاعل بشكل خاص، والمشابهة هي التي أوجبت إعرابه .

وهذه المشابهة تتجلى في مجالات ثلاثة هي : اللفظ، والمعنى، والاستعمال، وقد سبق تفصيلها بما لا يوجب إعادة شرحها .

ويرد كثير من النحويين هذا الرأي بدعوى أن المضارعة إنما توجب مطلق الإعراب لا خصوص الرفع، والإعراب يكون بالرفع والنصب والجزم المقابل للجر في الأسماء، وإذا كان النصب والجزم يتم كل منهما بالأداة العاملة، فإن الرفع يظل وحده ضمن حالات الإعراب الناتجة عن المضارعة الذي يقتضي عاملاً .

❁ ❁ ❁

ومن الممكن رد هذا الخلاف بين النحاة العرب إلى محاولتهم تطبيق نظرية العامل، وهي إحدى النظريات التي قال بها النحاة لتفسير ظاهرة التصرف الإعرابي . وخلاصة هذه النظرية أن ثمة تلازمًا بين أطراف ثلاثة (العامل) الذي يحدث الأثر الإعرابي، و(المعمول) الذي يخضع لتأثير العامل ثم (الأثر الإعرابي) الظاهر أو المقدر الذي يصور تأثير العامل في المعمول، فإذا وجد الأثر الإعرابي لم يكن بد من وجود الركنين الآخرين : المعمول الذي يحمل هذا

الأثر، والعامل الذي أحدثه، وإذا وجد العامل لم يكن مفر من وجود المعمول والأثر الناتج عن تأثير العامل فيه، وإذا وجد المعمول لا مناص من وجود العامل الذي أثر فيه، والعلامة الإعرابية المعبرة عن تأثره به . ومن الواضح أن في الفعل المضارع المرفوع طرفين، هما : المعمول وهو الفعل المضارع والأثر الإعرابي وهو الرفع، وبقى أن يبحث النحاة عن العامل الذي أحدث هذا الرفع فيه .

ومن المؤكد أن نظرية العامل قد بدأت من محاولة تفسير الواقع اللغوى، بيد أنها لم تقف عنده، بل تجاوزته إلى افتراض حتمية وجود الأطراف الثلاثة فيه، تحت تأثير المنهج الفلسفي الذي يتصور العمل على أنه نوع من التأثير الفعلي الإيجادي، وفي التأثير الفعلي يوجد تلازم حقيقي بين المؤثر والمتأثر والأثر، وقد نقل النحويون هذا التصور إلى البحث النحوي بما يقتضيه هذا التصور من قيام الفرض العقلي بتكملة العناصر التي لا وجود لها بالفعل في الواقع اللغوي، ومن المؤكد أيضًا أن هذا الفهم للنظرية غير صحيح علميًا ؛ إذ يعتمد على مقولات ذهنية بدلا من أن يستند إلى مقومات لغوية، وأن من المحتم تغيير مفهوم العمل النحوي بحيث يصبح مجرد التماس للعلاقات الشكلية والوظيفية بين الصيغ في حالة تركيبها في أساليب مختلفة خضوعًا للمواقف اللغوية المتغيرة، وهذا المفهوم وحده هو الممكن قبوله في البحث اللغوي العامل، وهو - دون غيره - القادر على أن

يسلم إلى نتائج تعبر في دقة عن الواقع اللغوي وتحيط به وتصور أبعاده، ووفقًا لهذا المفهوم لا يصبح مهما بحال في البحث النحوي ما أحدث الرفع في الفعل المضارع، وإنما يستأثر بالاهتمام تحديد المواضع التي يرفع فيها والصورة التي يأخذها حين يرفع فتميزه عن الشكل الذي يأخذه في غير حالة الرفع .

والفعل المضارع يرفع إذا لم يتقدمه ناصب ينصبه أو جازم يجزمه ولم يكن مبنيًا أى أن لرفع المضارع شرطين سلبيين :

أولهما : عدم بنائه باتصال نون النسوة أو نون التوكيد به .

والثاني : عدم تأثره بناصب أو جازم .

وينصب إذا تقدمه ناصب ولم يكن مبنيا، ومن ثم يكون للنصب شرطان أحدهما سلبي والآخر إيجابي، أما السلبي فهو عدم بنائه، وأما الإيجابي فهو وقوعه بعد صيغة من مجموعة معينة من الصيغ .

ويجزم إذا تقدمه جازم ولم يكن مبنيًا، وبذلك تشبه حالة الجزم حالة النصب في ضرورة توافر شرطين أحدهما سلبي والثاني إيجابي، وهما : عدم بنائه، ووقوعه بعد صيغة من مجموعة محددة من الصيغ .

- ويرى النحاة أن للرفع علامتين، هما :

١ - الضمة، وتكون في الفعل المضارع غير المتصل بألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة .

ظاهرة، إذا كان الفعل صحيح اللام، أي لم يكن آخره حرف من حروف العلة الثلاثة : الواو، والياء، والألف .

ومقدرة، إذا كان الفعل غير صحيح اللام، بأن كان آخره حرفًا من حروف العلة الثلاثة .

٢- ثبوت النون، وذلك فى آخر الفعل المضارع المسند إلى ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة، وهى الأفعال التى يصطلح عليها النحاة بالأفعال الخمسة .

انظر الجدول رقم (٤) المجموعة (أ) .

- كذلك يرى النحويون أن للنصب علامتين، هما :

١- الفتحة، وتكون في الفعل المضارع غير المسند إلى ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة .

ظاهرة إذا لم يكن آخر الفعل حرفا بعينه من حروف العلة، هو الألف .

ومقدرة إذا كان آخر الفعل ألفا .

٢- حذف النون، وذلك إذا كان الفعل المنصوب واحدًا مما يصطلح عليه بالأفعال الخمسة .

انظر الجدول رقم (٤) المجموعة (ب) .

- كما يرى النحويون أن للجزم علامات ثلاث، هى :

١- السكون، ويظهر في آخر الفعل المضارع الذي توافر فيه شرطان :

(أ) أن يكون صحيح اللام .

(ب) ألا يكون مسنداً إلى ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة .

٢- حذف النون، وذلك إذا كان الفعل المضارع المجزوم لم يتوافر فيه الشرط الثاني .

٣- حذف حرف العلة وذلك إذا كان الفعل المضارع المجزوم لم يتوافر فيه الشرط الأول .

انظر الجدول رقم (٤) المجموعة (جـ) .

والتحليل العلمي يرفض القول بتقدير الحركة الإعرابية، سواء كانت حركة الضم أو الفتح، إذ أن هذا التقدير يعتمد على افتراض ما لا وجود له في الواقع اللغوي، ويمكن أن يستعاض عن هذا التقدير بعلامة أخرى تتفق مع هذا الواقع وتعبر عنه، ونحن نرى أن أقرب العلامات التي يمكن اقتراحها في هذا المجال «ثبوت حرف العلة» في آخر الفعل دون حركة عليه أو حذف له، وتصلح هذه العلامة للدلالة على حالتين :

الحالة الأولى : الرفع، وذلك في الفعل المعتل الآخر، سواء كان حرف العلة ألفا، أو : واوا، أو : ياء .

والحالة الثانية : النصب، وذلك في الفعل المعتل الآخر بالألف فحسب .

ولا يضعف من هذه العلامة ما نراه من اشتراكها في حالتين، فإنهما مختلفتان، إذ أن الفعل في حالة النصب مسبوق بناصب، في

حين أنه في حالة الرفع لا يسبقه ناصب ولا جازم، فالفارق بين الفعل في هاتين الحالتين الإعرابيتين : الرفع والنصب، مع وحدة العلامة المعبرة عنهما شبيه بالفارق بين الفعل المسند إلى ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة في حالتي النصب أو الجزم في وجود علامة واحدة في كل منهما، واعتماد التفرقة بينهما على علاقات الفعل بغيره من الكلمات داخل التركيب .

وفي حالة بناء الفعل المضارع - على السكون عند اتصاله بنون النسوة (انظر المجموعة (أ) من الجدول رقم (٥)، أو على الفتح، أو الضم، أو الكسر، عند اتصاله بنون التوكيد انظر المجموعة (ب) من الجدول (٥) يكون له محل إعرابي وفقًا لوضعه داخل الجملة وعلاقته بغيره من الكلمات فيها، إن لم يسبقه ناصب أو جازم كان في محل رفع، وإن سبقه ناصب كان في محل نصب، وإن سبقه جازم كان في محل جزم وعلى ذلك يختلف المحل الإعرابي في فعل مثل : يجلس، في نحو : الطالبات يجلسْنَ، والطالبات لم يجلسنَ، والطالبات لن يجلسْنَ، فبالرغم من كون الفعل في المواضع الثلاثة مبنيًا على السكون لاتصاله بنون النسوة، فإنه في الموضع الأول في محل رفع لعدم وجود ناصب أو جازم قبله، وفي الموضع الثاني في محل جزم لسبق (لم) له، وفي الموضع الثالث في محل نصب لدخول (لن) عليه .

وكذلك يختلف المحل الإعرابي في نحو : هل يجلسَنَّ محمد، وإن يَجْلِسَنَّ محمد مصغيا يحققَنَّ فائدة كبيرة، ولن يجلَسنَّ محمد

اليوم، فمع أن الفعل في المواضع الثلاثة مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد إلا أنه في الموضع الأول في محل رفع، وفي الثاني في محل جزم، وفي الثالث في محل نصب .

وتقدير المحل الإعرابي هنا محاولة نحوية للتفرقة بين أنواع المبنيات في العربية، وهي تفرقة تستمد مقوماتها في هذا الموضع من لحظ الواقع اللغوي لا من الفرض العقلي، فمن المؤكد أن الدلالة التي يفيدها الفعل المضارع المبني تختلف باختلاف حالته الإعرابية، ففي نحو : الطالبات يجلسنَ مثلا يستفاد وقوع هذا الحدث الخاص بصورة إيجابية في فترة زمنية محددة، وفي نحو : الطالبات لم يجلسن، يصبح المفهوم نفي وقوع هذا الحدث في الزمن الماضي، وأما في نحو : الطالبات لن يجلسن، فإن الدلالة الفعلية تنصب على النفي في المستقبل . وهذا النمط من التغير في الدلالات لا وجود له في نوع آخر من الكلمات المبنية، هي : الحروف، والفعل الماضي، وفعل الأمر، ولهذا لم يكن بد من التفرقة بين هذين النوعين من الكلمات المبنية، ومن ثم رأى النحاة أن يوضع للنوع الأول منها - وهو الفعل المضارع المبني والأسماء المبنية - مصطلح «المبنيات التي لها محل إعرابي»، وأن يوضع للنوع الثاني مصطلح «المبنيات التي ليس لها محل من الإعراب».

إعراب الفعل المضارع (أ) رفع المضارع

الضمير المسند إليه		المتكلم		المخاطب					الغائب					
		مفرد	أكثر	مفرد		مثنى	جمع		مفرد		مثنى		جمع	
نوع الفعل	مثال	مذكر	مؤنث	مذكر	مؤنث	مذكر ومؤنث	مذكر	مؤنث	مذكر	مؤنث	مذكر	مؤنث	مذكر	مؤنث
١ سالم	يفتح	أفتحُ	نفتحُ	تفتحُ	تفتحينَ	تفتحانِ	تفتحونَ	مبني على السكون	يفتحُ	تفتحُ	يفتحانِ	تفتحانِ	يفتحونَ	مبني على السكون
٢- مهموز	يسأل	أسألُ	نسألُ	تسألُ	تسألينَ	تسألانِ	تسألونَ		يسألُ	تسألُ	يسألانِ	تسألانِ	يسألونَ	
٣- مضعف ثلاثي	يَعدُّ	أعُدُّ	نَعُدُّ	تعد	تعدِّينَ	تعدانِ	تعدونَ		يَعُدُّ	تَعُدُّ	يَعُدَّانِ	يَعُدَّانِ	يَعُدُّونَ	
مضعف رباعي	يزلزلُ	أزلزلُ	نُزلزلُ	تزلزلُ	تزلزلين	تزلزلانِ	تزلزلونَ		يزلزل	تزلزل	يزلزلانِ	تزلزلانِ	يزلزلونَ	
٤- مثال:	يَعِدُ	أعِدُ	نَعِدُ	تعِدُ	تعدينَ	تعدانِ	تعدونَ		يعِدُ	تعِدُ	يعدانِ	يعدانِ	يعدونَ	
٥- أجوف واوي	يعود	أعودُ	نعودُ	تعود	تعودينَ	تعودانِ	تعودونَ		يعودُ	تعودُ	يعودانِ	تعودانِ	يعودونَ	
أجوف يائي	يصير	أصيرُ	نصيرُ	تصيرُ	تصيرينَ	تصيرانِ	تصيرونَ		يصيرُ	تصيرُ	يصيرانِ	تصيرانِ	يصيرونَ	
٦- ناقص:	يمضي	أمضي	نمضي	تمضي	تمضينَ	تمضيانِ	تمضونَ		يمضي	تمضي	يمضيانِ	تمضيانِ	يمضونَ	
ناقص:	يرنو	أرنو	نرنو	ترنو	ترنينَ	ترنوانِ	ترنونَ		يرنو	ترنو	يرنوانِ	ترنوانِ	يرنونَ	
ناقص:	ينهي	أنهي	ننهي	تنهي	تنهينَ	تنهيانِ	تنهونَ		ينهي	تنهي	ينهيانِ	تنهيانِ	ينهونَ	
٧- لفيف مفروق:	يعي	أعي	نعي	تعي	تعينَ	تعيانِ	تعونَ		يعي	تعي	يعيانِ	تعيانِ	يعونَ	
لفيف مقرون:	يلوي	ألوي	نلوي	تلوي	تلوينَ	تلويانِ	تلوونَ		يلوي	تلوي	يلويانِ	تلويانِ	يلوونَ	

إعراب الفعل المضارع (ب) نصب المضارع

الضمير المسند إليه		المتكلم		المخاطب					الغائب					
		مفرد	أكثر	مفرد		مثنى	جمع		مفرد		مثنى		جمع	
نوع الفعل	مثال	مذكر	مؤنث	مذكر	مؤنث	مذكر ومؤنث	مذكر	مؤنث	مذكر	مؤنث	مذكر	مؤنث	مذكر	مؤنث
١ سالم	يفتحُ	لن أفتحَ	لن نفتحَ	لن تفتحَ	لن تفتحي	لن تفتحا	لن تفتحوا	مبني على السكون	لن يفتحَ	لن تفتحَ	لن يفتحا	لن تفتحا	لن يفتحوا	مبني على السكون
٢- مهموز	يسألُ	〃 أسألَ	〃 نسألَ	〃 تسألَ	〃 تسألي	〃 تسألا	〃 تسألوا		〃 يسألَ	〃 تسألَ	〃 يسألا	〃 تسألا	〃 يسألوا	
٣- مضعف ثلاثي	يعدُّ	〃 أعُدَّ	〃 نعُدَّ	〃 تعدَّ	〃 تعدّي	〃 تعُدّا	〃 تعُدّوا		〃 يعُدَّ	〃 تعُدَّ	〃 يعُدّا	〃 تعُدّا	〃 يعُدّوا	
مضعف رباعي	يزلزلُ	〃 أزلزلَ	〃 نُزلزلَ	〃 تزلزلَ	〃 تزلزلي	〃 تزلزلا	〃 تزلزلوا		〃 يزلزل	〃 تزلزل	〃 يزلزلا	〃 تزلزلا	〃 يزلزلوا	
٤- مثال:	يعِدُ	〃 أعِدَ	〃 نعِدَ	〃 تعِدَ	〃 تعِدي	〃 تعِدا	〃 تعِدُوا		〃 يعِدَ	〃 تعِدَ	〃 يعدا	〃 تعدا	〃 يعدوا	
٥- أجوف واوي	يعُودُ	〃 أعودَ	〃 نعودَ	〃 تعودَ	〃 تعودي	〃 تعودا	〃 تعودوا		〃 يعودَ	〃 تعودَ	〃 يعودا	〃 تعودا	〃 يعودوا	
أجوف يائي	يصيرُ	〃 أصيرَ	〃 نصيرَ	〃 تصيرَ	〃 تصيري	〃 تصيرا	〃 تصيروا		〃 يصيرَ	〃 تصيرَ	〃 يصيرا	〃 تصيرا	〃 يصيروا	
٦- ناقص:	يمضي	〃 أمضيَ	〃 نمضيَ	〃 تمضيَ	〃 تمضي	〃 تمضيا	〃 تمضوا		〃 يمضيَ	〃 تمضيَ	〃 يمضيا	〃 تمضيا	〃 يمضوا	
ناقص:	يرنُو	〃 أرنوَ	〃 نرنوَ	〃 ترنوَ	〃 ترني	〃 ترنوا	〃 ترنوا		〃 يرنوَ	〃 ترنوَ	〃 يرنوا	〃 ترنوا	〃 يرنوا	
ناقص:	ينهى	〃 أنهى	〃 ننهى	〃 تنهى	〃 تنهي	〃 تنهيا	〃 تنهوا		〃 ينهى	〃 تنهى	〃 ينهيا	〃 تنهيا	〃 ينهوا	
٧- لفيف مفروق:	يعي	〃 أعيَ	〃 نعيَ	〃 تعيَ	〃 تعي	〃 تعيا	〃 تعوا		〃 يعيَ	〃 تعيَ	〃 يعيا	〃 تعيا	〃 يعوا	
لفيف مقرون:	يلوي	〃 ألوى	〃 نلويَ	〃 تلويَ	〃 تلوي	〃 تلويا	〃 تلووا		〃 يلويَ	〃 تلويَ	〃 يلويا	〃 تلويا	〃 يلووا	

بناء الفعل المضارع

(أ)

البناء على السكون

(عند اتصال الفعل بنون النسوة)

نوع الفعل	مثال (نوع الضمير)	(أ) ضمير الخطاب	(ب) ضمير الغياب	ملحوظة
١ سالم	يخرج	تخرجْنَ	يخرجْنَ	في جميع الحالات الإعرابية
٢- مهموز	يأمر	تأمرْنَ	يأمرْنَ	
٣- مضعف الثلاثي	يَمُدّ	تمددْنَ	يمددْنَ	
مضعف الرباعي	يلملم	تلملمْنَ	يلملمْنَ	
٤- مثال:	يفد	تفدْنَ	يفدْنَ	
٥- أجوف واوي	يقود	تقُدْنَ	يقُدْنَ	
أجوف يائي	يبيع	تبِعْنَ	يبِعْنَ	
٦- الناقص:	يرجو	ترجونَ	يرجونَ	
الناقص:	يقضي	تقضينَ	يقضينَ	
الناقص:	يخشى	تخشيْنَ	يخشيْنَ	
٧- لفيف مفروق:	يفي	تَفِينَ	يَفِينَ	
لفيف مقرون:	ينوي	تنوين	ينوين	

بناء الفعل المضارع على حركة (عند اتصاله بنون التوكيد)

نوع الحركة		الفتـــــــح								الضـــم		الكسر	
		إسناد الفعل إلى المتكلم		إسناد الفعل إلى المفرد			إسناد الفعل إلى المثنى			إسناد الفعل إلى جمع المذكر		إسناد الفعل إلى جمع المؤنثة المخاطبة	ملحوظة
نوع الفعل	مثال	المفرد	الأكثر	المخاطب المذكر	الغائب	الغائبة	المخاطب	الغائب	الغائبة	في الخطاب	في الغياب		
١ سالم	يخرج	أخرجَنّ	نخرجَنّ	تخرجَنّ	يخرجَنّ	تخرجَنّ	تخرجانّ	يخرجانّ	تخرجانّ	تخرجُنّ	يخرجُنّ	يخرجنّ	في جميع الحالات الإعرابية
٢- مهموز	يأمر	آمرَنّ	نأمرَنّ	تأمرَنّ	يأمرَنّ	تأمرَنّ	تأمرانّ	يأمرانّ	تأمرانّ	تأمُرنّ	يأمُرنّ	تأمرنّ	
٣- مضعف الثلاثي	يمد	أمُدَّنّ	نمدنّ	تمدنّ	يمدنّ	تمدنّ	تمدانّ	يمدانّ	تمدانّ	تمدُّنّ	يمدُّنّ	تمدنّ	
مضعف الرباعي	يلملم	ألملمَنّ	نلملمَنّ	تلملمَنّ	يلملمَنّ	تلملمَنّ	تلملمانّ	يلملمانّ	تلملمانّ	تلملمُنّ	يلملمُنّ	تلملمنّ	
٤- مثال:	يفد	أفدَنّ	نفدَنّ	تفدَنّ	يفدَنّ	تفدَنّ	تفدانّ	يفدانّ	تفدانّ	تفدُنّ	يفدُنّ	تفدنّ	
٥- أجوف واوي	يقود	أقودَنّ	نقودَنّ	تقودَنّ	يقودَنّ	تقودَنّ	تقودانّ	يقودانّ	تقودانّ	تقودُنّ	يقودُنّ	تقودنّ	
أجوف يائي	يبيع	أبيعَنّ	نبيعَنّ	تبيعَنّ	يبيعَنّ	تبيعَنّ	تبيعانّ	يبيعانّ	تبيعانّ	تبيعُنّ	يبيعُنّ	تبيعنّ	
٦- الناقص:	يرجو	أرجوَنّ	نرجوَنّ	ترجوَنّ	يرجوَنّ	ترجوَنّ	ترجوانّ	يرجوانّ	ترجوانّ	ترجُنّ	يرجُنّ	ترجنّ	
الناقص:	يقضي	أقضيَنّ	نقضيَنّ	تقضيَنّ	يقضيَنّ	تقضيَنّ	تقضيانّ	يقضيانّ	تقضيانّ	تقضُنّ	يقضُنّ	تقضنّ	
الناقص:	يخشى	أخشيَنّ	نخشيَنّ	تخشيَنّ	يخشيَنّ	تخشيَنّ	تخشيانّ	يخشيانّ	تخشيانّ	تخشَوُنّ	يخشَوُنّ	تخشنّ	
٧- لفيف مفروق:	يفي	أفيَنّ	نفيَنّ	تفيَنّ	يفيَنّ	تفيَنّ	تفيانّ	يفيانّ	تفيانّ	تفُنّ	يفُنّ	تفنّ	
لفيف مقرون:	ينوي	أنويَنّ	ننويَنّ	تنويَنّ	ينويَنّ	تنويَنّ	تنويانّ	ينويانّ	تنويانّ	تنوُنّ	ينوُنّ	تنونّ	

الفصل الرابع
نواصب الفعل المضارع

يجمع النحويون على أن ثمة أحرفًا أربعة تعمل النصب في الفعل المضارع، هى : (أن)، و (لن) و (كى) و (إذن)، كذلك يجمعون على حقيقة ثانية فى مجال نصب المضارع، هي أنه ينصب إذا وقع في موضع من عشرة، أربعة منها إذا وقع بعد حرف من هذه الأحرف الأربعة، والستة الباقية هي : إذا وقع بعد اللام، أو بعد حتى أو بعد أو، أو بعد ثم، أو بعد الفاء، أو بعد الواو . لكن ما الذي ينصب الفعل المضارع في هذه المواضع ؟ هنا نجد النحاة يتفقون على شيء ثم يختلفون فيما عداه : يتفقون على أن ناصب المضارع في المواضع الأربعة الأولى هو هذه الأدوات التي وقع بعدها، وهي أن، ولن، وكي، وإذن، ويختلفون فيما بعد ذلك، أي في عامل النصب في المواضع الستة الأخيرة .

فمن النحويين من يرى أن ناصب الفعل المضارع في هذه المواضع إنما هو الحروف السابقة عليه فيها، وبذلك يكون من بين نواصب المضارع اللام، وحتى، وأو، وثم، والواو، والفاء .

ومنهم من يرفض أن تكون هذه الأحرف قد عملت النصب في الأفعال التي تليها، أما حتى واللام فلأنهما حرفا جر، وحروف الجر مختصة بالأسماء، ومن ثم تعمل فيها ولا تعمل في الأفعال، فإذا وجد الفعل بعدها منصوبًا كان بغيرها، لا بها، وأما بقية الحروف فلأنها غير مختصة، والقاعدة عندهم أنه لا يعمل من الحروف إلا المختص، ولا يعمل المختص إلا في القبيل الذي يختص بالدخول عليه، وما دامت حروف العطف مشتركة فلا يصح القول بأنها عاملة في الأسماء أو الأفعال، فإذا وجد الفعل بعدها منصوبًا وجب تقدير ناصب له .

ما الناصب - إذن - في هذه المواضع؟ هنا يختلف هذا الفريق من النحويين :

فسيبويه - ومعه جمهور النحويين - يذهبون إلى أن الناصب هو (أن) المحذوفة، وإنما ساغ حذفها مع بقاء النصب بها ؛ لأن كلا من حتى، واللام، والواو، وأو، والفاء صارت عوضًا منها، وبذلك أصبحت كالموجودة لوجود العوض عنها، ومن ثم جاز بقاء عملها .

أما لماذا وجب القول بأن الناصب المحذوف هو (أن) بالذات دون غيرها من الأحراف الناصبة ؟ فلأمرين :

أولهما : أن لها من القوة والتصرف ما ليس لغيرها ؛ إذ يجوز أن يليها الماضي كما في قوله تعالى : ﴿ أن كان ذا مال ﴾، كما يجوز

أنه يقع بعدها المضارع نحو قوله سبحانه : ﴿ وأن تصوموا خير لكم﴾، والأمر كما في مثل قولك : كتبت قل لمحمد أن أد واجبك .

والثاني : أن (أن) هي الأصل في العمل، إذ هي أم الباب عند محققي النحاة، وذلك لأنها تشبه (أن) الثقيلة الناصبة للأسماء من وجهين :

١- الأول الشبه اللفظي، فأن المخففة شبيهة بأنَّ المشددة وإن كانت أقل منها حروفًا، ولهذا الشبه في اللفظ يستقبح النحاة الجمع بينهما كما يستقبحون الجمع بين الثقيلتين، نحو : إنَّ أنَّ زيدًا قائم يعجبني، وإن أنْ تقوم بواجبك خير لك .

٢- والثاني الشبه المعنوي . (فأنْ) والفعل في تقدير مصدر كما أنّ أنّ المشددة واسمها وخبرها بمنزلة المصدر .

وهكذا ما دامت (أنَّ) المشددة ناصبة للأسماء، وجب القول بأن (أنْ) المخففة ناصبة للفعل المضارع .

وفريق ثان من النحاة يرى أن ناصب المضارع بعد أو، والواو، والفاء لا ينبغي أن يكون عاملاً لفظيًا، ومن ثم فإنه ليس هذه الأحرف نفسها، كما أنه ليس (أن) المحذوفة، وإنما هو عامل معنوي هو ما اصطلح عليه بالخلاف وتفسير ذلك أن هذه الأحرف الثلاثة قد عطفت ما بعدها على ما قبلها لكن دون أن تشركه في معناه بل مع تأكيد مخالفته له . فأنت حين تقول مثلا : لا تظلمني فتندم، دخل

النهي على الظلم ولم يدخل على الندم، وكذلك لو قلت : ايتنا فنكرمك، كان الأمر بالإتيان ولم يتناول الإكرام، ومثله قولك : ما تأتينا فتحدثنا، فإن النفي لا ينصب على الجواب، وفي قولك : أين بيتك فأزورك ؟ لا استفهام في الجواب، وأيضًا لو قيل : ليت لي طاقة على الاحتمال فأقول ما ينبغي أن يقال، كان الجواب بلا تمنٍ مع وجوده في المعطوف، ونحوه : ألا يتجول الزعماء فيعرفوا ما يعاني الدهماء، فإن العرض لا يتصل بالجواب بل ينصب على ما قبله . وهكذا حين تعطف فعلا على فعل لا يشاكله في معناه يكون المعطوف مخالفًا للمعطوف عليه، وإذا كان الفعل مخالفًا لما قبله فقد استحق النصب بهذا الخلاف، كما استحق الاسم لمعطوف على ما يخالفه النصب في نحو قولك: لو تركت والأسد لأكلك، ذلك أن « الأفعال فروع للأسماء، وإذا كان الخلاف في الأصل - وهو الاسم - ناصبًا، وجب أن يكون في الفرع - وهو الفعل - كذلك » .

ومن الواضح أن هذا الخلاف وما ابنى عليه من نتائج في القواعد النحوية إنما يرتد إلى تلك القضية الكلية التي حاول بها النحاة تفسير عمل الحروف، والتي اعتبروها حقيقة لا مجال لإنكارها ولا سبيل إلى إهمالها . وهي الربط بين العمل والاختصاص، وبين الإهمال والاشتراك، والقول بأن الحروف التي تعمل هى المختصة، والحروف التي تهمل هى المشتركة، وأن الحرف المختص إنما يعمل في القبيل الذي يختص به، فالمختص بالأسماء يعمل في الأسماء وحدها، والمختص

بالأفعال يعمل فيها دون غيرها، وإذا فإنه لا مجال - عندهم - إلى القول بأن حرفًا مشتركًا يعمل في الأسماء أو فى الأفعال، كما لا سبيل لديهم إلى القول بأن حرفًا مختصًا بالأسماء يعمل في الأفعال، أو حرفًا مختصًا بالأفعال يعمل في الأسماء .

وليس من شك في أن هذه القضية قد نشأت في رحاب ما يتسم به البحث النحوي من نظرة جزئية مع تعميم الأحكام حتى تأخذ صورة كلية، فالمقدمات الأولى لهذه القضية تعتمد على تفسير عمل بعض حروف الجزم في الأفعال، وعمل بعض حروف الجر في الأسماء . وكثير من حروف الجزم تختص بالأفعال، وقد عملت فيها عملاً خاصًا بها وهو الجزم، وكثير من حروف الجر تختص بالأسماء، وقد عملت فيها عملاً خاصًا وهو الجر، وإذا فقد صح أن كل حرف إنما يعمل في القبيل الذي يدخل عليه العمل الخاص به، وواضح أن مقومات هذه القضية جزئية، بيد أن النحاة حاولوا أن يبنوا على هذه النظرة الجزئية مبدأ كليًا يتسم بالشمول، ويصلح ليكون قاعدة كلية قادرة على تفسير العمل في الحروف جميعًا .

وليس من شك أيضًا فى أن تعميم هذا الحكم حتى يصبح قاعدة كلية موقف غير علمي ؛ إذ يتناقض مع الواقع اللغوي صحيح أن كثيرًا من حروف الجر تلتقي مع حروف الجزم في اختصاص كل منهما بقبيل وعمل كل منهما فيه، بيد أنه باستقراء الأدوات المختلفة

تكتشف أن محاولة طرد هذا الحكم لا سبيل إلى تقبلها، إذ أنها تهمل بعض حروف الجر وبعض أدوات الجزم، على نحو ما سنذكر بعد قليل، كما أنها تغفل أيضًا ما عدا حروف الجر وحروف الجزم من حروف، وفي الواقع اللغوي نجد حروفًا تعمل وهي مشتركة بين الأسماء والأفعال، وكان حقها وفقًا لهذه القاعدة النحوية ألا تعمل شيئًا، ومن ذلك (ما) و (لا) و(إن) النافيات، كما أن فيه حروفًا مختصة تهمل، وكان حقها تطبيقًا لهذه القاعدة نفسها أن تكون عاملة، ومن ذلك (ها) التي للتنبيه، و (أل) للمعرفة، وهما تختصان بالأسماء، و (قد) و (السين) و(سوف) و(أحرف المضارعة) وهي جميعًا مختصة بالأفعال .

ولقد أسلم القول بهذه القاعدة بصورة كلية إلى نتائج فيها كثير من التعسف كان البحث النحوي في غنى عنها، ومن هذه النتائج هذا الخلاف الذي نراه بين النحويين في عامل النصب في الفعل المضارع في هذه المواضع الستة : بعد اللام، وبعد حتى، وبعد أو، وبعد ثم، وبعد الواو، وبعد الفاء . ذلك أن كلا من (اللام) و(حتى) - فيما يقرر النحويون - حرف مختص بالأسماء، ومن ثم يمتنع عندهم دخوله على الأفعال، بله أن يعمل فيها، وأيضًا فإن (ثم) و (أو)، و(الواو)، و (الفاء) حرف مشترك يدخل على الأسماء كما يدخل على الأفعال، وإذًا فقد وجب إهماله وعدم إعماله على الإطلاق، سواء وقعت بعده الأسماء أو حلت عقبه الأفعال .

كيف السبيل إذًا وقد ورد المضارع بعد هذه الأدوات منصوبًا؟!

لقد كان المنطقي أن يعيد جمهور النحاة النظر في تلك القاعدة الكلية التي ربطت العمل بالاختصاص، ولكنهم بدلا من ذلك لجئوا إلى « تقدير » عامل آخر غير هذه الأدوات حتى تسلم لهم قاعدتهم، ومنهم من ذهب - كما رأينا - إلى أن ذلك العامل هو الخلاف، ومنهم من رأى أن العامل هو (أن) المحذوفة أو المضمرة . وبهذا التقدير لا تكون تلك الأحرف الستة قد عملت شيئًا في الأفعال، ويكون عمل اللام وحتى في الأسماء مقبولا لا حرج فيه ؛ إذ أنهما لم تدخلا على المضارع، وإنما على أن الناصبة للمضارع وما يليها، وأن مصدرية، وتسبك مع ما بعدها مصدرًا، وبذلك يكون الجار قد دخل على هذا المصدر المؤول، سواء كان هذا الجار اللام أو حتى .

وقد حاول هؤلاء وهؤلاء - القائلون بأن العامل هو الخلاف، والقائلون بأنه (أن) المضمرة - الاستدلال على ما ذهبوا إليه بواسطة رد ما ذهب إليه غيرهم من أن العامل هو هذه الأدوات نفسها، فقرروا استحالة عمل هذه الأحرف ذاتها ؛ لأنها لو كانت ناصبة بأنفسها لكانت مثل (أن) في جواز دخول حروف العطف عليها، وكان يجوز أن تقول مثلا : ما أنت بصاحبي فأحدثك، وأن تقول : ما أنت بصاحبي وفأحدثك، لأن الفاء هي الناصبة، وكذلك كان يصح أن

تقول : لا تأكل السمك وتشرب اللبن، وأن تقول أيضًا : لا تأكل السمك وتشرب اللبن، لأن الواو هي الناصبة، حيث يجوز دخول حرف العطف على الحرف العامل، ألا ترى إلى واو القسم حيث جاز دخول حرف العطف عليها في نحو قولك : والله، ووالله، في حين لا يجوز دخول حرف العطف، على حرف العطف، وذلك لأن الواو الأولى عاملة والثانية غير عاملة، وإذا امتنع دخول حرف العطف على هذه الأحرف الستة فقد دل ذلك على أنها غير عاملة .

* * *

ومن الحق أن نقرر - التزامًا بمنهج التحليل اللغوي - أنه لا سبيل إلى قبول وجهة نظر هؤلاء النحويين القائلين بأن العامل شيء آخر غير هذه الأحرف الخمسة، ومن ثم لا مجال لرفض اعتبار هذه الأحرف من عوامل النصب في الفعل المضارع .

وأهم ما نأخذ على هؤلاء النحويين أمران :

أولهما : أن القاعدة التي بنى عليها هؤلاء النحاة موقفهم - وهي الربط بين العمل والاختصاص في الحروف، وبين الإهمال والاشتراك فيها - قاعدة غير صحيحة، أو لنقل غير مطلقة، فهي إذا صحت في بعض حروف الجر وبعض حروف الجزم لا تصح في حروف أخرى كثيرة، كما أشرنا من قبل - وبذلك يكون المبدأ الذي حكم هؤلاء

النحويين في رفض اعتبار هذه الأحرف الخمسة عوامل، ومن ثم في البحث عن عامل آخر غيرها، يتسم بالبطلان، وفضلاً عما هو مقرر علميًا من أن ما يترتب على الباطل باطل، فإن رفض الواقع اللغوي الثابت فيه نصب المضارع بعد كل من هذه الأحرف الستة تحت إلحاح فكرة ذهنية لم تثبت صحتها بل تبين عدد اطرادها يكون موقفًا لا يتسم بالتعسف فحسب، بل هو مناقض لروح البحث العلمي ومقومات التحليل اللغوي معًا .

أما أنه مناقض لروح البحث العلمي فلأن المبدأ الأساسي في هذا البحث هو النزاهة فيه والحيدة في تناول ظواهره والتجرد في تحديد مقدماته ونتائجه، وإغفال الواقع اللغوي عمدًا تحت تأثير الآراء السابقة القائلة بأن العمل في الحروف مرتبط باختصاصها موقف لا نزاهة فيه ولا حيدة إزاءه ولا تجرد معه .

وأما أنه مخالف لمقومات التحليل اللغوي فلأن هذه المقومات تفترض أن يبدأ التحليل من الواقع اللغوي نفسه، وليس من صورة هذا الواقع في الذهن، وفي هذا التحليل يجب استخلاص القواعد النحوية من التراكيب اللغوية بحيث يصبح كل ما في التراكيب اللغوية من خصائص معبرًا عنه في القواعد، وكل ما في القواعد النحوية من أحكام مصورًا لهذا الواقع، وبذلك تصبح القواعد النحوية وصفًا للواقع اللغوي وتصنيفًا دقيقًا لظواهره وأساليبه . وبيّن

أن شيئًا من هذا لم يحدث حين تناول هؤلاء النحويون نصب المضارع في هذه المواضع الخمسة، بل إن عكس ذلك تمامًا هو الذي حدث، فقد بدأ النحاة من الفكر لا من الواقع، وحين أرادوا تطبيق فكرهم على الواقع ووجدوا تباينًا بينهما لم يحاولوا تعديل مقولاتهم الذهنية لتتسق مع الواقع اللغوي وتعبر عنه، بل لجأوا إلى تأويل الواقع ليتفق مع أفكارهم ويتسق معها .

والثاني : أن الركيزة اللغوية التي استند إليها النحاة في رفض اعتبار هذه الأحرف عوامل هي عدم صحة قياسها على (أن) الناصبة، إذ لا تدخل عليها حروف العطف، في حين تدخل على (أن)، وبهذا القياس يثبت عندهم أنها غير عاملة .

وهذا الموقف في علاج الظاهرة يتسم بالخطأ في مقدماته ونتائجه معًا :

أما في المقدمات فلأنه قد اعتمد على القياس فى مقابلة الواقع، وقد يكون القياس سائغًا من الناطق باللغة، ولكنه مرفوض بالضرورة من الباحث فيها ؛ إذ أن مهمة الباحث رصد ما هو موجود بالفعل وتحليله، وليس إهماله أو تجاوزه بافتراض ما ليس له في الواقع وجود .

وأما في النتائج فلأن هؤلاء النحاة قد تصوروا أن اعتبار هذه الأحرف الستة من نواصب المضارع يفترض بالضرورة تماثل مسلكها

اللغوي مع (أن) المصدرية الناصبة له تماثلاً إلى درجة التطابق . وهذا الافتراض لا سبيل إلى قبوله ؛ إذ من المؤكد أن وجود شبه ما بين طرفين لا يعني حتمًا تطابقًا بينهما، بل إن تحديد وجه الشبه بين أي طرفين قد يشير إلى وجود الخلاف بينهما بمقتضى حصر أوجه الاتفاق بينهما في وجه الشبه وحده، وهل زعم أحد من النحاة أنه يوجد تماثل إلى درجة التطابق في المسلك اللغوي بين الأحرف الأربعة التي اتفق النحاة جميعًا على اعتبارها نواصب للأفعال، وهي : (أن) و (لن) و (كي) و (إذن) ؟! إذن فلم يتحتم وجود هذا التماثل بين (أن) المصدرية الناصبة وهذه الأحرف الستة ؟!

نخلص من هذا كله إلى أن ناصب الفعل المضارع إنما هو وقوعه بعد واحدة من الأحرف العشرة : أنْ، ولَنْ، وكَيْ، وإذنْ، وحتّى، واللام، وأو، وثم، وفاء السببية، وواو المعية .

وسنخص كل موضع من هذه المواضع بشيء من التفصيل .

أولا : (أنْ)

«أن» التي ينصب الفعل المضارع بعدها هي « أن المصدرية »، ويرى النحويون أنها « أم النواصب » ويعلل ذلك أبو حيان بقوله : «بدليل الاتفاق عليها والاختلاف في : لن، وإذن، وكي » .

« وأن المصدرية » تدخل على الأفعال الثلاثة - كما أشرنا منذ قليل - فيليها الماضي والأمر، كما يليها المضارع، بيد أنها لا تنصب إلا إذا كان مدخولها مضارعًا، ثم إن المضارع لا ينصب بعدها إلا إذا توافرت في التركيب مجموعة من الشروط هي :

الشرط الأول :

أن تكون مصدرية، لا مفسرة، ولا زائدة، وغير مخففة .

١ - أما المفسرة فهي التي توافر في تركيبها ثلاثة شروط عند جمهور النحاة [١] .

(أ) أن تسبق بجملة فيها معنى القول دون حروفه .

(ب) أن تقع بعدها جملة .

(جـ) أن لا تسبق بجار .

وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ ﴾ وقوله: ﴿ وَنُودُوا أَن تِلْكُمُ الْجَنَّةُ ﴾ وقوله : ﴿ وَانطَلَقَ الْمَلأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا ﴾ . فلو لم يكن ما قبلها جملة لم تكن مفسرة، نحو قوله تعالى : ﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ وكذلك إذا كانت الجملة التي قبلها لم تتضمن معنى القول، أو

---

(١) ينكر الكوفيون (أن) المفسرة ألبتة ، وحجتهم في ذلك أنك لو قلت : كتبت إلى محمد أن استقبل خالدًا ، ولم يكن ما بعد أن مطابقًا لما قبلها حتى يكون مفسرًا له . وقد رد الدماميني على الكوفيين بما يطول ذكره فليرجع إليه في المطولات .

اشتملت على حروفه، وإن خالف في ذلك بعض النحاة، وحقق صاحب المغني جوازه إذا كان القول مؤولا بغيره، مستشهداً بقوله سبحانه : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ ﴾ على تأويل القول بالأمر، أي ما أمرتهم إلا بما أمرتني به . وأيضًا لا يصح أن تقول : ذكرت عسجداً أن ذهبا، بل يجب ذكر (أي) أو الاستغناء عن حرف التفسير جملة، وليس من قبيل التفسيرية أيضًا لو قلت : كتبت إليه بأن أد ما عليك للناس، لدخول حرف الجر عليها .

٢- وأما الزائدة فهي التي تقع في موضع من أربعة :

(أ) بعد لفظ « لما » التوقيتية : أي الدالة على الوقت، نحو قوله تعالى : ﴿ فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه ﴾، وقوله : ﴿ولما أن جاءت رسلنا لوطًا سيء بهم﴾ .

(ب) في جملة القسم، بين فعل القسم ولو، سواء كان فعل القسم مذكوراً نحو قول الشاعر :

فأقسم أن لو التقينا وأنتم

لكان لكم يوم من الشر مظلم

أو دالا عليه أداته فحسب نحو قوله :

أما والله أن لو كنت حرا

وما بالحر أنت ولا العتيق

(جـ) بين الكاف ومجرورها، نحو قول باغث اليشكري :

ويوم توافينا بوجه مقسم

كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم

(د) بعد إذا، كقول الشاعر :

فأمهله حتى إذا أنْ كأنه

مُعَاطي يدٍ في جلة الماء غامر

وحكم « أن الزائدة » أنها مهملة لا عمل لها عند جمهور النحاة، ولكن من بينهم من أجاز أن تعمل في المضارع الذي يليها قياسًا لها على الباء ومن الزائدتين إذ تجران الاسم مع زيادتها، وهو رأي ضعيف لا يعول عليه إذ لم يرد من النصوص ما يؤيده .

٣- وأما المخففة من الثقيلة فهي الواقعة بعد لفظ يدل على التحقق واليقين، سواء كان اللفظ الدال على هذا المعنى من مادة (علم) أو من غيرها [١] . ومن ذلك قول الله تعالى : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾ وقوله : ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾.

---

(١) يرى بعض النحاة اشتراط أن يكون اللفظ الدال على التحقق التعيين مستعملا في الدلالة على معناه ، وأما إذا استعمل مراداً به الدلالة على الظن أو الشك فإنه يكون في هذه الحالة شبيهًا بلفظ الظن الذي يقصد به التحقق في جواز اعتبار (أن) التي تقع بعده مخففة فلا ينصب المضارع بعدها ، وفي جواز اعتبار أن مصدرية ينصب بعدها المضارع ، وممن ذهب هذا المذهب الفراء ، مستشهداً بقراءة : (أفلا يرون أن لا يرجع) بالنصب ، وقول جرير : نرضى عن الله أن الناس قد علموا   أن لا يداينا من خلقه أحد .

أما إذا وقعت (أنْ) بعد لفظ يدل على الظن فإنه يجوز أن تكن مخففة من الثقيلة، ومن ثم لا ينصب المضارع بعدها ؛ لأن مدخولها حينئذ جملة اسمية، كما يجوز اعتبارها مصدرية فينصب المضارع الذي يليها، وقد ورد الوجهان في القرآن، قال سبحانه: ﴿ أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا ﴾ وقال : ﴿ وحسبوا أن لا تكون فتنة ﴾، وقد قرئت الآية الثانية بالرفع والنصب معًا .

الشرط الثاني :

عدم الفصل بين « أن المصدرية » والفعل المضارع الداخلة عليه، سواء كان الفاصل ظرفًا، أو جارًا ومجرورًا، أو قسمًا .. أو غيره .

هذا هو مذهب جمهور النحويين، ولكن من بينهم من أجاز أن تنصب أن المصدرية الفعل المضارع مع فصلها عنه بشيء من هذه الفواصل، كالظرف في : أحب أن - عندي - تجلس، والجار والمجرور في : أطمع أن - في منزلي - تقيم، والشرط فى : قررت أنْ - إن تزرنى - أزورك . قياسًا لأن المصدرية على أن الناسخة، بجامع المصدرية والعمل فيهما .

وهو رأي لا يخلو من ضعف، إذ لا يعتمد على نصوص لغوية، وإنما يستند إلى قياس عقلي لا ركيزة له من الواقع اللغوي .

الشرط الثالث :

ألا يتقدم معمول الفعل المضارع المنصوب بها عليها، وعلل النحاة ذلك بأنها حرف مصدري، ومعمولها صلة لها، ومعموله من تمام الصلة، وكما لا تتقدم الصلة على الموصول لا يجوز أن يتقدم معمولها عليها . فلا يجوز أن تقول : محمدًا أريد أن أقابل، بتقديم محمد - وهو مفعول أقابل - على أن، بل يجب تأخيره.

❁ ❁ ❁

وتقع « أن المصدرية » الناصبة للمضارع، في أحد موضعين :

الأول : في ابتداء الجملة، فتكون مع جملتها (أى الفعل الذي يليها ومعمولاته)، في موضع رفع على الابتداء، نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾، وقوله : ﴿ وَأَن يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ ﴾ وقوله: ﴿ وَأَن تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ .

الثاني : بعد لفظ لا يدل على اليقين، وتكون حينئذ مع مدخولها في المحل الإعرابي الذي يتطلبه التركيب :

- فتكون في موضع رفع في نحو قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ ﴾ لوقوعها فاعلا، وفي نحو : لعل زيدًا أن يصرح بالحقيقة، لوقوعها خبرًا للعل . وفى نحو : الهدف أن يؤدى كل منا رسالته، لوقوعها خبرًا للمبتدأ .

- وتكون في موضع نصب في نحو قوله تعالى : ﴿ فَأَرَدتُ أَنْ أَعِيبَهَا ﴾، وستكون مكافأتك أن يتحرك الناس لتحقيق ما دعوت إليه، لوقوعها خبراً ليكون، ونحو : طلبت منك أن تقوم بواجبك، وأردتك أن تبذل أقصى ما في وسعك، لوقوعها مفعولا وفي نحو : ظننت أن تكافح خيراً من أن تيأس، لوقوع الأولى مفعولا أولا لظن، ونحو قول الشاعر :

إني رأيت من المكارم حسبكم أن تلبسوا خز الثياب وتشبعوا

لوقوعها مفعولا لرأي .

- كما تكون في موضع جر بالإضافة في مثل قولك : حضرت مخافة أن تغضب، وسأمضى بعد أن أقابلك، واجتهد في تصحيح موقفك قبل أن يفوت الوقت، ومنه قوله تعالى : ﴿ مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ ﴾ . وبالحرف في نحو : أن يتراجع محمد خير من أن يمضى في الباطل .

❁ ❁ ❁

وكون الفعل المضارع الواقع بعد أن المصدرية المستوفية للشروط منصوبًا هو ما تقرره نصوص اللغة الفصحى، أما اللهجات فقد اختلفت في تحديد وظيفة (أن) اختلافا بينا :

فمن بين نصوصها ما يشير إلى إهمال أن المصدرية مع استيفائها لشروط عملها، وعلى ذلك جرت بعض القراءات القرآنية لقوله تعالى :

﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ ﴾، برفع يتم .

ومن بين هذه النصوص أيضًا ما يفيد أنها تجزم ما بعدها، وجعل بعض النحاة من ذلك قول بعض الشعراء :

إذا ما غدونا قال وِلْدَانُ أهلها تعالوا إلى أن يأتنا الصيد نحطب

وقول الآخر :

أحاذر أن تعلمْ بها فتردها

فتتركها ثقلا عليّ كما هيا

يجزم كل من يأتي، وتعلم .

وقد أخذ بذلك بعض النحاة، وليس من شك في أن تقرير هذين النمطين من السلوك اللغوي لأنْ، والأخذ به عند بعض النحاة، إنما يصدر عن تأثر هؤلاء باللهجات لا باللغة الفصحى وحدها، ومراعاتهم للنصوص اللهجية في التقعيد النحوي، وقد اعترف بذلك صراحة «الرؤاسي» - من علماء الكوفة - حين قال : « فصحاء العرب ينصبون بأن وأخواتها الفعل، ودونهم قوم يجزمون بها، ودونهم قوم يرفعون بها» كما أكد هذه الحقيقة اللحياني من علماء البصرة حين نسب بعض هذه اللهجات إلى بني صباح وهم بطن من ضبة .

ولم يقف تأثير اللهجات عند اختلاف النحاة في تحديد وظيفة أن وعملها، إذ تركت بصماتها أيضًا في صورة النطق بها، فمن بينها ما يجيز إبدال الهمزة عينا، ومن ثم ينطق بها (عن) بالعين والنون بدلا من (أن) بالهمزة والنون، وبذلك يكون لفظ (عن) عند أصحاب هذه اللهجات من قبيل المشترك اللفظي ؛ إذ يفيد المصدرية وينصب المضارع بعده، كما يفيد المجاوزة ويجر الاسم به .

وليس من شك في أن إجازة إهمال (أن) أو الجزم بها لا سبيل إلى قبوله في القواعد النحوية للعربية الفصحى، لأن الأساس الذي ينبغي أن يلتزمه الباحث فيها هو النصوص اللغوية وحدها، ومن ثم فإن مراعاة الخصائص اللهجية في التقعيد للفصحى خلط في المادة العلمية وتناقض مع بدهيات البحث فيها .

❁ ❁ ❁

ونظراً لأن (أنْ) المصدرية هي أم النواصب، عند النحاة، فقد خصها جمهورهم بكونها تعمل النصب ظاهرة ومضمرة، وقسّموها من حيث ظهورها وإضمارها إلى ثلاثة أقسام، قسم يجب إظهارها فيه، وقسم يجب إضمارها معه، وقسم يجوز فيه الأمران .

والقسم الأول : الذي يجب إظهارها فيه ينحصر في موضع واحد، وذلك إذا وقعت بين لام الجر ولا، سواء كانت نافية نحو قوله تعالى :

﴿ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ ﴾، أو زائدة كما في قوله سبحانه : ﴿ لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾ أي : ليعلم، ومثل لو قلت : ذهبت إلى المطار مبكراً لئلا تفوتني الطائرة .

والقسم الثاني ، الذي يجب إضمارها معه، إذا وقعت بعد حرف من خمسة، اثنان منها من حروف الجر، هما : لام الجحود نحو قوله تعالى : ﴿ فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ ﴾ وقوله : ﴿ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾ وحتى نحو : سرت حتى تطلع الشمس . وثلاثة من حروف العطف هي :

« أو » سواء كانت بمعنى حتى نحو قول الشاعر :

لأستسهلن الصعب أو أدركَ المنى

فما انقادت الآمال إلا لصابر

أي لأستسهلن الصعب حتى أدرك المنى، أو كانت بمعني إلا، كقول زياد الأعجم :

وكنت إذا غمزت قناة قوم

كسرت كعوبها أو تستقيما

أي : إلا أن تستقيم .

و« فاء السببية » نحو : لا يهمل أحد فيفقدَ الأمل في النجاح.

و « واو » المعية نحو :

لا تنه عن خلق وتأتيَ مثله

عار عليك إذا فعلت عظيم

وأما القسم الثالث : الذي يجوز فيه إظهار أن وإضمارها ففي موضعين :

الأول - إذا سبقتها لام الجر لغير الجحود، ووقع بعدها الفعل مباشرة من غير فصل بينهما بلا، نحو : اجتهد لتتفوقَ . وسواء في ذلك كون اللام للتعليل كهذا المثال، وكقوله سبحانه : ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ ﴾ وقوله : ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا * لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ ﴾، أو للعاقبة، كقوله تعالى ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾، أو زائدة، كقوله سبحانه : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ ﴾ . فالفعل في هذه الأمثلة والشواهد منصوب بأن مضمرة بعد اللام، ويجوز نحويًا إظهارها في غير النص القرآني .

والثاني - إذا سبقها أحد حروف العطف الأربعة : الواو، والفاء، وثم، وأو، شريطة أن يكون المعطوف عليه اسمًا مذكوراً جامدًا، أي غير مقصود به معنى الفعل .

وشاهد نصب الفعل بعد (الواو) قول الشاعرة ميسون بنت بحدل الكلابية زوج معاوية بن أبي سفيان :

ولبس عباءة وتقرَّ عيني

أحب إليّ من لبس الشفوف

فتقر - عند النحاة - منصوبة بأن مضمرة بعد الواو إذ سبقها اسم غير مشتق هو (لُبْس)، وهو إضمار جائز لا واجب .

وشاهد نصب الفعل بعد (الفاء) قول الشاعر :

لولا توقع معتر فأرضيَه
ما كنت أوثر إترابًا على ترب

فأرضى منصوب بأن مضمرة بعد الفاء التي سبقها اسم جامد هو (تَوَقُّع) إضمار جائز لا واجب .

وشاهد نصب الفعل بعد (ثم) قول أنس بن مدركة الخثعمي :

إني وقتلي سليكًا ثم أعقله
كالثور يضرب لما عافت البقر

فأعقله منصوب بأن مضمرة بعد ثم التي سبقها اسم صريح غير مشتق هو (قتْل)، وإضمار (أن) هنا جائز عندهم لا واجب .

وشاهد نصب الفعل بعد (أو) قول الله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلاَّ وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً ﴾ فيرسل منصوب بأن المضمرة بعد أو التي عطفته على اسم صريح غير مشتق هو (وَحيًا) وإضمار (أن) هنا جائز لا واجب .

❁ ❁ ❁

وجلي أن مرد هذا التقسيم لأن المصدرية إلى تلك القاعدة الكلية التي حكمت فكر هؤلاء النحاة، وهى النكرة القائلة بالتلازم بين عمل الحروف واختصاصها، مما اضطر هؤلاء النحويين إلى البحث عن عامل آخر غير ما هو موجود بالفعل من حروف في هذه المواضع ؛ نظراً لأن الحروف التي تسبق الفعل المضارع فيها غير مختصة بالأفعال؛ إذ هى إما مختصة بالأسماء، وإما مشتركة بين الأسماء والأفعال، مما حدا بهم - كما رأينا - إلى القول بإضمار (أن) فيها . ولم يبالوا في ذلك بالوقوع في تناقض مع أسس تفكيرهم ومقوماته النظرية من ناحية، أو مع ما هو موجود بالفعل في الواقع اللغوي من ناحية أخرى . ألا تراهم يجعلون من بين أقسام (أنْ) قسم يجب حذفها فيه ولا يجوز التصريح بها في مواضعه، مع أن نقطة البدء في تفكيرهم هى ضرورة اقتران الأثر بالمؤثر، فهم - في هذا الموضع - يتناقضون مع هذا المبدأ الأساسي حين يقولون بانعدام المؤثر مع وجود الأثر، ثم إن الواقع اللغوي يشهد باستحالة النطق بهذا العامل المقدر، فليس في نصوص اللغة - على كثرتها - نموذج واحد يسمح لنا بالقول بوجوده فضلا عن اطراده، بله جعله قاعدة تحكم كل ما هو موجود .

لذلك كله لا نجد سنداً علميًّا يبرر لنا قبول هذا التقسيم لأن المصدرية، ونرى أن ناصب المضارع في المواضع التي يقدرها فيها هؤلاء النحاة هو وقوعه بعد تلك الأحرف نفسها، على نحو ما سنفصله حين نتناولها في مواضعها من هذا الفصل بالشرح والتمثيل.

وينظم ابن مالك ما يتصل بأن المصدرية من قواعد فيقول :

ارفع مضارعًا إذا يجرد — من ناصب وجازم كـ : تسعد
وبلن انصبه ، وكي ، كذا بأن — لا بعد علم ، والتي من بعد ظن
فانصب بها معَ صَحّحْ ، واعتقد — تخفيفها من أنّ فهْو مطرد
وبعضهم أجمل (أن) حملا على — (ما) أختها حيث استحقت عملا

فيقرر في البيت الثاني أن (أنْ) تعمل النصب في المضارع، ويشترط لهذا العمل أن لا تقع بعد علم ؛ إذ هى عندئذ مخففة من الثقيلة، وأما إن وقعت بعد لفظ يفيد الشك فإنه يجوز فيها الأمران : أن تكون مخففة من الثقيلة فلا ينصب الفعل بعدها، وأن تكون مصدرية فينصب الفعل بعدها، ثم أشار في البيت الثالث إلى التأثير اللهجي في وظيفة (أن)، حيث ذكر أن بعض النحويين قد أهملها مع استيفائها لشروط عملها، قياسًا لها على (ما) المصدرية .

ثم يتابع حديثه عن (أن) فيقول :

وبين لا ولام جر التزم — إظهار (أن) ناصبة، وإن عدم
لا فأن اعمل مظهرا أو مضمراً — وبعد (نفي كان) حتما أضمر
كذلك بعد (أو) إذا يصلح في — موضعها حتى أو إلا أن أخفى
وبعد (حتى) حالا أو مؤولا — به ارفعن وانصب المستقبلا
وبعد (فا) جواب نفي أو طلب — محضين أن وسترها حتم نصب

و(الواو) كالفا إن تفد مفهوم مع كلا تكن جلدا وتظهر الجزع

وشذ حذف (أن) ونصب في سوى ما مر فاقبل منه ما عدل روى

فيذكر في هذه الأبيات أقسامها الثلاثة التي ذكرها لها جمهور النحويين، وهو تقسيمها إلي : **مظهرة وجوبًا**، إذا وقعت بين لام الجر ولا سواء كانت نافية أو زائدة . **ومضمرة وجوبًا** في مواضع خمسة : بعد الكون المنفي وهو ما اصطلح عليه النحويون بلام الجحود، إذ أنها تقع دائمًا بعد (ما كان) أو (لم يكن)، على نحو ما سنذكر بعد قليل، وبعد أو سواء كا ت بمعنى حتى أو بمعنى إلا، وبعد حتى شريطة أن لا يكون ما بعدها دالاً على الحال أو مؤولا به، وبعد الفاء الواقعة في جواب نفي محض أو طلب محض، وكذلك أيضًا واو المعية الواقعة في هذين الموقعين . والقسم الثالث لأن الذى أشار إليه ابن مالك هو **جوازإظهارها وإضمارها** وقد اكتفى بذكر موضع واحد له، وهو وقوعها بعد لام الجر وعدم وقوع لا بعدها . وقد ذكرنا أن التحليل العلمي يرفض هذا التفسير لأن، وسنزيد هذه القضية وضوحًا حين نتناول نصب المضارع في هذه المواضع بعد قليل . ثم يختم ابن مالك أبياته بأن نصب الفعل المضارع في غير هذه المواضع التي ذكر فيها إضمار (أن) شاذ، وأنه إذا وردت شواهد لهذا النصب لم يقبل منها إلا ما صحت روايته بعدالة رواته .

❁ ❁ ❁

ثانيا : (لَنْ)[1]

تفيد (لن) نفي الفعل في المستقبل، إما إلى غاية محددة تنتهي، نحو : ﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾ . وإما إلى غير غاية، نحو : ﴿ لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ ﴾، وبذلك يكون أصل معنى (لن) هو الدلالة على النفي في المستقبل مطلقًا عن إفادة التوكيد أو التأبيد . وهذا هو مذهب جمهور النحاة.

ويرى فريق من النحويين أن (لن) تتضمن بحسب وضعها تأكيد النفي، ومن هؤلاء فريق يرى أنها تفيد كذلك تأبيد النفي، ومن بينهم الزمخشرى الذي يقول في كتابه « الأنموذج » : إن (لن) تفيد تأبيد النفي، فقولك : لن أفعله، كقولك : لا أفعله أبدًا، ومنه قوله تعالى : ﴿ لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا ﴾ .

وفي الحق أن الزمخشرى قد تأثر في تقريره هذا الحكم بمذهبه الكلامي الذي يتقرر فيه عدم جواز رؤية الله تعالى : وفي القرآن آية تقول: ﴿لَن تَرَانِي﴾ فظن الزمخشري أن (لن) إذًا تفيد تأبيد النفي،

---

(١) قد اختلف النحاة في تحليل صيغة (لن) :

أ- فذهب الجمهور إلى أنها حرف بسيط ، لا تركيب فيه ولا إبدال.

ب- ورأى بعضهم أنها مركبة من (لا) و(أن) وأن أصلها هو (لا أن) ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال ، ثم حذفت الألف للتخلص من التقاء الساكنين ، فصارت (لن).

جـ- ورأى آخرون أن أصل (لن) هو (لا) ثم أبدلت الألف (نونا) .

ولكل رأي من هذه الآراء أدلة لا داعي لتفصيلها ، والرأي الراجح هو ما عليه الجمهور .

وأكد عنده هذا الظن قوله تعالى في آية أخرى : ﴿ لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ ﴾ ؛ فإن هذا النفي مؤبد لا سبيل إلى توقيته .

وليس من شك عند محققي النحاة في أن إفادة (لن) التأبيد في آية : ﴿ لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا ﴾ ليست من الآية نفسها، وإنما من أمر خارجي ينبثق عن العقيدة الدينية، كما أنه ليس من شك في أن إدخال المعتقدات الفكرية والفلسفية على النص اللغوي إقحام لمؤثرات غير لغوية في صميم البحث اللغوي الذي يستخلص من النصوص على تنوعها واختلافها حكمًا واضحًا هو أن (لن) بحكم وضعها لا تفيد غير نفي الفعل في المستقبل دون نظر إلى تأكيد أو تأبيد . ويؤيد ذلك قوله سبحانه : ﴿ فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴾ فقد قيد لنفي - وهو الكلام - باليوم، ولو كانت (لن) تفيد التأبيد لكان ثمة تناقض، وقوله سبحانه : ﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾ فقد وقّت ولو كانت (لن) للتأبيد لما صح التوقيت، وقوله: ﴿ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا ﴾ فقد ذكر لفظ (أبدا) ولو كانت (لن) تفيد بذاتها تأبيد النفي لكان في الكلام تكرار والأصل عدمه .

ووظيفة (لن) نصب الفعل المضارع، ولكن وردت في بعض اللهجات جازمة، ومن ذلك قول الشاعر :

لن يخب الآن من رجائك من ... حرك من دون بابك الحلقة

ولا ينبغي أن يعد ورود (لن) جازمة في بعض اللهجات مسوغًا للقول بجواز الجزم بها في اللغة الفصحى ؛ لأن اللغة مستواها الخاص الذي يختلف في خصائصه عن مستوى اللهجات والأخذ بشيء من الخصائص اللهجية في التقعيد للفصحى خلط ينبغي أن يبرأ منه البحث النحوي .

وتنصب (لن) الفعل المضارع عن جمهور النحاة بشرط واحد، هو عدم الفصل بينها وبين الفعل إلا في ضرورة الشعر، وعلى ذلك لا يصح أن يقال : - لن - زيداً أكرم، بنصب أكرم . في حين يصح نصب المضارع في الشعر بـ (لن) وإن فصل بينهم، ومن ذلك قول الشاعر :

لن - ما رأيت أبا يزيد مقاتلا - أدعَ القتال وأشهد الهيجاء

بنصب (أدع) بلن، مع الفصل بينهما .

على أن من بين النحويين من يرى جواز النصب بـ (لن) مطلقًا ولو فصلت من الفعل، وسواء عندهم أن يكون ذلك في شعر أو نثر . وهم بذلك يتوسعون بما يقرره المحققون من جواز الفصل في الشعر دون النثر . ولكنه توسع لا تشهد له نصوص كافية، بل يستند إلى نوع من القياس الشكلي . ومن ثم فإنه رأي لا يسلم من ضعف .

ثالثاً : (كيْ)

يرى جمهور النحويين أن (كي) إما أن تكون استفهامية، أو تعليلية محضة، أو تعليلية غير محضة، أو مصدرية .

١- أما (كي) الاستفهامية فاسم مختصر من كلمة (كيف) وتعرب مثلها ومنها قول الشاعر :

كي تجنحون إلى سلم وما ثئرت ... قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم

أي : كيف تجنحون .

٢- وأما (كي) التعليلية المحضة، فحرف جر يفيد التعليل فتكون بمعنى اللام كما تؤدي وظيفتها . وتقع في مواضع أربعة :

(أ) قبل (ما) الاستفهامية، مثل : كيم يزداد عدد السكان في العالم ؟ أي : كيما ؟ بمعنى : لماذا ؟

(ب) قبل (ما) المصدرية، ومن ثم يكون مجرورها المصدر المؤول من (ما) وما بعدها . ومنه قول الشاعر :

إذا أنت لم تنفع فضر فإنما ... يرجى الفتى كي ما يضر وينفع

أي : كي الضر والنفع، بمعنى : للضرر والنفع .

(جـ) قبل (لام) الجر .

نحو قول عبيد الله بن قيس الرقيات :

كي لتقضيني رقية ما وعدتني غير مختلس

ونحو قول الشاعر :

فأوقدت ناري كي ليبصر ضوؤها وأخرجت كلبي وهو في البيت داخل

(د) قبل (أن) المصدرية، نحو قول جميل :

فقالت أكل الناس أصبحت مانحا لسانك كيما أن تغر وتخدعا

٣- وأما (كي) الصالحة لأن تكون تعليلية ومصدرية - وهذا هو معنى كونها تعليلية غير محضة، أي غير خالصة للتعليل عند جمهور النحاة - فلها صورتان :

(أ) أن تكون مجردة من لام الجر و(أن) المصدرية، نحو : جدَّ كي تنجح، ومنه قوله تعالى : ﴿ كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم ﴾ .

(ب) أن تكون واقعة بين لام الجر و(أن) المصدرية، نحو : أنصت لكي أن تفهم، ومنه قول الشاعر :

أردت لكيما أن تطير بقربتي فتتركها شنا ببيداء بلقع

٤- وأما (كي) المصدرية فهي الواقعة بعد لام الجر، ولم تقع بعدها (أن) المصدرية .

نحو : أحضر إلى الكلية لكي أتعلم، وأتعلم لكي أفهمَ .

ونحـو : أجيء إلى الكلية مبكرًا لكي لا أتخلف عن المحاضرات، ولا أتخلف عن المحاضرات لكيلا يتقدمني الأقران .

أي سواء كان الفعل مثبتًا أو منفيا، وذلك حتى لا يدخل الجار على الجار لو اعتبرت كي تعليلية أيضًا .

❁ ❁ ❁

وما ذكرناه من جواز كون (كي) مشتركة بين المصدرية والتعليلية هو مذهب جمهور النحاة البصريين، وقد خالف في ذلك الكوفيون والأخفش .

أما الأخفش فإنه يرى أن (كي) تعليلية دائمًا، ومن ثم فإنها عنده لا تعمل إلا الجر، فإذا وقع بعدها فعل منصوب فالناصب له هو (أن) المصدرية، ظاهرة أو مضمرة .

وأما الكوفيون فإنهم يرون أنها مصدرية دائمة، ومن ثم فإنها لا تعمل عندهم إلا النصب فحسب .

والتحليل العلمي لأنواع (كي) ومواقعها في العربية الفصحى ينتهي بنا إلى أنها نوعان فحسب، هما :

الأول - (كي) التعليلية غير المصدرية، ويجر الاسم بعدها.

والثاني - (كي) التعليلية المصدرية، وينصب المضارع بعدها.

وتدخل كي التعليلية غير المصدرية على (ما) .

أما كي التعليلية المصدرية فإنها تدخل على الفعل المضارع وتنصبه سواء اقترنت بلام الجر وأن المصدرية، أو اقترنت بواحدة منهما فحسب، أو تجردت منهما معًا .

وفي ضوء هذا التحليل نستبعد من بين أقسام كي التي قال بها جمهور النحاة قسمين :

أولهما : القسم الأول، الذي زعموا فيه أن (كي) مختصرة من (كيف) وأنها تفيد الاستفهام ؛ وجلي أن هذا الاختصار يعود إلى ما يصطلح عليه بالضرورة الشعرية، ومن ثم فإنه لا يستند إلى نماذج لغوية نثرية مطردة تسمح لنا بالقول بوجود هذا القسم من أقسامها .

وثانيهما : القسم الرابع، الذي جعل فيه جمهور النحاة (كي) مصدرية فحسب، أي غير مفيدة للتعليل، فقد أدمجنا هذا القسم - كما أسلفنا - في القسم الثالث وبعض مواضع (كي) في القسم الثاني، ورأينا أن (كي) فيها جميعًا تفيد - أيضًا - التعليل، وأن المضارع ينصب بعدها . وسر جعل هذا القسم نوعًا مستقلا عند جمهور النحاة مقولات نظرية العامل التي تفترض وجود أطراف ثلاثة في التركيب اللغوي : العامل، والمعمول، والأثر الإعرابي ظاهرًا أو مقدرًا، وثمة هنا عاملان، هما لام الجر، وكي، ومن ثم حتم الجمهور اعتبار كي مصدرية فحسب حتى يكون المصدر الأول مجرورًا باللام، فيستوفي حرف الجر (وهو العامل) بقية أطراف

العمل . أما نحن فإننا نجد في هذا الموقف تعسفًا لا يستند إلى ما يسوغه من واقع اللغة التي تفيد فيه (كي) التعليل في كل الأحوال .

❁ ❁ ❁

ويشترط لنصب الفعل المضارع بعد (كي) عدم الفصل بين كي والفعل بغير (لا) النافية أو (ما) الزائدة، أما إذا كان الفاصل أحد هذين الحرفين فإنه لا يمتنع نصبه .

وشاهد الفصل بـ (لا) النافية قوله تعالى : ﴿كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ﴾ بنصب (يكون) بـ (كي) مع الفصل بينهما بـ (لا) النافية .

وشاهد الفصل بـ (ما) الزائدة قول الشاعر :

تريدين كيما تجمعيني وخالدا

بنصب (تجمعيني) بـ (كي) مع الفصل بينهما بـ (ما) الزائدة .

ورأى بعض النحاة جواز الفصل بـ (لا) و (ما) معًا، ومنه قول الشاعر :

أردت لكيما لا ترى لي عثرة ... ومن ذا الذي يعطي الكمال فيكمل

ومنع ذلك آخرون .

وبناء على ذلك يرى الجمهور عدم جواز النصب بـ (كي) إذا كانت مفصولة من الفعل بغير واحد من الحرفين السابقين، كالفصل بمفعول الفعل، أو جملة الشرط، أو جملة القسم .

مثال الفصل بمفعول الفعل : جئت كي - النحوَ - أتعلمُ بتقدم المفعول على الفعل وحده .

و : جئت - النحوَ - كي أتعلمُ، بتقدم المفعول على كي والفعل .

و : النحو - جئت كي أتعلمُ، بتقدم المفعول على المعلول أيضًا .

مثال الفصل بجملة الشرط : أزورك كي - إن تكافئ أخاك - أكرمُك .

مثال الفصل بجملة القسم : أزورك كي - والله - تزورُني .

وقد أجاز هذا الفصل مع بقاء العمل بعض النحاة، ولكنه رأي ضعيف لعدم استناده إلى نصوص لغوية كافية .

❁ ❁ ❁

رابعًا : (إذن) [1]

يرى سيبويه أنها حرف يفيد الجواب والجزاء معًا، ومعنى إفادتها الجواب أنها تقع في كلام يجاب به كلام آخر ملفوظ به أو مقدر . ومعنى إفادتها الجزاء أن مضمون الكلام الذي هي فيه جزاء لمضمون كلام آخر .

ويرى أبو علي الفارسي أنها ليست للجواب والجزاء دائمًا ؛ إذ أنها تفيد - في بعض الأحيان - الجواب دون الجزاء، فمثلاً قد يقال : إني أحبك، فترد : إذن أظنك صادقًا، فلا مجازاة في مثل هذا المثال .

ويؤيد الرضي ما ذهب إليه الفارسي من كون (إذن) أحيانا تفيد الجواب فحسب، ويعلل لما يذهب إليه بأن الشرط والجزاء إما في الاستقبال أو في الماضي، ولا مدخل للجزاء في الحال، وعلى ذلك فإن (إذن) في الحال لا تفيد إلا الجواب وحده .

---

(١) اختلف النحويون في صيغة (إذن) ولهم في تحليل هذه الصيغة أقوال عديدة ، يمكن أن نصور أبرزها فيما يأتي :

١ - أنها حرف بسيط ، بمعنى أنها كلمة واحدة لا تركيب فيها ، وعلى هذا الرأي فإنها تنصب الفعل المضارع بنفسها .

٢ - أنها اسم ظرف ، وأصلها (إذ) الظرفية لحقها التنوين عوضًا عن الجملة المضاف إليها.

٣ - أنها حرف ركب من كلمتي (إذ) و (أن) فنقلت حركة الهمزة إلى الذال ، ثم حذفت وغلب عليها حكم الحرفية بعد التركيب .

٤ - أنها حرف مركب من كلمتي (إذا) و (أن) لأنها تعطى المعنى الذي تعطيه كل واحدة من الكلمتين ، فتعطى الربط كإذا ، والنصب كأن ، ثم حذفت همزة أن ، ثم ألف إذا تخلصا من التقاء الساكنين .

وأقوى الآراء هو الرأي الأول ، وهو الرأي الذي يتفق مع المنهج العلمي الذي لا يخلط التحليل الوصفي بالبحوث التاريخية .

وتقع (إذن) في ثلاثة مواضع، وتختلف أحكامها تبعًا لاختلاف مواضعها :

١- تقع في ابتداء الجواب داخلة على الفعل، وحكمها أنها تنصب الفعل الذي تدخل عليه، نحو قولك : إذن أكرمَك، جوابًا لمن قال : أنا أزورك .

ومنه قول الشاعر :

اردد حمارك لا يرتع بروضتنا إذن يردَ وقيد العير مكروب

٢- وتقع بعد فاء العطف أو واوه ويليها الفعل المضارع، وحكمها أنها يجوز إعمالها وإلغاؤها،ومن ثم يجوز في المضارع التالي لها الرفع والنصب، ومثال ذلك قولك : زيد يقوم وإذن يذهب إلى الكلية فإنه يجوز نصب (يذهب) كما يجوز رفعه . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَإِذًا لاَّ يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلاَّ قَلِيلاً ﴾ . وقد قرئ بالوجهين : الرفع والنصب .

٣- تقع متوسطة في الجملة، بحيث يكون ما بعدها مرتبطًا بما قبلها، وهذه يجب إلغاؤها ويتحتم في الفعل التالي لها الرفع. ومن ذلك أن يقول قائل : أنا أزورك . فترد عليه بقولك : أنا إذن أكرمك .

وأما قول الشاعر :

لا تتركني فيهم شطيرًا إني - إذن - أهلكَ أو أطيرا

بنصب (أهلك) فإنه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه . وقد لجأ بعض النحاة إلى تأويله حتي لا يحكموا بشذوذه .

❁ ❁ ❁

ويشترط لنصب المضارع بعد (إذن) عند جمهور النحاة ما يأتي :

١ - أن تكون (إذن) جوابا لكلام ملفوظ به أو مقدر .

٢ - أن تتصدر (إذن) في أول الجواب، فإن تأخرت أو وقعت حشواً أهملت [١] .

٣- أن يكون المضارع التالي لها متصلا بها دون فاصل بينهما.

وقد أجاز كثير من النحاة أن ينصب المضارع بعدها مع فصلهما بالقسم، ومن ذلك قول الشاعر :

كذلك أجاز آخرون بقاء عملها مع الفصل بـ (لا) النافية.

وذكر صاحب التصريح أنه قد أجيز بقاء العمل مع الفصل بغير ذلك، كالنداء، أو الدعاء، أو معمول الفعل . بيد أن ما ورد من ذلك أمثلة قليلة لا يصح القياس عليها .

---

(١) يكثر وقوع (إذن) حشوا في ثلاثة مواضع :

١ - بين المبتدأ والخبر ، نحو : أنا - إذن - أكرمك .

٢- بين الشرط والجواب ، نحو : إن يتكرر غيابك - إذن - تتخلف عن أقرانك .

٣- بين القسم وجوابه نحو : والله - إذن - أغادر المكان .

٤- أن يكون المضارع بعدها مستقبلا ؛ لأن (إذن) شأنها شأن بقية النواصب تخلص زمن الفعل للاستقبال، فلا يصح أن يكون زمنه الحال، وإلا وقع التناقض . فإذا كان في الكلام ما يدل على أن زمن الفعل حالا وجب إهمال (إذن) وعدم إعمالها .

❁ ❁ ❁

ويصوغ ابن مالك في ألفيته شروط نصب (إذن) للمضارع في بيتين يقول فيهما :

ونصبوا بإذن المستقبلا	إن صدرت والفعل بعد موصلا
أو قبله اليمين ، وانصب وارفعا	إذا (إذن) من بعد عطف وقعا

فأشار إلى حالين لها هما : إذا صدرت لو كان الفعل بعدها مستقبلا موصلا به - أو مفصولا باليمين - وهذه واجبة النصب، ثم إذا وقعت بعد عاطف وهذه يجوز رفع المضارع بعدها ويجوز نصبه، ومقتضى هاتين الحالتين أنها لا تنصب في غيرهما وهذا هو الموضع الثالث من مواضعها عند النحاة .

❁ ❁ ❁

خامساً : (اللام)

في هذا الموضع، كما في المواضع الخمسة التالية . يرى جمهور النحويين أن الناصب ليس هذه الأحرف التي يقع المضارع بعدها، وإنما (أن) مضمرة بعد هذه الأحرف، في حين يرى فريق آخر من النحاة أن الناصب هو هذه الأحرف ذاتها، دون حاجة إلى تقدير (أن) بعدها، وهو الاتجاه الذي أخذنا به، تطبيقًا للمنهج الذي التزمناه، وهو منهج التحليل اللغوي، الذي يأبي اللجوء إلى التقدير ويرفض الأخذ بالتأويل ويتحرى الوقوف عند ما يفرضه الواقع اللغوي ويقول به .

والفعل المضارع ينصب إذا وقع بعد اللام دائمًا، سواء اقترنت هذه اللام بأن أو لم تقترن بها، فيقال : ذاكرت لئلا أتخلفَ في الامتحان، واجتهدت لأتفوقَ، وبذلت جهدًا كبيرًا لأن أحافظ على ترتيبي، وما كنت لأسمحَ لأحد بأن يتفوق علي، فنصب الفعل الواقع بعد اللام في هذه المواضع جميعًا، وفي القرآن : ﴿ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ ﴾، و ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ و ﴿ أُمِرْتُ لأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ﴾ . فنصبت الأفعال بعد اللام في الآيات .

وتتعدد الأساليب التي تدخل فيها اللام على المضارع في العربية الفصحى، ويمكن أن نميز يها الأساليب الآتية :

الأسلوب الأول :

أن يعقب اللام (أن) و (لا) ثم المضارع المنصوب، وبذلك يكون التركيب هكذا : لئلا + الفعل المضارع المنصوب، أي : اللام + أن + لا + الفعل المضارع المنصوب . ولا سبيل إلى حذف (أن) في هذا التركيب عند النحويين حتى لا تلتقي « لامان معًا »، (لام الجر، ولام لا) .

ويرى جمهور النحويين أن (اللام) في هذا التركيب جارة، وأن (أن) مصدرية ناصبة للفعل، وأن (لا) يمكن أن تكون نافية كما في قوله تعالى : ﴿ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ ﴾ أو زائدة نحو قوله سبحانه : ﴿ لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾، والمضارع منصوب بأن، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور باللام . ويمتنع أن تكون اللام - عندهم - قد نصبت الفعل في هذا الموضع حتى لا يجتمع عاملان على معمول واحد .

ولا مانع عند الكوفيين من كون اللام هنا ناصبة أيضًا، واعتبار (أن) توكيداً لها .

وهذا هو الموضع الذي قال النحويون بوجوب إظهار (أن) فيه، وعدم جواز إضمارها .

الأسلوب الثاني :

أن تقع اللام بعد كون عام ناقص ماض - لفظًا ومعنى، أو معنى فقط - منفي، سواء كان النفي بـ (ما) - وتختص بكان - أو بـ (

لم) - وتختص بمضارعها يكون - وبذلك يكون التركيب في هذا الأسلوب على النحو الآتي :

ما كان + اسم كان + اللام + المضارع المنصوب .

أو : لم يكن + اسم كان + اللام + المضارع المنصوب .

ومثالها بعد (ما كان) قول الله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾، ومثالها بعد (لم يكن) قوله : ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ .

ومن هذا التحديد لمواقع اللام في هذا الأسلوب يتضح أنها لا تقع إلا في هذين الموضعين فحسب : (بعد : ما كان) و (بعد : لم يكن) وهذا هو مذهب جمهور النحاة الذي يستند إلى الشائع في النصوص اللغوية، ولكن بين النحويين من ذهب إلى جواز الإتيان بهذه اللام بعد أخوات (كان) أيضًا، قياسًا على الإتيان بها بعدها، ويمثلون لذلك بنحو قولك : ما أصبح عمر ليعارض خالدًا، ولم تصبح عبير لتهين أمل . وزعم فريق آخر من النحاة أنها قد تأتي بعد (ظن) وأخواتها أيضًا، نحو : ما ظننت محمدًا ليهمل خالدا . وغالى بعض النحويين فرأي أنها تدخل على كل فعل مضارع تقدمه فعل منفي،كما لو قلت : ما جئت لتلزمني الحجة.

وهذه كلها اتجاهات ضعيفة أنكرها محققو العلماء، كأبي حيان الذي قال : « وهذا كله تركيب لم يسمع فوجب منعه » والحق أن شبهة هؤلاء النحاة مردها إلى استخدامهم أسلوب القياس المنطقي في

بناء القواعد النحوية ؛ إذ أجازوا وجود اللام بعد أخوات كان قياسًا لها على كان، ومن أجاز منهم وجودها بعد ظن وأخواتها فلأنهم قاسوها على كان وأخواتها، بجامع النسخ في كل، ثم من توسع منهم فأباح وجودها بعد كل فعل منفي فلأنه قاس ذلك على الأفعال الناسخة بجامع النفي في كل أيضًا . وهذا كله يكشف عن مدى تغلغل القياس الأرسطي الشكلي في بنية القواعد النحوية وافتراض الأساليب اللغوية معًا .

وقد اصطلح النحاة على تسمية هذه اللام، الواقعة بعد (ما كان) أو (لم يكن) بلام الجحود [١] . وهي حرف جر عند جمهور النحاة، وناصب الفعل التالي لها هو (أن) المضمرة وجوبا بعدها، والمجرور بها المصدر المنسبك من أن المضمرة والفعل المضارع المنصوب. وهذا الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر للكون الناقص المنفي، مستشهدين بظهور الخبر في نحو قول الشاعر :

سموت ولم تكن أهلا لتسمو ولكن المضيع قد يصاب

وقد رفض ذلك الكوفيون ، ورأوا أن اللام ناصبة للفعل بنفسها، وأن خبر الكون الناقص ليس محذوفا، بل هو الفعل الذي دخلت عليه اللام ؛ إذ أن اللام عندهم زائدة لتأكيد النفي .

(١) أصل معنى الجحود إنكار الحق ، ثم اتسع في معناه فأصبح يدل على مطلق النفي ، ومعنى كون اللام للجحود أنها تفيد النفي . وإفادة اللام النفي تشمل الجملة بأسرها ولا تقتصر على بعض أجزائها ، فمثلا حين يقال : ما كان العاقل ليهمل في واجبه، تجد أن ما قبل اللام منفي ، وهو الكون العام ، وأن ما بعدها منفي المعنى أيضًا .

وهذا هو الوضع الأول الذي قال فيه جمهور النحويين بإضمار (أن) وجوبًا .

الأسلوب الثالث :

لا تسبق اللام في هذا الأسلوب بكون ناقص منفي، ولا تقع بعدها (لا) وإنما يليها الفعل المضارع المنصوب، وفي هذا الأسلوب يجوز أن تفصل (أن) بين اللام والمضارع، ويجوز أن يعقب المضارع اللام مباشرة دون فصل بأن وهو ما يعبر عنه النحاة بقولهم : يجوز إظهار أن وإضمارها، أي أن لهذا الأسلوب صورتين .

الأولى : لأن + المضارع، أي : اللام + أن + الفعل المضارع المنصوب .

والثانية : اللام + المضارع مباشرة .

ومثال الصورة الأولى : حضرت لأن أفهم هذا الدرس، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَأُمِرْتُ لأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ .

ومثال الصورة الثانية : حضرت لأعرض وجهة نظر في الموضوع، ومنه قوله سبحانه : ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ .

وتفيد اللام في هذا الأسلوب أحد معان ثلاثة :

١ - التعليل، كقوله تعالى : ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا * لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ ﴾ .

٢- الدلالة على الغاية، أو ما يصطلح عليه النحويون بالعاقبة، كقوله تعالى : ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ .

٣- التأكيد، وهي التي يصطلح عليها النحاة بالزائدة، نحو قوله سبحانه : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ ﴾ .

ويخرج جمهور النحويين هذا الأسلوب على أن اللام جارة، وأن المضارع منصوب بأن - ظاهرة في الصورة الأولى، ومضمرة في الصورة الثانية - وأن (أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور باللام .

ومن النحويين من يرى أن اللام ناصبة للمضارع بنفسها في الصورتين، فإن ذكرت (أن) كانت تأكيداً لها . وإن لم تذكر فلا حاجة إلى تقديرها .

❁ ❁ ❁

سادساً : (حتى)

تدخل حتى على الأسماء فيجر الاسم التالي لها، كما في نحو قولك : استقبلت الأصدقاء حتى خالد، وزارني الجيران حتى المرضى، ومن ذلك في القرآن ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾، و﴿ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾ . كما تدخل على الأفعال في نحو : ذاكر حتى تنجح، ومنه قوله سبحانه : ﴿ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ ﴾ فينصب الفعل المضارع التالي لها، فما الذي نصب الفعل بعدها؟

أما جمهور النحاة فيرون أن (حتى) حرف مختص بالأسماء، وأنها لذلك تعمل فيها الجر، فإذا وليها فعل كان الناصب له (أن) مضمرة وجوبًا بعد حتى، وأن المضمرة هذه وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بها، ولا يصح عند الجمهور أن تكون حتى ناصبة للفعل بنفسها، لما تقرر عند النحاة من أن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال طبقًا لقاعدة الاختصاص التي أسلفنا الحديث عنها .

وفريق آخر من النحويين ذهب إلى عكس ذلك، وهو أن (حتى) تنصب الفعل بنفسها، فإذا جرت الأسماء بعدها فعلى تقدير حرف جر بعدها هو (إلى) فكأن إلى عند هذا الفريق من النحويين تجر الاسم ظاهرة وتجره مضمرة بعد حتى .

وتوسط فريق ثالث فذهب إلى أن (حتى) تجر الاسم تشبيهًا لها بإلى، وأنها تنصب الفعل بنفسها .

وقد صحح بعض المعاصرين ما ذهب إليه الجمهور من قصر عمل حتى على جر الأسماء وحدها، وكون النصب بعدها بأن مضمرة، بيد أننا التزاما بقواعد المنهج التحليلي نرى أنه لا مانع من اعتبار حتى عاملة في الأسماء وفي الأفعال دون حاجة إلى تقدير ما ليس له في اللفظ وجود .

❁ ❁ ❁

وتفيد (حتى) واحدًا أو أكثر من المعاني الثلاثة الآتية :

١- الدلالة على الغاية ، فتكون بمعنى : (إلى أن) .

٢- الدلالة على التعليل، فتكون بمعنى : (كي) التعليلية .

٣- الدلالة على الاستثناء ، فتكون بمعنى : (إلا أن) .

وشاهد وقوعها للدلالة على الغاية قوله تعالى : ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ أى : إلى أن يرجع .

وشاهد وقوعها لإفادة التعليل قوله سبحانه : ﴿ وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ﴾، أي : كي يردوكم، ومنه قوله تعالى : ﴿ هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُوا عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّوا ﴾، أي : كي ينفضوا .

ويشهد لاحتمال (كي) الدلالة على الغاية أو التعليل قوله تعالى : ﴿ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ ﴾ أي : إلي أن تفيء، أو : كي تفيء .

وشاهد وقوع حتى مفيدة للاستثناء قول الشاعر :

والله لا يذهب شيخي باطلا ... حتى أبيرَ مالكا وكاهلا

أى : إلا أن أبير .

وجعل من هذا النوع بعض النحاة قول الشاعر :

ليس العطاء من الفضول سماحة ... حتى تجود وما لديك قليل

أي : إلا أن تجود .

ومنه أيضًا قول شوقي :

وما السلاح لقوم كل عدتهم حتى يكونوا من الأخلاق في أهب

وضابط كون (حتى) دالة على الغاية كون المعنى الذي بعدها نهاية للمعنى الذي قبلها، بحيث ينقطع المعنى الذي قبلها عند تحقق المعنى الذي بعدها .

وضابط كونها دالة على التعليل أن يكون ما قبلها سببًا فيما بعدها .

وضابط كونها للاستثناء عدم صلاحيتها لإفادة أي من المعنيين السابقين، الغاية والتعليل .

❁ ❁ ❁

وتكون (حتى) تارة ابتدائية، فيجب رفع الفعل بعدها، كما تكون تارة أخرى غير ابتدائية فلا يجب رفع الفعل بعدها : بل أحيانًا يجب نصبه، وحينا يجوز نصبه ويجوز رفعه .

- فيجب رفع الفعل بعد (حتى) إذا اجتمعت شروط ثلاثة:

١ - أن يكون زمن الفعل الحال حقيقة أو تأويلا .

والحال الحقيقية هي التي يقع فيها التكلم، أي يكون زمنها زمن التلفظ بالكلام المتضمن لفظ (حتى) .

والحال المؤولة هي التي يكون معنى المضارع فيها قد تحقق بالفعل ولكن يعاد التعبير عن هذا المعنى بلفظ المضارع مرة أخرى إشعارًا

بأهميته، نحو : سرت حتى أدخل البلد (برفع أدخل) إذا قلت ذلك بعد الدخول قاصداً حكاية تلك الحال .

٢- أن يكون ما قبل (حتى) سببًا فيما بعدها، فإن لم يكن ما قبلها سببًا فيما بعدها لم يصح رفع المضارع بعدها، مثل : يحضر الطلاب في الكلية حتى يقبل المساء، إذ أن إقبال المساء ليس مسببًا عن حضور الطلاب . ونحو : ما سرت حتى أدخل البلد ؛ لأن انتفاء السير لا يكون سببًا للدخول، وكذلك إذا قلت : سرت حتى تطلع الشمس؛ لأن السير ليس سببًا لطلوعها .

٣- أن يكون ما قبلها كلامًا تامًا وما بعدها فضلة، فإن لم يكن ما بعدها فضلة لم يصح رفع الفعل بعدها ووجب نصبه .

- ويجب نصب الفعل المضارع بعدها إذا لم تجتمع فيها الشروط السابقة :

١- بأن كان الفعل ماضي الزمن أو مستقبلا، مثال الأول : شرحت المحاضرة أمس بإسهاب حتى يفهمها الطلاب . ومثال الثاني: سوف نقوم في الأسبوع القادم برحلة إلى الأقصر حتي نزور الآثار.

٢- إذا كان ما قبل (حتى) ليس سببًا فيما بعدها، وقد سبقت أمثلته .

٣- إذا كان ما بعد (حتى) ليس فضلة، بأن كان خبر المبتدأ أو الناسخ، نحو : كان سفري حتى أحضر بعض المراجع .

- ويجوز الوجهان : الرفع والنصب في حالة واحدة، هي أن يكون معنى ما قبل (حتى) ومعنى ما بعدها قد تحققا في زمن مضى، ولكن معنى ما قبلها أسبق تحققا من معنى ما بعدها، نحو : بنى المعز القاهرة حتى تكون مقرا لحكمه، وقامت الثورة حتى تحرر الوطن من الاستعمار والاستغلال . فالرفع على اعتبار زمن المضارع بعد (حتى) حالا مؤولة، والنصب على اعتباره مستقبلا بالنسبة للمعنى الذي قبل (حتى) .

❁ ❁ ❁

سابعًا : (الفاء)

تعددت الأساليب اللغوية التي وردت فيها الفاء في الفصحى، ويمكن أن نميز فيها بين أساليب ثلاثة :

الأسلوب الأول :

الفاء العاطفة، وتتميز هذه الفاء بإفادة معاني ثلاثة عن جمهور النحويين :

١ - الترتيب إما معنويًا نحو : قام زيد فخالد، وإما ذكريا، وهو عطف مفصل على مجمل نحو قوله تعالى : ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾، وقوله : ﴿فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَىٰ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾ وقوله، ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي﴾ .

ورأى الفراء أنها لا تفيد الترتيب مطلقًا، محتجا بقوله تعالى: ﴿ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾ ورد بأن المعنى . أردنا إهلاكها، أو هي للترتيب الذكرى .

ورأى الجرمي أنها لا تفيد الترتيب في البقاع ولا في الأمطار، بدليل أنك تقول : مطرنا مكان كذا فمكان كذا فمكان كذا، وإن كان المطر فيها جميعًا في وقت واحد .

٢-التعقيب، وهو أمر نسبي ؛ إذ هو في كل شيء بحسبه، فيقال: تزوج فلان فولد له ولدا، إذا لم يكن بين الزواج والإنجاب إلا زمن مدة الحمل، ومنه قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾، وقيل : إنها قد لا تفيد التعقيب بل التراخي، فتكون بمعنى ثم، وجعل بعض النحاة منه الآية السابقة، وقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ﴾، فالفاءات فيها جميعًا بمعنى (ثم) لتراخي معطوفاتها .

٣- السببية، أي أن ما قبل الفاء يكون سببًا فيما بعدها، وذلك غالب في العاطفة جملة أو صفة .

ومثال العاطفة جملة قوله تعالى : ﴿ فَوَكَزَهُ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ ﴾ ونحو : ﴿ فَتَلَقَّىٰ آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ﴾ .

ومثال العاطفة صفة قوله تعالى : ﴿ لَآكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ * فَمَالِئُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ * فَشَارِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ ﴾ .

ويرى الزمخشري أن للفاء مع الصفات ثلاثة أحوال :

(أ) أن تدل على ترتيب معانيها في الوجود، كقول ابن زيابة:

يا لهف زيابة للحارث الصـ ـابح فالغانم فالآيب

أي : الذي صبح، فغنم، فآب .

(ب) أن تدل على ترتيب معانيها في التفاوت من بعض الوجوه، نحو قولك : خذ الأكمل فالأفضل، واحرص على الأحسن فالأجمل .

(جـ) أن تدل على ترتيب موصوفاتها، نحو : رحم الله المحلِّقين فالمقصِّرين .

الأسلوب الثاني :

الفاء الرابطة وهي تربط الجواب بالشرط، وذلك إذا كان الجواب لا يصلح أن يكون شرطا، نحو قوله تعالى : ﴿إن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾، ونحو قوله : ﴿إن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالاً وَوَلَدًا * فَعَسَىٰ رَبِّي أَن يُؤْتِيَنِي ﴾، وقوله ﴿إن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾، و ﴿وَمَن يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا﴾ ونحو قوله : ﴿إن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ و ﴿فَإِن شَهِدُوا فَلا تَشْهَدْ مَعَهُمْ﴾، ونحو قوله : ﴿إن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلُ﴾ و ﴿ إن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ

مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ * وَإِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ﴾، ونحو قوله : ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ و ﴿ وما تفعلوا من خير فلن تكفروه﴾ .

وقد تكون الفاء الرابطة لربط شبه الجواب بشبه الشرط، أي دون أن يكون في التركيب أداة شرط، كما لو قلت : الذي يتفوق على زملائه فله مكافأة .

وسنفصل القول في الفاء الرابطة حين نتحدث عن أسلوب الشرط في الفصل التالي .

الأسلوب الثالث :

الفاء الزائدة، وغايتها تقوية المعنى وتوكيده وتحسين اللفظ وتزيينه .

وقد رأي بعض النحويين - منهم الفراء والأعلم - أنها لا تزاد إلا في الخبر إذا كان أمرًا أو نهيًا، مثال زيادتها في الأمر قول الشاعر :

وقائلة : خولان فانكح فتاتهم وأكرومة الحيين خلوا كما هيا

فقوله : (انكح فتاتهم) خبر لخولان، وقد زيدت الفاء فيه، ومنه قول الشاعر :

أرواح مودع أم بكور أنت فانظر لأي ذاك تصير

فقوله : (انظر) خبر لأنت، وزيدت الفاء فى أوله تقوية للمعنى وتحسينًا للفظ .

ورأى فريق آخـر من النحويين أنها تزاد مطلقًـا، في الخبر وغـير الخبر، مستشهدين بقول الشاعر :

لا تجزعي إن منفســا أهلكته وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

فالفـاء في : (فعند) جواب الشـرط، وأما الفاء في (فـاجزعي) فزائدة للتقوية والتحسين .

ومنه قول الشاعر :

لما اتقى بيــد عظيم جرمــها فتركت ضاحي جلدها يتذبذب

فـقوله : (تركت) جـواب للما، وقـد زيدت الفـاء فيـه تأكيـدًا للمعنى وتزيينا للفظ معًا .

❁ ❁ ❁

والفـاء التي ينصب الفـعل المضـارع بعـدها هي الفاء الـعاطفـة السـببية، ويطلق عليـها جمـهور النحاة الفـاء الجوابية أيضًـا ؛ لأن ما بعدها يتـرتب على ما قبلهـا ترتب الجواب على السؤال، ولهـذا يقال فيها : الفاء السـببية الجوابية، لإفادتها هذين المعنيـين، كما يقال : الفاء السببية، فقط، اختصارًا، مع أن المقصود بها السـببية الجوابية.

وهي عاطفة، والمعطوف عند جمهور النحاة المصدر المؤول بعدها على ما قبلها .

وتقع الفاء السببية الناصبة للمضارع في أحد موضعين :

١- بعد نفي محض .   ٢- بعد طلب محض .

- ومعنى كون النفي محضا أن يكون خالصًا من معنى الإثبات، أي أن لا يكون في الكلام ما ينقض معناه، كإلا الاستثنائية، مثلا، في نحو : ما تأتينا إلا فتحدث، أو تكرار النفي في نحو : ما تزال تأتينا فتحدثنا، أو دخل على النفي أداة الاستفهام التقريرى . نحو : ألم تأتنا فتحدثنا، ومن النفي غير المحض عند الكوفيين التشبيه الواقع موقع النفي نحو : كأنك مسئول فتآخذنا، أي ما أنت مسئول، وأيضًا (كأن) إذا خرجت عن التشبيه نحو : كأني بزيد يأتي فنكرمه : إذ معناه: ما زيد يأتي .

ومثال فاء السببية الناصبة بعد النفي المحض قوله تعالى : ﴿ لا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾ .

- ومعنى كون الطلب محضا ألا يكون مدلولا عليه باسم فعل ولا بلفظ الخبر، فإن كان الطلب باسم الفعل وجب رفع ما بعد الفاء عند جمهور النحويين [١]، نحو : صه فأحسن إليه (برفع أحسن). وكذلك

(١) هذا هو اتجاه جمهور النحاة ولكن من النحاة من يجيز كون الطلب باسم الفعل مطلقًا كالكسائي . ومنهم من يجيز الطلب باسم الفعل إذا كان متضمنًا معنى الفعل وحروفه مثل : نزال ودراك ، دون ما ليس فيه معنى الفعل وحروفه مثل : صه ومه . ومن هؤلاء ابن جني وابن عصفور . وقد رد هذا الاتجاه بدر الدين بن مالك ، ولاَ حاجة للإفاضة في هذا الخلاف ؛ إذ من الجلي أنه لا يستند إلى نصوص لغوية بل إلى ركائز قياسية .

إذا كان اللفظ الدال على الطلب خبر .... الحديث فينام الناس، فيجب رفع (ينام) .

ويتضمن الطلب المحض : الأمر، والنهي، والدعاء، والاستفهام، والعرض والتحضيض، والتمني، باتفاق بين النحويين، والترجي على الأرجح من أقوالهم .

والأمر : طلب فعل شيء، قال أبو حيان : « ولا نعلم خلافًا في نصب الفعل جوابًا للأمر إلا ما نقل عن العلاء بن سبابه معلم الفراء من عدم جواز ذلك » وقد يكون مما يحتج به قياس الأمر على الخبر، وكما لا يجوز النصب في الخبر كذلك ينبغي ألا يجوز في الأمر، وهذا الرأى محجوج بثبوته عن العرب .

والأمر الصريح يكون بواسطة فعل الأمر، ويلحق به ما كان بواسطة صيغة المضارع المقترن بلام الأمر .

والنهي : طلب الكف عن الشيء، ويكون بواسطة (لا) الطلبية الجازمة داخلة على المضارع .

والدعاء : طلب الفعل أو الترك معًا، ولا يكون إلا من الأدنى إلى الأعلى . وقد اشترط فيه جمهور النحويين أن يكون بفعل أصيل، فخرج بشرط الفعل نحو : سقيا لك ورعيًا، وخرج بشرط الأصيل الدعاء بلفظ الخبر، نحو رحم الله محمدًا فيدخله جنته .

والاستفهام : طلب إدراك مجهول، ويشمل الاستفهام ما كان حقيقيا، أو إنكاريًا، أو توبيخيًا، ويستوي فيه أن يكون بحرف، نحو ﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ﴾، أو باسم، نحو : من يدعوني فأستجيب له ؟ ومتى تسير فأرافقك ؟ وكيف تسير فأصحبك ؟ وأين بيتك فأزورك ؟

والعرض : الطلب برفق ولين .

والتحضيض : الطلب بشدة وعنف .

قال أبو حيان : « والعرض والتحضيض متقاربان، والجامع بينهما التنبيه على الفعل، إلا أن التحضيض فيه زيادة تأكيد وحث على الفعل، فكل تحضيض عرض، لأنك إذا خصصته فقد عرضته عليه».

فيجعل الفارق بين العرض والتحضيض كميا فحسب، وهو الاختلاف في درجة الطلب .

والتمني : الرغبة في تحقيق أمر محبوب، سواء كان ممكن الحدوث أو غير ممكن، ولا يكون في أمر واجب الحدوث، أي محقق الوقوع لا محالة .

الترجي : توقع حصول شيء مرغوب ميسور ممكن الحدوث.

❁ ❁ ❁

وللفاء السببية الناصبة للمضارع صورتان :

الأولى : أن يكون المعطوف عليه اسمًا صريحًا، وفي هذه الحالة يجوز الإتيان بـ (أن) المصدرية بعد الفاء، ويجوز عدم الإتيان بها، ولذلك يرى جمهور النحويين أن (أنْ) المصدرية جائزة الإظهار والإضمار في هذا الموضع وأن الفعل المضارع منصوب بها سواء كانت ظاهرة أو مضمرة، في حين يرى فريق آخر من النحاة أن الناصب للمضارع هو الفاء، سواء كانت (أن) ظاهرة أو غير ظاهرة

والثانية : أن يكون المعطوف عليه ليس اسمًا صريحًا، ولا يجوز في هذه الحالة الإتيان بـ (أن) المصدرية بعد الفاء، ولذلك يرى جمهور النحويين أن الناصب للمضارع هو (أن) مقدرة، وأن هذا الموضع أحد المواضع التي تضمر فيها (أن) وجوبًا عندهم . ومن النحويين من يرفض ذلك، ذاهبًا إلى أن الناصب هو الفاء نفسها لاطراد العمل بها دون حاجة إلى تقدير مالا وجود في اللفظ .

ومثال الصورة الأولى التي يجوز فيها الإتيان بـ (أن) بعد الفاء وعدم الإتيان بها قول الشاعر :

لو لا توقع معتر فأرضيه ... ما كنت أوثر إترابًا على ترب

وأمثلة الصورة الثانية : التي يمتنع فيها ذكر (أن) بعد الفاء :

في الأمر : زرني فأكرمك، ومنه قول أبي النجم العجلي :

يا ناق سيري عنقًا فسيحًا ... إلى سليمان فنستريحا

في النهي : لا تغضب خالداً فيؤذيك، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ﴾ وقوله : ﴿ لا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم ﴾ .

في الدعاء : ربنا هب لنا القدرة فننتصر على عوامل الضعف وأسباب الهزيمة، ومنه قول الشاعر :

رب وفقني فلا أعدلَ عن

سنن الساعين في خير سنن

في الاستفهام : هل تؤدي واجبك فنصفح عن خطئك، ومنه قوله تعالى : ﴿ هَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ﴾، وقول الشاعر :

هل تعرفون لباناتي فأرجوَ أن

تقضي فيرتد بعض الروح للجسد

في العرض : ألا تزورنا فتشاهد ما نحن عليه، ومنه قول الشاعر :

يا ابن الكرام ألا تدنوا فتبصرَ ما

قد حدثوك فما راء كمن سمعا

في التحضيض : لولا تأتينا فتناقش معنا الأمور، ومنه قوله تعالى : ﴿ لَوْلا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ ﴾، وقول الشاعر :

لو لا تعوجين يا سلمي على دنف

فتخمدي نار وجد كاد يفنيه

في التمني : ليت لي قدرة على النضال فأقفَ إلى جوار الكادحين، ومنه قوله تعالى : ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾، وقول أبي العتاهية :

ألا ليت الشباب يعود يومًا

فأخبره بما فعل المشيب

في الترجي : لعلك تخلص في عملك فتجد تقدير وطنك، ومنه قوله تعالى : ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ ﴾.

* * *

ثامنًا : (الواو)

تعددت الأساليب التي تستعمل فيها (الواو) في العربية الفصحى، سواء من حيث المعنى الذي تفيده في التركيب، أو من حيث تأثيرها الوظيفي فيما يتلوها من كلمات .

- أما من حيث المعاني التي تفيدها الواو في التراكيب فإن أبرزها خمسة :

الأول : الجمع، أي إشراك ما بعدها فيما قبلها - أو مع ما قبلها - في الحكم، وهى التي يصطلح عليها النحويون بالواو (العاطفة)، وهي تعطف المصاحب على المصاحب، نحو قوله تعالى : ﴿ فَأَنجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ ﴾ كما تعطف اللاحق على السابق، نحو : ﴿ وَلَقَدْ

أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ ﴾ والسابق على اللاحق أيضًا، نحو : ﴿ كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ﴾ . وكذلك يجوز أن يكون بين متعاطفيها تقارب في الزمن أو تراخ فيه، كما في نحو : ﴿ إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ فإن رد موسى إلى أمه - كما يقول ابن هشام - بُعَيد إلقائه في اليم وأما الإرسال فكان على رأس الأربعين من عمره . ومن ثم يرى جمهور النحويين أن الواو العاطفة في هذه التراكيب لمطلق الجمع، بيد أن من النحويين من يرى أنها تفيد الترتيب، ومن بين هؤلاء قطرب والربعي والفراء وثعلب . كما أن منهم من رأي أنها تفيد المعية، وذهب ابن مالك إلى أن كونها للمعية راجح، وللترتيب كثير، ولعكسه قليل، فجمع بذلك بين الآراء المتعارضة، مستندًا فى جمعه إلى ما ورد من نصوص للواو العاطفة .

الثاني الاستئناف، أي أن ما بعدها كلام مستأنف لا علاقة له بما قبلها نحو قوله تعالى : ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾ فيعلمكم جملة مستأنفة، ويمتنع كون الواو للعطف هنا، إذ لو كانت كذلك عند النحويين لعطف الخبر على الإنشاء، وذلك غير جائز عندهم، ويؤيدهم ما نراه من ضرورة الفصل بين التقوى وتعليم الله للإنسان ؛ فإن هداية الله للبشر بالتعليم لا تقتصر على المتقين وحدهم، من ذلك قول الشاعر :

على الحكم المأتيّ يومًا إذا قضى

قضيته أن لا يجور ويقصدُ

فالواو للاستئناف، ولا يجوز أن تكون عاطفة ؛ إذ لو كانت كذلك لاجتمع النقيضان .

الثالث : المعية : أي مصاحبة ما بعدها لما قبلها في الزمن، نحو قول ميسون بنت بحدل الكلابية :

ولبس عباءة وتقر عيني

أحب إليّ من لبس الشفوف

أرى : مع قرار عيني، وقول أبي الأسود الدؤلي :

لا تنه عن خلق وتأتي مثله

عار عليك إذا فعلت عظيم

أي : مع إتيانك مثله :

الرابع : القسم، أي أن ما بعدها مقسم به، وهو ملفوظ دائمًا، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ * إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ وقوله: ﴿ وَالْفَجْرِ * وَلَيَالٍ عَشْرٍ ﴾، وقوله : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ * وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ﴾ وقوله : ﴿ وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ ﴾، والواو الثانية في هذه الآيات هي العاطفة .

الخامس : تقوية المعنى وتحسين اللفظ، وهي التي يصطلح عليها النحويون بالواو الزائدة، منها قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾، وقوله : ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ﴾ وقول الشاعر :

فما بال من أسعى لأجبر عظمه

حفاظًا، وينوى من سفاهته كسرى

وقول الآخر :

ولقد رفعتك في المجالس كلها

فإذا وأنت تُعين من يبغيني

- وأما مسلك الواو الوظيفي داخل الجملة وعلاقتها بما بعدها فإن من الممكن أن نجد فيها خمسة أساليب أيضًا :

الأول : المهملة، وهي التي لا تؤثر فيما يليها إعرابيًا، ومن ثم يظل ما بعدها في موقعه الإعرابي وفقًا لحاجة الجملة، وهذه هي الواو الزائدة .

الثاني : الواسطة، وهي العاطفة، فإن ما بعدها لا يأخذ صورة إعرابية محددة، وإنما يطابق ما قبلها في جميع حالاته الإعرابية . ويستوي في ذلك أن يكون ما بعدها جملة أو مفردًا .

الثالث : أن يعقبها مرفوع دائمًا، وهي الاستئنافية والحالية .

الرابع : أن يعقبها منصوب دائمًا، وهي التي تفيد المعية . سواء كانت داخلة على الفعل أو الاسم .

الخامس : أن يعقبها مجرور دائمًا، وهي التي تفيد القسم. أو التقليل المسماة بواو رب .

❁ ❁ ❁

ولا ينصب المضارع إذا وقع بعد أي من هذه الواوات عند النحاة إلا إذا وقع بعد « واو المعية » شريطة أن يسبقها مصدر صريح أو مؤول .

فإذا كان ما قبلها اسمًا صريحًا جاز الإتيان بأن بعد الواو، وعدم الإتيان بها . فيكون للواو في هذه الحالة صورتان :

الأولى : الاسم الصريح + الواو + أن + المضارع المنصوب.

والثانية: الاسم الصريح + الواو + المضارع المنصوب .

ولذلك يرى جمهور النحويين أن هذا الموضع من المواضع التي يجوز فيها إظهار (أن)، وأن النصب بها سواء كانت ظاهرة أو مضمرة، وأن الواو عاطفة، وأن المعطوف بها المصدر المؤول من أن وما دخلت عليه . بيد أن من النحويين من يرفض كون النصب بها جاعلا النصب للواو في الحالتين .

وشاهدها قول الشاعرة :

ولبس عباءة وتقر عيني

أحب إلى من لبس الشفوف

فإذا لم يكن قبل الواو مصدر صريح، وإنما مؤول، فإن المضارع ينصب بعد الواو إذا كانت واقعة في سياق نفي محض، أو طلب محض، والناصب هو (أن) المضمرة وجوبًا عند جمهور النحويين، والواو عندهم عاطفة، وهي تعطف المصدر المؤول من أن وما دخلت عليه بعدها على المصدر المتصيد مما قبلها . ومن النحويين من يرفضون هذا التقدير، ويرون أن الناصب هو الواو نفسها وليست أن مقدرة بعدها .

وشاهد وقوع الواو بعد النفي المحض قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴾ .

ووردت شواهد عديدة لوقوع الواو بعد بعض أنواع الطلب المحض، ومن ثم لا خلاف بين النحاة في صحة وقوع الواو بعدها، وهي أربعة :

الأمر، نحو قول دثار بن شيبان النمري :

فقلت ادعي وأدعو إن أندي ... لصوت أن ينادي داعيان

النهي، نحو قول أبي الأسود الدؤلي :

لا تنه عن خلق وتأتي مثله ... عار عليك إذا فعلت عظيم

الاستفهام، نحو قول الحطيئة :

ألم أك جاركم ويكون بيني ... وبينكم المودة والإخاء

التمني، نحو قوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾، وقول الشاعر:

ألا ليت الجواب يكون خيراً ويطفئ ما أحاط من الجوى بي

وأما باقي أنواع الطلب وهي الدعاء، والعرض، والتحضيض، والترجي فلم ترد نصوص كافية لوقوع الواو بعدها، ومن ثم اختلف النحاة في نصب المضارع بعد الواو المسبوقة بواحد منها، فمنهم من ذهب إلى عدم جواز ذلك استناداً إلى أنه لم يسمع لها نصوص يصح القياس عليها. ومنهم من رأى جواز ذلك معللاً ما اتجه إليه بأن المقيس عليه في هذه الحالة ليس ما ورد من نصوص وإنما «فاء السببية» لما بينها وبين الواو من تماثل.

وعلى ذلك يجوز - عند هذا الفريق من النحويين - وقوع واو المعية بعد باقي أنواع الطلب، وإذا يجوز نصب المضارع بعد الواو المسبوقة بكل من:

الدعاء، مثل: ربِّ لا تغضب عليّ وتتركني بعيداً عن رضاك.

التحضيض: مثل: هلا تعرف واجبك وتحضر في موعدك.

الترجي، مثل: لعل محموداً يعود ويحضرَ معه الكتاب.

العرض، مثل: ألا تعرف الصبر وتنتظرَ ريثما أعود.

❁ ❁ ❁

تاسعاً : (أو)

تعددت المعاني التي تفيدها (أو) في العربية الفصحى، وبتتبع الأساليب المختلفة يمكن أن تجد (أو) دالة على المعاني الآتية :

١- الشك من المتكلم، نحو قوله تعالى على لسان أصحاب الكهف بعد يقظتهم : ﴿ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ .

٢- الإبهام على السامع، نحو قوله تعالى على لسان النبي : ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ .

٣- التخيير أو الإباحة، وذلك إذا وقعت بعد صيغتي الأمر: (سواء كانت صيغة فعل الأمر أو المضارع المقرون بلامه)، وهي تفيد التخيير إذا كان الجمع بين معطوفيها محظوراً والإباحة إذا كان الجمع بينهما مباحًا، ففي نحو : تزوج ليلى أو أختها، كانت للتخيير لا محالة لاستحالة الجمع بين الأختين في عصمة رجل واحد، وفي نحو: لتأكل الطعام أو الفاكهة كانت للإباحة .

٤- الجمع المطلق، وهي بذلك تفيد معنى (الواو) العاطفة، ويمثل له النحويون ببيت جرير :

جاء الخلافة أو كانت له قدراً ... كما أتى ربه موسى على قدر

أي وكانت له قدراً، وقول توبة :

وقد زعمت ليلى بأني فاجر ... لنفسي تقاها أو عليها فجورها

أي : وعليها فجورها.

٥- الإضراب، فتفيد معنى (بل)، ويرى سيبويه أنها تفيده بشرطين : تقدم نفي أو نهي، وإعادة العامل، نحو : ما قام زيد أو ما قام عمرو، و : لا يقم زيد أو لا يقم عمرو . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ ويرى الكوفيون والفارسي وابن برهان أنها تفيد (الإضراب) دون شرط مما ذكر سيبويه، محتجين بقول جرير :

ماذا ترى في عيال برمت بهم لم أحص عدتهم إلا بعداد
كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية لولا رجاؤك قد قتلت أولادي

٦- الاستثناء، فتفيد معنى (إلا)، نحو قول زياد الأعجم :

وكنت إذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها أو تستقيما

أي : إلا أن تستقيم، وجعل منه بعض المحققين قوله تعالى : ﴿ لا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾، أي : إلا أن تفرضوا لهن فريضة .

٧- الغاية، فتكون بمنى (إلى)، نحو قول الشاعر :

لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى فما انقادت الآمال إلا لصابر

أي إلى أن أدرك المنى .

٨- التعليل، أي أن ما بعدها معلول عما قبلها، فتفيد معنى (حتى) في كون ما قبلها علة لما بعدها، نحو : لأذاكرن أو أفوز في الامتحان، أي حتى أفوز .

٩- الشرط، فتكون بمعنى (إنْ) الشرطية، نحو : لآتينك أعطيتني أو حرمتني، أي : إن أعطيتني أو إن حرمتني .

١٠- التقسيم، نحو : الكلمة اسم أو فعل أو حرف .

١١- التبعيض، نحو : ﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ ﴾، ومن النحاة من يرى أنها هنا تفيد التفصيل .

ومن النحويين من يرى أن هذه المعاني - وغيرها مما تدل عليه (أو) في التراكيب - تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

أولا : المعنى الأساسي المستفاد من صيغة (أو) نفسها، وهو « الدلالة على أحد الشيئين أو الأشياء » .

ثانيًا : معان هامشية أفادتها (أو) أخذا من حروف أخر، وهي الدلالة على الإضراب أخذًا من (بل)، والغاية نقلا من (إلى)، والتفصيل تشبيهًا بـ (إما)، ومطلق الجمع مثل (الواو) .

ثالثًا : أما سائر المعاني التي تفيدها (أو) في التراكيب اللغوية بعد ذلك، فإنها معان مأخوذة من غير (أو) نفسها، وهو السياق .

ولقد يرى البعض إدماج القسمين الأخيرين معًا، بيد أن تأمل النماذج اللغوية يكشف عن وجود فروق دقيقة بينهما ؛ إذ ثمة فارق بين معنى تفيده (أو) في التركيب، أي أن (أو) هي التي تمنحه له، وبين معنى يفيده التركيب نفسه فهو الذي يعطيه لها .

❁ ❁ ❁

و (أو) التي ينصب بعدها الفعل المضارع هي التي تفيد أخذ معانٍ ثلاثة :

١ - الغاية، وذلك إذا كان الفعل الذي قبلها ينقضي شيئًا فشيئًا ويتم انقضاؤه بوقوع الفعل الذي بعدها، نحو قولك : لألزمنك أو تقضيني حقي، أي : إلى أن تقضيني .

٢- التعليل، وذلك إذا كان ما قبلها علة لما بعدها، نحو قولك : لأرضين الله أو يغفر لي، أي : إلى أن يغفر لي .

٣- الاستثناء، وذلك إذا لم يصلح في موقعها (حتى) أو (إلى)، نحو قولك : لأطردن العابث أو يكفّ . أي إلا أن يكف، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلاَّ وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً ﴾ أي : إلا أن يرسل .

ولا ينصب المضارع بعد (أو) هذه إلا بشرطين :

١ - عدم تقدم معمول الفعل الذي يليها عليها .

٢- عدم الفصل بينها وبين الفعل المنصوب بعدها . خلافًا للأخفش في جواز الفصل بالشرط، فيصح عنده أن تقول : لألزمنك أو - إن شاء الله - تقضيني حقي، بنصب الفعل (تقضي).

وقد تعددت الأساليب التي استعملت فيها (أو) في العربية الفصحى، ويمكن أن نميز فيها بين أسلوبين :

الأول : أن يقع قبلها اسم صريح، سواء كان مصدرًا أو غيره، وحينئذ يجوز الإتيان بـ (أن) المصدرية بعد (أو) وعدم الإتيان بها، ومن ثم يصح نحويًا صورتان :

١ - الاسم الصريح + أو + أن + المضارع المنصوب .

٢- الاسم الصريح + أو + المضارع المنصوب .

ومن قبيل هذه الصورة قول الشاعر :

لو لا رجال من رزام أعزة   وآل سبيع أو أسوءَك علقما

الثاني : ألا يكون قبلها اسم صريح، ومن ثم لا يصح الإتيان بـ (أن) المصدرية بعد أو، وبذلك لا يصح فيها إلا صورة واحدة هي :

الاسم غير الصريح + أو + المضارع المنصوب .

ما الذي ينصب المضارع في هذه الصورة ؟؟

أما جمهور النحويين فيرون أن (أو) في هذه الصور جميعًا عاطفة، وأن المضارع منصوب بعدها بـ (أن) المصدرية، سواء كانت ملفوظة أو مضمرة، وبذلك يجعلون إضمار (أن) في الصورة الثانية من الأسلوب الأول جائز، ويعدون هذا الموضع من المواضع التي يجوز فيها إظهارها وإضمارها . في حين يقررون أنها مضمرة وجوبًا في الأسلوب الثاني الذي لم يتقدمها فيه اسم صريح، ويعدون هذ الموضع من المواضع التي تضمر فيها دائمًا ولا يصح إظهارها وتكون (أن) المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر معطوف على ما قبل (أو) .

ومن النحويين من رفض هذا الرأي، وذهب إلى أن (أو) هي التي نصبت الفعل بنفسها سواء ذكرت معها (أن) أو لم تذكر .

وثمة اتجاه ثالث يرى أن النصب ليس بأو ولا أن، وإنما بالخلاف، أي مخالفة الثاني للأول من حيث لم يكن شريكًا له في المعنى، ولا معطوفًا عليه .

* * *

عاشراً : (ثم)

أبرز الأساليب التي استعملت فيها (ثم) في العربية الفصحى أسلوبان :

الأول : العطف، وتفيد (ثم) في هذا الأسلوب - عند جمهور النحاة - معاني ثلاثة، غالبًا، هي :

(أ) التشريك، أي أن ما بعدها يشارك ما قبلها في حكمه.

(ب) الترتيب، أي أن ما بعدها يأتي بعد ما قبلها وليس قبله ولا مصاحبًا له .

(جـ) المهلة، أي أن ثمة تراخيًا بين زمن ما بعدها وزمن ما قبلها .

والأسلوب الثاني : الزيادة، وفي هذا الأسلوب لا تفيد (ثم) أيا من المعاني السابقة، وإنما تفيد ما تفيده الصيغ الزائدة في العربية من تقوية المعنى وتحسين اللفظ، أخذًا من القاعدة الكلية التي تقول: إن

كل زيادة في اللفظ تدل على زيادة في المعنى، وهو توسع لما قرره ابن جني في قوله : كل زيادة في المبنى تدل على زيادة في المعنى، وجعل منها بعض النحاة قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَن لاَّ مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلاَّ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا ﴾، وقول زهير :

أراني إذا أصبحت أصبحت ذا هوى

فثم إذا أمسيت أمسيت غاديًا

وينصب الفعل المضارع الواقع بعد (ثم) في مواضع أربعة، هي :

١- إذا كان قبل (ثم) اسم صريح، نحو قول أنس مدركة الخثعمي :

إني وقتلي سليكا ثم أعقله كالثور يضرب لما عافت البقر

٢- إذا وقعت (ثم) والفعل بين الشرط والجزاء عند الكوفيين، نحو قوله تعالى : (ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله - ثم يدركه الموت - فقد وقع أجره على الله)، في قراءة من نصب (يدرك) .

٣- إذا وقعت (ثم) والفعل بعد الشرط والجزاء، عند الدماميني، نحو قولك : من يقاتل دفاعًا عن وطنه يجد تقدير أهله، ثم ينعم بالتخليد في رضوان الله، بنصب (ينعم) .

٤- إذا وقع قبل (ثم) طلب محض، عند ابن مالك، نحو قوله ﷺ : « لا يبولنّ أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجرى ثم يغتسل منه » بنصب (يغتسل) .

وناصب الفعل المضارع بعد ثم، عند جمهور النحويين، هو (أن) المصدرية التي يجوز إظهارها وإضمارها، ومن ثم يعد جمهور النحويين هذا الموضع من المواضع التي تضمر فيها (أن) جوازًا و (أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر معطوف على ما قبل (ثم) .

ومن النحويين من يرى أن الناصب للمضارع هو (ثم) نفسها سواء ذكرت (أن) أو لم تذكر .

❁ ❁ ❁

ولا ينصب الفعل المضارع في غير هذه المواضع التي فصلناها، فإذا ورد منصوبًا في غيرها كان شاذًا، ومن ذلك قول بعض العرب : « مره يحفرَها » بنصب يحفر، وقولهم : « خذ اللص قبل يأخذك » بنصب يأخذ، وقد رأى الجمهور أن الناصب في الموضعين (أن) المضمرة على غير قياس، وجعلوا من ذلك رواية بيت طرفة :

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى

وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

بنصب (أحضر) على تقدير (أن) مضمرة، وقول الآخر:

وهم رجال يشفعوا لي فلم أجد

شفيعاً إليه غير جود يعادله

بنصب (يشفعوا)، وقوله عامر الهذلي :

ونهنهت نفسي بعد ما كدت أفعلَه

بنصب (أفعل) . وقراءة الحسن : « تأمروني أعبدَ »، والأعرج : « ويسفكَ الدماء » بالنصب فيهما . وغيرهما : « بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغَه » .

وقد رأى بعض النحاة تقسيم الشذوذ إلى قسمين :

شذوذ حسن، وذلك إذا كان في الكلام الملفوظ (أن) ؛ لأنها تشير إلى (أن) المحذوفة . نحو بيت طرفة، والمثل : تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، بنصب تسمع .

وشذوذ غير حسن، وذلك إذا لم يكن في الكلام (أن)، كباقي الأمثلة :

وهذا نوع من التقسيم لا ينهض على أساس، فحسبه الحكم عليه بالشذوذ . فكيف السبيل إلى اعتباره بعد ذلك حسنًا ؟!

❁ ❁ ❁

هل يجوز نصب الفعل المضارع قياساً على هذه المواضع ؟!

لقد ذهب كثير من النحاة إلى عدم جواز ذلك، بيد أن منهم من رأى جواز نصب الفعل المضارع قياسًا على هذه المواضع الشاذة، وهؤلاء هم الكوفيون وبعض البصريين، وقد قال أبو حيان معللاً موقف الكثير من النحويين في رفض هذا الموقف الذي يبيح القياس على الشاذ : « والصحيح قصره - أي نصب المضارع في هذه المواضع - على السماع ؛ لأنه لم يرد منه إلا ما ذكرناه، وهو نزر، فلا ينبغي أن يجعل قانوناً كليّا يقاس عليه، فلا يجوز الحذف - أي حذف أن - وإقرار الفعل منصوبًا ولا مرفوعًا ويقتصر في ذلك على مورد السماع». وهو يشير بفقرته الأخيرة إلى موقف الأخفش الذي أجاز حذف (أن) قياسًا بشرط رفع الفعل المضارع، نحو : « تأمرني أعبد » و « تسمع بالمعيدي » بالرفع فيهما . وجلي أن موقف أبي حيان هنا يستند إلى إدراك صحيح لقلة النصوص الواردة في المسألتين : نصب المضارع في غير المواضع المطردة، على تقدير القول بإضمار (أن)، أو رفعه فيها بدعوى حذفها . ولكنا وإن كنا نؤيد ما ذهب إليه أبو حيان، لا ننسى أن القضية التي أسهمت في خلق هذه المشكلة، ومشكلات غيرها كثيرة في التراث النحوي، هي عدم وجود ضوابط كمية دقيقة للقلة والكثرة في النصوص، ومن ثم للحد المقبول منها، والقدر المرفوض فيها .

❁ ❁ ❁

الفصل الخامس

جـوازم الفعل المضــارع

يجزم الفعل المضارع عند النحاة إذا وقع بعد ما يسمى بالأدوات الجـازمة، وهي مـجمـوعة من الصـيغ التي يجزم المضـارع إذا وليهـا، وتنقسم عندهم إلى مجموعتين : المجموعة الأولى تقتضي بعدها فعلا مضـارعًا مـجزومًا واحـدًا، والثانيـة تستلزم بعـدها فعلين مـضارعين مجزومين . وتنحصر المجـموعة الأولى في أدوات خمس . هي : (لا) الطلبية، و(اللام) الطلبية، و(لـم)، و(لما) النافية، والموضع الخامس بعد الطلب غير المتلو بفاء السـببية . وأما المجموعة الثـانية - ويطلق عليها أدوات الشرط - فتضم اثنـتي عشرة أداة، هي : (إن)، و(من)، و(ما)، و(مهما)، و(أي)، و(متى)، و (أيان)، و (أين)، و (حـيثما)، و (إذما)، و(إذاما)، و (أنى) . وسنـخص كل صيغـة من هذه الصيغ التـي يجزم المضارع بعدها بحديث فيه بعض التفصيل .

جـوازم الفعل الواحـد

أولاً : (لا) الطلبيــة

اشتراط كون (لا) طلبيـة عند النحاة، لإخراج نوعين آخرين من (لا) لا يجزم المضـارع بعدهمـا، وهما (لا) النافيـة، و(لا) الزائدة .

أما - (لا) النافية :

فيطرد وقوعهـا في عدد من المواضع - تفيد فيها جـميعًا النفي - أبرزها خمسة هي :

(أ) الداخلة على الجملة الإسمية، العاملة فيـها عمل (إن) وهي تفيد من حيث المعنى نفي الجنس، ولـذلك اصطلح عليها النحاة بـ (لا النافيـة للجنس)، نحو : لا صـاحب شجاعـة مذموم، ولا حسنًا فعله مكروه، ولا متقدمًا زملاءه فاشل، ولا علم يصعب على المجد .

(ب) الداخلة على الجملة الإسـمية، العـاملة فيهـا عمل (ليس)، والأصل أن تفيد نفي الوحدة لا الجنس، نحو : لا طالب في المحاضرة بل طلاب كثيرون . من ذلك قول النابغة :

وحلت سواد القلب لا أنا باغـيًا ... سواها ولا عن عـبها متـراخيًا

(جـ) الداخلة في ثنايا الجملة فعلية أو اسمـية، وهي العاطفة، نحو : أكرم محمدا لا سعيدا، وجاء خالد لا بكر، ومررت برجل لا امرأة .

(د) الداخلة في الجـواب، وهي نقـيض (نعم) نحـو لو سئلت : هل زارك أحد من الأصدقاء ؟، فتقول : لا .

(هـ) المعـترضـة بين الخـافض والمخفـوض، نحـو : حضـرت بلا إفطار، وسافرت بلا استعداد، وغضبت من لا شيء .

وأما - (لا) الزائدة :

فإنها تفيد عند النحويين فـائدة معنوية وأخرى لفظية، أما المعنوية فـهي تقوية المعـنى وتأكيـده، وأما الـلفظية فـهي تحسين اللفظ وتزينه وهي إذا لا تفيد النفي . ولا تؤثر إعرابـيًا فيما يتلوها، بل تدعم المعنى المستفـاد من الجملة بدونها، ومن ثم فـإنها لا تزاد إلا في المواضع التي لا لبس فيها ولا غموض ولا إبهام، ومن ذلك قوله تعالى : (ما منعك إذ رأيتهم ضلوا أن - لا - تتبعني) أي : أن تتبعني، وقوله : (ما منعك أن - لا - تسـجد) أي : أن تـسجـد، وقـوله : (لأن - لا - يعلم أهل الكتاب) أي : ليـعلم، وقوله : (فـ - لا - أقـسم بمواقع النجوم) أي : فـأقـسم، وقـوله : (و - لا - أقـسـم برب المشـارق والمغـارب) أي : وأقسم، بدليل قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾، وجعل منه بعض المفسرين قوله سبحانه : ﴿ لا - أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ على معنى : أقسـم، وقد رفض ذلك ثعلب . ذاهبًا إلى أنها رد لكلام سـابق، ومن ثم وقف عليهـا، وجعل كلمة (أقسم) بدءًا لجملة جـديدة، انطلاقًا من تصوره أن زيادة (لا) لا تكون إلا بين كلامين أو في خلال الكلام فلا يصح كونها بدءًا لكلام، أي في مفتتح جملة، ونحسب أن فيما ذكرنا

من آيات مـا يرد مـا اشتـرطه ثعلب ؛ إذ قـد وقـعت فـيهـا (لا) زائدة بالرغم من أنها قد افتتح بها في بعضها .

❁ ❁ ❁

ولا الطلبيـة التي يجزم المضـارع بعدها تستعمل لـطلب الترك، ويصطلح عليها النحـاة بـ (لا) الناهية، إذا كان الكلام من الأعلى إلى الأدنى، نحو قـوله تعالى : ﴿ لا تُشْـرِكْ بِاللَّهِ ﴾، وقـوله : ﴿ وَلا تَنسَـوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾، وقوله : ﴿ لا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ ﴾ . ويرون أنهـا تفيـد الدعـاء إذا كان الكلام من الأدنى إلـى الأعلى، نحو قـوله سبحانه : ﴿ رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا ﴾ وقول الشاعر :

يقولون لا تبــعد وهم يدفنوني وأين مكان البــعــد إلا مكانيــا

وقول الآخر :

فلا تشــلل يد فتكت بعــمرو فــإنك لن تذل ولن تضــامــا

كما لا تفيد لا الطلبيـة الالتماس إذا كان الكلام من المساوي في الدرجـة نحو : لا تفـعل مـالا يرضى ضـميـرك، ولا تقل مـا برفضـه ذوقك، ولا تتقرب لأحد بما يغضب ربك .

ويجزم الفـعل المضارع إذا وقع بعـد (لا) الطلبيـة، كما فـي الأمثلة والشواهد السابقة، وقد رأى جمهـور النحويين أن الجازم هو (لا) نفسها، في حين رأى بعض النحاة - منهم السـهيلي - أنها ليست الجـازمة للفعل

المضارع لأنها هي (لا) النافية نفسها، ومن ثم كان الجازم عنده لا ما مقدرة قبل (لا) ثم حذفت كراهية لاجتماع لامين معًا، ورأى فريق ثالث أن (لا) ليست إلا (اللام) الطلبية زيدت عليها ألف ففتحت اللام لتناسب الألف، وواضح أن موقف هذين الفريقين الأخيرين لا يسلم من ضعف ؛ إذ أن أقوالهما مجرد ادعاءات لا دليل عليها كما قال أبو حيان .

❁ ❁ ❁

- والأصل أن تدخل (لا) الطلبية على الأفعال المسندة إلى المخاطب، واحدًا أو متعددًا، مذكرًا أو مؤنثًا .

- ويكثر دخولها على الأفعال المسندة إلى ضمائر الغياب .

- أما الأفعال المسندة إلى ضميري المتكلم - مفردًا وغيره - ففي دخول (لا) الطلبية عليها تفصيل :

(أ) إذا كان الفعل المسند إلى أحد ضميرى المتكلم مبنيًّا للفاعل، وهو المصطلح عليه بالمبني للمعلوم فالأصح عدم دخول (لا) الطلبية عليه ؛ لأن الأصل أن المتكلم لا ينهى نفسه، ولكن وردت أمثلة نادرة دخلت فيها (لا) الطلبية على الفعل المسند إلى أحد ضميرى المتكلم على سبيل المجاز، تنزيلا للمتكلم منزلة الأجنبي .

ومن ذلك في حديث النبي ﷺ : « لا ألفين أحدكم متكأ على أريكته يأتيه الأمر مما أمرت به .. الحديث » فـ (لا) ناهية، والفعل

(ألفين) مضـارع في محل جزم بعدها ؛ إذ هو مـؤكد بالنون الخفيـفة، وهو مسند إلى ضمير المتكلم المفرد .

ومثله قول الأعشى :

لا أعرفن ربربا حورا مـدامعها   مردفـات على أعقـاب أكوار

فـ (لا) ناهيـة، و (أعرف) فعـل مضارع في مـحل جزم بعـدها، وهو مؤكد بالنون الخفيفة، ومسند إلى ضمير المتكلم المفرد .

ومن ذلك قول الوليد بن عقبة :

إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد   لها أبداً مـا دام فيهـا الجراضم

فـ (لا) ناهيـة، و (نعـد) مضـارع مـجزوم بهـا، وهو مـسند إلى ضمير جماعة المتكلمين .

(ب) إذا كان الفـعل مبينـاً لغير الفـاعل، وهو المصطلح عليه بالمبني للمجهول، جاز دخول (لا) الطلبـية عليه مع كونه مسنداً لأحد ضميـرى المتكلم ؛ وذلك لأن الطلب فيهما لا يـتوجه إلى المتكلم وإنما يتـوجـه إلى الفـاعل الحـقـيـقي المحـذوف، نحـو : لا أُخْرَجْ من هذه المحاضرة، ولا نُهَنْ في هذه الكلية .

وطبقًا لهـذا التفصيل يمكن ترتـيب علاقة (لا) الطلبيـة بمدخولها على النحو الآتي :

- الأصل والأكثر أن تدخل على الأفعال المسندة إلى ضمائر الخطاب .
- ويصح ويكثر دخولها على الأفعال المسندة إلى ضمائر الغياب .
- ويجوز - بقلة - دخولها على الأفعـال المسندة إلى ضميرى المتكلم إذا كانت مبنية للمجهول .

ويندر دخولهـا على الأفعال المسندة إلـى ضميرى المتـكلم المبنية للمعلوم .

❁ ❁ ❁

وقد اشترط كثير من النحاة لجزم الفعل المضارع بعد (لا) الطلبية اتصالهما معًا وعدم الفصل بينهما بفاصل، سـواء كان ظرفًا، أو جارًا ومجـرورًا أو غيـرهمـا، وعلى ذلك لا يصح نحو لا - اليـوم - تكرم خـالدًا، ولا - في الدار يجلس أحـد، بجـزم تكرم ويجلس، للفـصل بينهما وبين الفعل .

وقـد أجـاز بعض النحـاة بقـاء العـمـل مع الفـصل في الشـعـر فحسب، وجعل منه قول الشاعر :

وقـالوا أخانا لا تخـشع لظالم　　　عزيز، ولا - ذا حق قومك - تظلم

أي : ولا تظلم ذا حق قومك، فقد جزم الفعل (تظلم) بعد (لا) الطلبيـة بالرغم من الفصل بينهمـا . وجلي أن هذا البيت من قبـيل ما يسميه النحاة بالضرورة الشعرية، ومن ثم لا دليل فيه.

بقيت مسألة أخيرة في الجزم بعد (لا) الطلبية، وهي : هل يجوز حذف الفعل المجزوم بعدها ؟ لقد أجاز بعض النحاة كابن عصفور والأبدي هذا الحذف مع بقاء (لا) نفسها، فيجوز عندهم أن تقول : أكرم محمداً إن حضر وإلا فلا، أي : فلا تكرمه، بيد أن محققي النحويين قد توقفوا في قبول ذلك لعدم وروده فيما سمع عن العرب .

❁ ❁ ❁

ثانيا : اللام الطلبية

اشتراط كون اللام طلبية لإخراج أنواع أخرى من اللام سبق أن حددناها في الفصل الرابع .

واللام الطلبية تستعمل لطلب حدوث شيء ما بعد التكلم، وتفيد الأمر إذا كان الكلام من الأعلى للأدنى، نحو قوله تعالى : ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ ﴾، والدعاء إذا كان الكلام من الأدنى للأعلى، نحو ما ورد في القرآن على لسان بعض البشر : ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾، والالتماس إذا كان الكلام بين متساويين كما لو قلت لزميلك : لتعتكف في فراشك حتى تبرأ .

وإذا وقع الفعل المضارع عقب اللام الطلبية وجب جزمه، كما في الأمثلة السابقة .

❁ ❁ ❁

والفعل المضارع الذي يعقب هذه اللام، ويجزم، يجب أن يكون مسندًا إلى واحد من أربعة :

(أ) الاسم الظاهر، مفردًا كان أو مثنى أو جمعًا - مذكرًا أو مؤنثًا، نحو لِيذهب محمد، وليحضر شاهداه وليصغ زملاؤه، ولتتقدم الطالبة، وليسمع والداها ولتتعلم زميلاتها .

(ب) ضمير الغائب، سواء كان للواحد، أو المتعدد، المذكر أو المؤنث نحو : أبلغ خالدًا ليقم بواجبه، أي : ليقم هو

(جـ) ضمير المتكلم، سواء كان مفردًا، أو متعددًا، أو واحدًا معظمًا نفسه، نحو قوله ﷺ : « قوموا فلأصل لكم » وقوله تعالى : ﴿ وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ ﴾ .

(د) إذا لم يكن الفعل مسندًا إلى واحد مما سبق، فيجب أن يكون مبنيًا لغير الفاعل، نحو : لِتُعْنَ بحاجتي، وهو ما يصطلح عليه النحويون باشتراطهم كون هذا الفعل مسندًا للمفعول .

ويرى النحويون أنه يقل دخول اللام الطلبية على الفعل المضارع غير المسند إلى واحد مما سبق، وذلك إذا أسند إلى ضمير من ضمائر الخطاب، نحو قول الشاعر :

لتقم أنت يا ابن خير قريش فتقضى حوائج المسلمينا

وزعم الزجاجي أن هذه لغة جيدة، وقد سبق أن ذكرنا أن الكوفيين ومن معهم يرون أن صيغة فعل الأمر ليست إلا مضارعًا مقرونًا بلام الأمر

حدث فيه بعض التغيير، ولعل الزجاجي يستند إلى هذا الموقف في تقريره « جـودة » هذه اللغة، فـضلا عن بعـض ما ورد فـيهـا من شواهد . وأمـا جمهور النحويين فيـرفضون ذلك، ويرون أن جزم اللام للفعل المسند إلى ضمـير المخـاطب أقل من جزمـها للفعل المسند إلى ضميـر المتكلم، وأن الأكثر الاستغناء عن هذه الصيغة بصيغة فعل الأمر .

والأصل في (اللام) الطلـبيـة السكون، ولـكن منع من سكونهـا أنهـا قـد تكون في ابتـداء الكلام ولا يمكن البـدء بالسـاكن في اللغـة العربيـة، ولذلك حركت بالكسـر في اللغة الفـصحى . وقـد أجازت بعض اللهجات تحريكها بالفتح .

ولأن الأصل هو السكون، فإنه قـد يرجع إلى الأصل إذا لم تقع اللام في ابتداء الكلام .

ولذلك أوجب جـمـهـور النحـاة سكون اللام إذا وقـعت بعض عاطف من ثلاثة :

(أ) الفاء، نحو : ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي﴾ .

(ب) الواو، نحو : ﴿وَلْيُؤْمِنُوا بِي﴾ .

(جـ) ثم، نحو : ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾ (١) .

---

(١) في تسكين (اللام) مع (ثم) خـلاف بين النحـاة ، فقـد أجاز بعـضـهـم عدم تسكينهـا، وذهب فريق ثالث إلى قـصر تسكينها على ضـرورة الشعر ، مفـرقًا بين (ثم) وأختيـها : الفاء والواو ، بشدة اتصالهما باللام ، بخلاف (ثم) .

وقـد اختلف النحاة في جواز حـذف (اللام) الطلبية مع بقـاء عملها . ويمكن أن نميز بينهم اتجاهات أربعة :

الأول : يمنع حذفها مع بقاء عملها مطلقًا .

الثاني : يجيز حذفها مع بقاء عملها بشرط كونه بعد قول أمر، وجعل من ذلك قوله تعالى : ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا ﴾ أي: ليقيموا .

الثالث : يجيز حذفها مع بقاء عملها في الشعر وحده دون النثر، مستدلين بقول الشاعر :

محـمد تفد نفـسك كل نفس ... إذا مـا خفت مـن أمر تبـالا

أي : لتفـد . وكأن أصحاب هذا الاتجاه يجعلون ذلك من قبيل الضرائر الشعرية .

الرابع : يجيز حذف اللام الطلبية مع بقاء عملها بعد قول مطلقًا، أي سواء كان أمرًا أو غيره، نحو : قلت لمحمد يكرم خالدًا، أي : ليكرم ومنه قول الشاعر :

قلت لبـواب لديـه دارها ... تيـذن فإني حـمها وجـارها

أي : لتيذن، قـالوا : وليس ذلك من قبيل الضرائر الشعرية، لأن في إمكان الشاعر أن يقول : إيذن، بالأمر .

والأصح من بين هذه الاتجاهات هو الأول، لأنه الذي لا يحتاج إلى تقدير عامل محذوف . وما لا يحتاج إلى تقدير أولي مما يحتاج إليه كما تقرر في الأصول .

إذا تقرر ما رجحناه من ضرورة ذكر اللام وعدم جواز حذفها مع بقاء عملها، يكون لجزم (اللام) للمضارع شرطان :

(أ) وجودها في الكلام .

(ب) عدم الفصل بينها وبين معمولها . وذلك لأنها - كما يقول أبو حيان - أشد اتصالاً بمعمولهـا من حروف الجر . والحق أن السبب الوحيد لعدم جواز الفصل هو عدم ورود هذا الأسلوب في تراثنا اللغوي .

❁ ❁ ❁

ثالثـا : لـم

يرى جمهـور النحويين أن (لم) حرف يفيـد نفي الفعل المضارع التالي له، ويقلب مـعناه إلى المضي، ولهذا يقـررون أن لم حرف نفي وقلب، وكون (لم) مفيـدة النفي حقيقة تستند إلى اسـتقراء النصوص اللغـوية، وأمـا كـونهـا تقلب زمن المضـارع إلى الماضي فـذلك رهن بالتسليم بأن للمـضارع زمنًا أصليًا هو زمن الحال الممتـد في المستقل، وقـد سبق أن نـاقشنا قـضـية ربـط الصيغ الفـعليـة بما سـمي بالأزمنة الأصلية، وانتـهينا منها إلى أن الواقع اللغوي يثـبت صلاحية الصـيغة الفعلية لتـقبل الأزمنة المختلفة، بحيث يكون من قبـيل التعسف الزعم بأن زمنًا منهـا أصلي تفيـده الصيـغة بذاتهـا، وأزمانًا أخـرى لا تفيـدها الصيـغة بنفسهـا وإنما تأخذها من غيـرها . ومن ثم ننتهي إلى أن (لم) إنما

تفيد النفي في الماضي، وأنه لا سبيل لقبول لفظ القلب هنا لمخالفته للواقع اللغوي.

والذي يقرره هذا الواقع اللغوي أيضًا أن جزم الفعل المضارع بعد (لم) هو ما يطرد في نصوص اللغة الفصحى، ولكن وردت بعض نصوص لهجيةٍ أهملت فيها (لم) ولم يجزم المضارع بعدها، ومن ذلك قول الشاعر :

لو لا فوارس من نُعْم وأسرتهم
يومَ الصُّلَيْفاءِ لم يوفون بالجار

كذلك و ردت نصوص أخرى نصب فيها الفعل المضارع إثر (لم)، وعليه وردت بعض القراءات القرآنية لقوله تعالى : (ألم نشرح لك صدرك) بفتح الحاء في (نشرح)، ومنه قول الشاعر :

في أي يومَيّ من الموت أفر
أيوم لم يقدرَ أم يوم قدر

بفتح (يقدر) . وفسر ذلك بعض النحاة بأن (لم) يجوز إهمالها، كما يجوز أن نعمل النصب أيضًا .

ومرد هذا الاضطراب في تحديد وظيفة (لم) نحويًا إلى أمرين :

أولهما : الخلط بين نصوص اللغة الفصحى ونصوص اللهجات القبلية، وعدم إدراك النحاة لوجود فوارق تفصل كل مستوى من

هذين المستويين عن غيره، ومن ثم احتجاجهم بظواهر لهجية في مجال تقعيد الفصحى، وأخذهم بها في نحوها .

وثانيهما : عدم دقة النحاة في تفسير بعض الخصائص الصوتية المميزة لبعض القراء، ومن ثم توهمهم وجود ظواهر لا وجود لها بالفعل، ومن ذلك تفسيرهم لبعض القراءات التي لجأ أصحابها إلى تحقيق حرف الحاء وهو نطق يكاد يلحقها بحركة قصيرة، بأنها قراءات تقطع بعمل (لم) النصب فيما يتلوها .

وفي ضوء هذه الحقائق نخلص إلى أن (لم) لا يعقبها الفعل المضارع إلا مجزومًا، ولا سبيل إلى ما يصطلح عليه النحويون بإهمالها، ولا مجال لدعوى النصب بها .

❁ ❁ ❁

والأصل أن تتصل (لم) بمعمولها دون فصل بينهما، لأنها مختصة بالمضارع ولا يصح دخولها على غيره، ومن ثم إذا فصل بينها وبين الفعل كان قبيحًا .

وقد أجاز بعض النحاة الفصل بينهما في ضرورة الشعر، مستدلين بقول الشاعر :

فأضحت مغانيها قفارا رسومها

كأن لم - سوى سرب من الوحش - تؤهل

وقول الآخر :

فذاك ولم - إذا نحن امترينا -

تكن في الناس يدركك المراء

وقوله :

ظننت فقيراً ذا غنى ثم نلته

فلم - ذا رجاء - ألقه غير واهب

وقد أجاز الفراء الفصل بالشرط في غير الضرورة بين (لم) والفعل المضارع المجزوم بعدها، نحو - لم - إن تزرني - أتقاعس عن زيارتك . وموقف الفراء في إجازته الفصل مطلقًا لا يستند إلى نصوص كافية، وأما دعوى جواز الفصل بالشرط أو غيره في الضرورة فهي وإن استندت إلى عدد من الأبيات الواردة فإنها تحتاج إلى استقراء هذه الظاهرة في لغة الشعر قبل الاعتراف بجوازها فيه .

وكما أن الأصل اتصال (لم) بالفعل المضارع المجزوم بعدها، فإن الأصل أيضًا ذكر الفعل المجزوم بعدها وعدم حذفه، ولكن أجاز بعض النحاة حذف هذا الفعل والاكتفاء بذكر (لم) في ضرورة الشعر، مستشهدين بقول إبراهيم بن علي بن محمد الهرمي :

احفظ وديعتك التي استودعتها

يوم الأعازب إن وُصِلتَ وإن لم

أي : وإن لم توصل، وقول الآخر :

وعليك عـهـد الله إن ببـابه أهل السيـالة إن وصلت وإن لم

أي : و إن لم توصل، وقول الراجز :

يا رب شـيخ من لُكيـسر ذي غمْ
في كـفـه زيغ وفي فيـه فـقم
أحلج لم يشـمط وقـد كـاد ولم

أي : ولم يصل ..

ويرفض جـمهور النحـويين ذلك، استنادًا إلى أن (لـم) عامل لا يتصرف وأنه يلزم الفعل، ومن ثم لا سبيل إلى حذف معمولها.

✿ ✿ ✿

رابعـًا : لمـا

تعـددت الأسـاليب التي وردت فـيـهـا كلمـة (لما) في العـربيـة الفصحى، ويمكن أن يميز فيها بين أنواع ثلاثة :

الأول : (لما) الاستثنائية :

وهي في هذا الأسلوب حـرف استـثناء بمـعنى إلا، تدخل على الجملة الاسمية نحو قوله تعالى : (إن كل نفس لما عليها حافظ)، أي :

إلا عليها حافظ، كما تدخل على الجملة الفـعلية إذا كان فعلها ماضيًا لفظًا لا معنى، نحو : أنشدك بالله لما فعلت هذا الأمر، أي: إلا فعلت؛ أي : إلا أن تفعل، ومن ذلك قول الشاعر :

قــالت له بالله يا ذا البــردين ... لما غــنثت نفـــسا أو اثـــنين

أي : إلا غنثت، أي : إلا أن تغنث .

الثاني : (لما) الرابطــة :

ووظيفـة (لما) هذه الربط بين جـملتين على نحو شـبيه بـالشرط، وهي عند الجمهور حرف وجـود لوجود، أو حرف وجوب لوجوب . نحو : لما جاءني مـحمد أكرمته . ومن بين النحـاة من يرى أنها ليست حرفًا، وإنما هي ظرف للزمان، وقد اختلف هؤلاء: فذهب أبو بكر بن السراج وأبو على الفارسي وأبو الفتح عثمان بن جني إلى أنها بمعنى : حين، وذهب ابن مالك وبعض المتأخرين إلى أنها بمعنى (إذ) .

ولا يكون ما هو بمنزلة الفعل بعد (لما) هذه إلا جملة فعلية فعلها ماض، كما مثلنا .

وأما ما هو بمنزلة الجواب فيـجوز - باتفاق النحويين - أن يكون جملة فـعلية فعلهـا ماض، نحو قـوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا نَجَّاكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ ﴾ .

وأجاز بعض النحاة أن يكون جملة فعلية فعلها مضارع، وحمل عليه قـوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَىٰ يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ ﴾ .

ومنهم من أجـاز أن يكون جـملة اسـميـة إذا كانـت مقـرونة بإذا الفجائية، نحو قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴾ .

كمـا أن منهم من جوز أن يكون جملة اسـمية إذا كانت مـقرونة بالفاء، نحو قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ ﴾ .

ويرفض جمهـور النحاة وقوع الجملة الاسـمية في جواب (لما)، كما يرفضـون أن يكون جوابها جملة فعلية فعلها مـضارع، ويلجئون إلى تأويل هذه الشـواهد حتى يـسلم لهم ما قـرروه من وجوب كـون جواب (لما) مماثلاً لفعلها، ولا سبيل إلى قبول هذا الموقف من جمهور النحويين، إذ لا يفرضه إلا محاولتهم طرد الأحكام التي أطلقوها على الفعل والجواب معًا، دون رعاية لما ورد من نصوص .

الثالث : (لما) النـافيــة :

وتفيد (لما) هذه النفي في الماضي دائمًـا، وتختص بالدخول على الفعل المضـارع الذي يجزم بها، ولذلك يرى جـمهور النحـويين أنها حرف نفي وجزم وقلب . ونحن نقر بأنها تفيد النفي في الماضي، وأن المضارع يجزم بعدها، ولكنا نرفض اعتبارها حرف قلـب كمـا رفضنا كون (لم) كذلك، رعاية للاعتبارات التي ذكرناها .

بين (لم) و (لما) :

تتشابه (لم) و (لما) في الأمور، وتختلفان في أخرى :

- فهما يتشابهان في أن كلا منهما حرف، يختص بالمضارع، ويفيد النفي في الزمن الماضي، وأن المضارع يجزم بعده، وجواز دخول الهمزة على كل منهما - وإن كان دخولها على (لم) أكثر - سواء كانت الهمزة للتقرير نحو : ألما يحضر أحدٌ، ومنه قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ ؟، أو للابطاء، نحو : ألّما يحن الوقت لتناول الطعام ؟ ومنه قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ ﴾، أو للتوبيخ، نحو : ألما تؤد ما عليك من حقوق ؟ .

ومنه قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم ﴾ .

- ويختلفان في خمسة أمور :

١- أنه يجوز أن تصحب أدوات الشرط (لم) ولا يجوز أن تصحب (لما)، تقول : إن لم تذاكر جيداً فقدت قدرتك على التفوق، وفي القرآن : ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا ﴾، و ﴿ لَئِن لَّمْ تَنتَهُوا ﴾ .

٢- أن النفي بـ (لما) متصل بالحال، أما النفي بـ (لم) فلا يتحتم اتصاله بالحال، ومن ثم يجوز انقطاعه قبل زمن التكلم، كما في قوله تعالى : ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا ﴾ كما يجوز تصاله بزمن التكلم أيضًا كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَمْ أَكُن بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴾ .

ومثال النفي بـ (لما) قول شاس العبدي الملقب بالممزق :

فإن كنت مأكولا فكن خير آكل وإلا فـأدركني ولما أمـزق

ولكون النفي بـ (لما) متصلا بلحظة التكلم لا يصح أن تقول: لما يكن هذا الأمر ثم كـان، على عكس لم التي يجوز أن تقول فيـها : لم يكن هذا الأمر ثم وقع .

٣- أن النفي بـ (لما) قـريب من زمن التكلم، أما النفي بـ (لـم) فلا يشترط قربه من زمن التكلم، بل يـجوز أن يكون بعيـداً عنه كمـا يجوز كونه قريبًا منه . ومن ثم يصح أن تقول : لم يكن خالداً مقيمًا منذ عشرة أعوام في القاهرة، في حين لا يصح أن تقول : لما يكن مقـيمًا منذ عشرة أعوام، ومن ثـم يقرر النحـويون أن (لم) لنفي الماضي مطلقًا، وأمـا (لما) لنفي الماضي القـريب دون البـعيـد، ومرد ذلك - كـمـا يقول جـمهـور النحوين - إلى أن (لـم) تستعمل في نفي الماضي مجـردا من قد، نحو . قام محمد، والفعل بهذه الصورة يصلح لكل ما تقدم من الزمن، ومن ثم كان نفـيه (لم يقم) مـتناولا الزمن نفسـه . وأما (لما) فإنهـا لنفي الماضي المقترن بقد، والفعل المقترن بقد يدل على أقرب الأزمنة الماضية إلى زمن التكلم، ولذلك صلح أن يكون حالا، فجاز أن تقول : حـضر محمد قد ضحك، كما تقول : حضر محمـد يضحك حضر محمد ضاحكًا . وما دامت (لما) لنفي الماضي المقتـرن بقد فقد وجب اقتـصار زمن النفي على زمن الإثبات حتى لا يكون ثمة تعارض بين النفي والإثبات .

٤- أن المنفى بـ (لما) متوقع حصوله غالبًا، بخلاف المنفي بـ (لم) فإنه لا دلالة فيه على توقع الحدوث مطلقًا، ولذلك يرى المفسرون أن قوله تعالى : ﴿ بَل لَّمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ ﴾ يتضمن توقع نزول العذاب بهم، وأن قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا يَدْخُلِ الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ يشير إلى احتمال إيمان المخاطبين .

هذا بالنسبة للمستقبل، وأما بالنسبة للماضي فلم ولما سواء في نفي المتوقع وغير المتوقع معًا، ومثال نفي المتوقع : مالي قمت فلم تقم، أو ولما تقم ؛ لأن التعجب من المنفى يقتضى توقع الثبوت، ومثال نفي غير المتوقع قولك ابتداء : لم يقم محمد، أو : لما يقم محمد .

٥- أن المنفى بـ (لما) جائز الحذف عند جمهور النحاة، إذا دل عليه دليل، نحو قول الشاعر :

فجئت قبورهم بدءاً ولما

فناديت القبور فلم يجبنه

أى : ولم أكن بدءًا، وعلى منه قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ كُـلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ قال أبو حيان : وإن كلا لما ينقص من عمله، وقال ابن الحاجب وإن كلا لما يوقنوا .

ولا يجوز حذف المنفى بـ (لم) وإن دلّ عليه دليل .

وقد علل أبو حيان هذا الفارق بين (لم) و (لما) بأنه إنما جاز الحذف مع لما لأنها مركبة من (لم) و (ما)، فكأن (ما) فيها عوض عن المحذوف .

أما ابن عصفور فقد ذهب إلى قياس حالة النفي على حالة الإثبات، وإذ يجوز في الإثبات حذف الفعل الواقع بعد (قد) نحو : لم يعجب خالد بالهدية وكان قد، أي : قد أعجب بها، فإنه يجوز في النفي أن تقول : قاربت المدينة ولما، أي : ولما أدخلها.

❁ ❁ ❁

خامسًا : بعد الطلب غير المتلو بفاء السببية المقصود به شرط :

تتعدد أساليب الطلب في العربية الفصحى، سواء كان الطلب أمرًا، أو نهيًا، أو دعاء، أو استفهامًا، أو عرضًا، أو تحضيضًا، أو تمنيًا، أو رجاء، ومن بين أساليبه الربط بينه وبين فعل يتلوه على نحو يجعله سببًا فيه وكأنه شرط لحدوثه، وقد تصحب فاء السببية الفعل فينصب، نحو : رب وفقني فأهتدى إلى الصواب، وقد سبق تفصيل ذلك في نواصب المضارع، وقد لا تذكر فاء السببية معه . وقد أجاز النحاة حينئذ وجهين :

الأول - رفع الفعل المضارع التالي للطلب، على أن الجملة حال، أو نعت أو مستأنفة . نحو قوله تعالى : ﴿ فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ﴾ .

والثاني - جزم الفعل المضارع التالي للطلب وذلك إذا كانت جملة المضارع في المعنى جوابًا وجزاء لجملة الطلب، بمعنى أن تكون

مرتبطة بهـا ارتباط جواب الشرط بفعل الشـرط . ويضاف إلى هذا في الفعل الواقع بعد النهي شرط آخر عند جمهور النحويين، هو أن يصح المعنى مـع حـذف (لا) الناهيــة وإحـلال (إن .. لا) - المكوّنة من إن الشرطية ولا الناهية محلها .

- مثال الجزم بعد الأمـر الصريح قوله تعالى : ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاةَ ﴾ . وقـوله : ﴿ قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ ﴾، وقوله : ﴿ وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ .

- ومثـال الجزم بعـد الأمر غيـر الصريح قولك : اتـقى الله أمرؤ فعـل خيـرًا يثب عليه، أي . ليتق الله، فهـو خبـر مقـصود به الأمـر، وقولك : حسبك الحديـث يسترح الناس، وعليك زيدًا يحسن إليك ؛ فهو طلب باسم الفعل . ومنه قول الشاعر :

وقولي كلما جـــشأت وجاشت   مكانك تحمدي أو تـــستريحي

- ومـثال الجـزم بعـد النهي قـولك . لا تدن من المخـاطر تسلم، فالمعنى صحيح لو قلنا : إن لا تدن من المخاطر تسلم، ولا يجوز الجزم عند الجـمهـور لو قلنا . لا تدن من المخـاطر تهلك، إذ لا يصح المعنى حين نضع (إن ... لا) فنـقـول . إن لا تدن من المخـاطر تـهلك. وقـد أجاز جزمه أيضًا بعض النحويين .

- ومـثـال الجـزم بعـد الدعـاء : رب وفقـني أطعك، ومنه قـوله تعالى: ﴿ وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي * يَفْقَهُوا قَوْلِي ﴾ .

- ومثال الجزم بعض العرض : ألا تزورنا نحتف بمقدمك .

- ومثال الجزم بعد الاستفهام : أين منزلك أزرْك ؟

- ومثال الجـزم بعد التحضيض : هلاّ تؤدي واجـبك تلق احترام زملائك .

- ومثال الجـزم بعد التمني : ليت لي قدرة على التـحمل أقلْ ما يرضى ربي .

ومثال الجزم بعد الرجاء قول الشاعر :

لعل التفاتا منك نحـــوي ميسرٌ يَمِلْ بك من بعد القســاوة لليسر

❁ ❁ ❁

ما الذي جزم المضارع في هذه المواضع ؟

قـد تعددت الإجـابات التي قدمـهـا النحويين عن هذا السـؤال، ويمكن أن نميز من بين ركامها آراء أربعة :

الأول : يذهب أصحـابه - وعلى رأسهم الخليل وسيـبويه - إلى أن الجازم هو الجملة الطلبية السابقة لتضمنها معنى الشرط، فعملت عمله .

وقد رد بدر الدين بن مـالك هذا الرأي بأن تضمن هذه الأشـياء مـعنى الشرط ضـعـيف لأمريـن : الأول - أن التضـمين زيادة بتـغيـر الوضع، والزيادة بغير تغير أفـضل، والثاني - أن التضمين لا يكون إلا

لفـائدة، ولا فائـدة في تضمين الطلـب معنى الشـرط، لأنه يدل عليـه بالالتزام فلا فائدة في تضمينه بمعنـاه .

وقد رده أيضًا ابن عصفور بقـوله : إن التضمين يقتضي أن يكون العامل جملة، ولا يوجد عامل جملة في أي موضع .

كمـا رده كذلك أبو حـيان من حـيث إن التضمين هـنا لا يجوز أصلا ؛ لأن المضـمن شيئًـا يصير له دلالة علـى ذلك الشيء بعد أن لم يكن له دلالة عليه مع إرادة مـدلوله الأصلي، فإذا قلت: من يأتني آته، فمن ضمنت معنى الحرف ودلت على مدلولها من الاسم فصارت لها دلالتان . دلالة مجازية، وهي معنى (إن)، ودلالة حقيقية، وهي مدلول الشخص العاقل . وأما هنا فقـولك : ايتني أكرمك، يكون فيه تضمين ايتني معـنى . إن تأتني، فتضـمنت معنى (إن) ومـعنى الفعل المعـمول لها، وذلك معنى مـركب، ودلت على معناها الأصلي من الطلب وهو دلالته الحقيقية، ولا يوجد في لسان العرب تضمين لمعنيين، وإنما يكون التضمين لمعنى واحد. ولا يقال إنه قد تضمن معنى (إن) وحدها ؛ لأن فعل الطلب ليس قـابلا لتضمين مـعنى (إن) لتنافيهمـا ؛ من حيث إن فعل الطلب يـقتضي مـدلوله من الطلب، و « إن » يقتـضي معناها أن يكون الفعل خبرًا، ولا يكون الشيء الواحد طلبًا وخبرًا .

والرأي الثاني : وإليه يتجه الفارسي والسيرافي . وابن عصفور - يذهب إلى أن الجـازم هو الجـملة السابـقة أيضًـا، لالتـضمنـها مـعنى

الشرط، وإنما لنيابتـها عن الشرط . بمعنى أنه قد حـذفت جملة الشرط وأنيبت هذه منابها في العمل، ونظيره قولك : إكرامًا خالدًا، فإن كلمة (إكـرام) قد نـابت عن : (أكرم) فنـصب (خالدًا) لا لأن المـصدر قـد ضـمن معنـى فعل الأمـر، بل لأن المصـدر قد نـاب عن فعل الأمـر . وهكذا يجـوز جـزم المضارع بعـد الطلب لنيـابة الطلب مناب الجـازم (وهو الشرط)لا لتضمنه معناه .

والرأي الثالث : وهو مذهب أكثر المتأخرين - يتجه إلى أن الجازم هو أداة الشرط المقـدرة . ثم اختلف أصحـاب هذا الرأي في تحديد هذه الأداة المقدرة : فـمنهم من قال إنهـا (إن) لا غيرها، ومنهـم من ذهب إلى جواز تقدير إن وجواز تقدير سواها، ومعنى هذا أن أصحاب هذا الرأي يقولون بأن التـركيب قـد حـذف منه باطراد أداة الشرط وفـعل الشـرط معًـا وأن المضـارع المجزوم إنما هو جـواب الشـرط المحذوف، وإلـى هذا يشيـر أبو حيان حـيث يرى أن جزم المضارع في نحو : ايتني أكـرمك، على تقدير : ايتني إن تأتنـي أكـرمك، ويقـول : وهذا الذي نختـاره دون حـاجـة إلى التضمين ولا إلى النيابة .

وأمـــا الرأي الرابع : فيـرى أصحـابه أن الجازم هـو (لام) الأمر المحذوفة مقدرة، ويعقب على هذا الرأي أبو حيان فيقول . وهذا ليس بشيء ؛ لأنه لا يطرد في مواضع الجزم إلا بتجوز كبير .

ونحـسب أن هذا الخلاف كـله لا جدوى منه ولا فـائدة فـيه سـوى محاولـة تصحيح نظرية العامل التي قـرر فيها النحـاة أن العمل للأدوات

وليس للجمل، مما اضطرهم إلى البحث عن « أداة » تعمل الجزم في هذا الأسلوب، وهكذا تعددت اتجاهاتهم بين من يرى أن الأداة هي أداة الشرط، أو لام الأمر، أو الطلب نفسه إما لتضمنه معنى الشرط أو نيابته عنه، ولو أن النحويين وقفوا عندهما هو موجود بالفعل في اللغة من ظواهر لانتهوا إلى نحو ما فعلناه منذ البداية من اعتبار الفعل مجزوما بوقوعه في هذا الموقع، وبذلك يصبح جزم المضارع أحد الظواهر السياقية لأسلوب الطلب في العربية، دون حاجة إلى تقدير أو تأويل .

بقيت نقطة في ختام جوازم الفعل الواحد، وهي : هل يجزم المضارع التالي للنفي عند عدم وجود الفاء، في نحو : ما تأتينا تحدثنا، مثلا، في الإجابة عن هذا السؤال نجد اتجاهين : فقد ذهب الزجاجي وعدد من متأخري النحاة إلى جوازم الجزم في هذا الموضع، قياسًا على جواز الجزم بعد الطلب، بجامع سقوط الفاء في كل، وكأنهم يرون أن كل ما ينصب بالفاء يجزم عند عدمها . وأما الجمهور فقد منع الجزم، وأوجب الرفع، استنادًا إلى أنه لم يرد بالجزم في هذا الموضع (أي بعد النفي) سماع عن العرب، كما يقول أبو حيان، وهو موقف صحيح لأن بناء القواعد لا ينبغي أن يتم في إطار القياس العقلي وما يعتمد عليه من روابط ذهنية، وإنما يجب أن يلتزم بالواقع اللغوي وما يطرد فيه من ظواهر .

❁ ❁ ❁

في خـتام اسـتعـراضنا لجـوازم الفعل الواحـد نقف قليـلا عند الأبيات التي صاغ فـيها ابن مالك قـواعدها، وسوف نلاحظ بادىء ذي بدء أنه يضع الموضع الخـامس الذي يجزم فـيه المضـارع - وهو وقوعه بعد الطلب المقصود به الشرط إذا كان غير مقترن بفاء السببية - ضمن نواصـب المضارع استطراداً لذكـر أحكام فاء السـببـية التي ينصب المضارع بعدها، وابن مالك في ذلك يتـبع كثيراً من النحويين الذين يؤثرون مراعاة جـمع أحكام فاء السببية سـواء كانت موجودة أو غير مـوجودة في مكان واحد، مضحين في سـبيل ذلك بالاتساق في التصنيـف الشكلي، وما يقتـضيه مـن رعاية الحالات الإعـرابية، وهي الأسبـاب المنهجية التي ألجـأتنا إلى نقل موضوع المضـارع غير المقترن بفاء السببية بعد الطلب إلى موضعه ضمن الجوازم .

يقـول ابن مـالك عن الموضـع الخامـس - في أثناء حـديثـه عن النواصب - :

وبعد غير النفي جزما اعتمد	إن تسقط (الفا) والجزاء قد قصد
وشرط جزم بعد نهي أن تضع	(إن) قبل (لا) دون تخـالف يقع

فيـقرر منذ البداية عـدم جواز الجزم بعـد النفي، واقتصـار الجزم على (غيـره) وهو كون الفعل بعـد الطلب، وهو يذكر هذا الغـير، أي «الطلب » دون شـروط، ليـشمل مـا كان مـنه محـضًا ومـا كـان غيـر

محض: كـالطلب بما لفظه الخبر، والطلب باسم الفـعل، ثم يضع بعد ذلك شـرطًا عامًـا للمضـارع الواقع بعـده هو سقـوط الفاء، أي عـدم اقتران الفعل بها، وشرطًا خاصًا بالمضارع الواقع بعد النهي وهو صحة المعنى علـى تقـدير أداة الشـرط (إن) وأداة النفـي (لا) . وهو مـذهب الجمهور كما أسلفنا .

ويقول عن الأدوات الأربع الباقية :

بـ (لا) و(لام) طالبا ضع جزما   في الفعل هكذا بـ(لم) و(لما)

فـيجـمع في البـيت هذه الأدوات كلهـا، ولا مـفر من تـسجـيل ملحوظتين عليه ؛ أولاهما : أنه استخدم حرف الجر (الباء) الذي يفيد أساسًـا السببيـة، وهو تطبيق دقيق لنظرية العـامل التي تعتبـر العوامل مؤثرات في معمـولاتها، فهي « السبب » في حركاتـها الإعرابية، وهو ما تجنبـناه تطبيقًـا لمنهج التحليل الذي يـرفض اعتبـار العوامل أسـبابًا فـعليـة . والملحـوظة الثانيـة أنه آثر اسـتـخـدام لفظ الطلب مع (لا) و (اللام) ليـشـمل ما كـان الطلب فـيـه من الأعلى أو من الأدنى أو من المساوى، وهو مـا يصطلح عليه الـنحويون بالأمر أو النـهي، والدعاء، والالتماس .

* * *

ثانيـا : جـوازم الفعلين

نقصد بـ « جـوازم الفعلين » أدوات الشرط الجازمـة عند النحاة، وهي اثنتـا عشرة كـلمة تتطلب جـملتين : الأولى ويصطلح عليـها بـ «جملة فعل الشرط » والثانية ويصطـلح عليها أيضًا بـ « جملة جواب الشـرط وجزائه »، وقـد يكتفي باصطلاح : فـعل الشرط، أو: جـواب الشرط، أو : جزاء الشرط، فحسب، على سـبيل الاختصار . فإذا وقع الفعل المضارع في صـدر هاتين الجملتين، أو إحداهما، كان مـجزومًا، نحو قوله تعالى : (من يعمل سوءًا يجز به) . وقد ذهـب النحاة إلى أن جازم الشرط حينئذ عامل لفظي هوالأداة أو الجواب، ولكن : ما الذي جزم الفعل الواقع في الجواب ؟ هنا اختلف النحويون في عامل الجزم بحيث يمكن أن نميز بينهم اتجاهات ثلاثة :

الأول - مذهب الكوفيين - يرى أن جواب الشرط مجزوم بعامل معنوي هو الجـوار، أي . مجاورة الجواب فعـل الشـرط المجزوم، إذ أن الجواب جار ملازم للشرط دائمًا، فلمـا كان منه بهذه المنزلة حمل عليه في الجـزم أيضًـا، مـسـتـدلين على ذلـك بأن الحـمل على الجـوار في النصوص كثيـر، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ﴾ فالمشركين مخفوضـة لمجاورتها للمخفوض وإن كان معطوفًا على مرفوع وهـو اسم كان، وقوله سبحانه : ﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾

بالخفض على الجوار، وهي قراءة أبي عمرو وابن كثير وحمزة وغيرهم، مع أنه معطوف على المنصوب و هو مفعول : اغسلوا، ويستحيل أن يكون معطوفًا على مجرور وهو : برءوسكم وإلا لصح مسح الأرجل لأغسلها، و هو مخالف لما أجمع عليه الفقهاء . ومن ذلك أيضًا قول زهير :

لعب الرياح بها وغيرها بعدي سوافي المور والقطر

فالقطر مخفوضة لمجاورتها المخفوض مع أنه معطوف على مرفوع هو الرياح، ونحوه قول الشاعر :

كأنما ضربت قدام أعينها قطعنا بمستحصد الأوتار محلوج

فمحلوج مخفوضة لمجاورتها المخفوض، وكان ينبغي أن تكون منصوبة لأنها صفة لمنصوب هو مفعول ضرب .

وقد رفض البصريون اتجاه الكوفيين، وخرجوا ما احتجوا به من نصوص، فذكروا أن كلمة (المشركين) في الآية الأولى معطوفة على مجرور لا على مرفوع، إذ هي معطوفة على قوله : (من أهل الكتاب) وأن قراءة (وأرجلكم) بالجر في الآية الثانية ليست معطوفة على منصوب وإنما تعطف على مجرور هو (برءوسكم) على أن المراد بالمسح فى الأرجل الغسل، قال أبو زيد الأنصاري : والمسح خفيف الغسل، ويدعمه قوله تعالى : (إلى الكعبين) فقد حدد، والتحديد إنما يكون في المغسول لا في الممسوح، وأما بيت زهير فلا حجة فيه

عندهم أيضًا لأن من الممكن عطف (القطر) على المور وهو الغبار، كأن الشاعر شبه ما تسفيه الريح من القطر وقت نزوله بما تسفيه الريح من الغبار فأطلق عليه اسمه وهو (سوافي) ومن ثم يصلح عطف القطر على المور رعاية لهذا المعنى، وأما البيت الأخير فمحمول - عندهم - على الشذوذ، والشاذ يقتصر فيه على السماع فلا سبيل إلى جعله أصلا يقاس عليه .

والثاني - اتجاه جمهور البصريين الذين يرون أن عامل الجزم في الجواب لفظي لا معنوي، ثم اختلفوا في تحديد هذا العامل المعنوي :

- فمنهم من ذهب إلى أن العامل هو أداة الشرط، وذلك لأنها كما تقتضي فعل الشرط تقتضي جوابه أيضًا، وكما وجب أن تكون عاملة في الفعل وجب أن تكون عاملة في الجواب كذلك .

وقد رد هذا الرأي كثيرون من البصريين لسببين :

١ - أن الجازم كالجار، والجار لا يعمل في كلمتين، فالجازم مثله .

٢ - أنه ليس ثمة ما يتعدد عمله إلا ويختلف : كرفع ونصب، والأصل أنه لا يوجد ما يتعدد عمله ويتفق .

وقد أجاب أصحاب هذا الاتجاه عن هذين الاعتراضين بأن هناك فرقًا بين الجازم والجار ؛ إذ الجازم لما كان لتعليق حكم على آخر عمل فيهما معًا بخلاف الجار، ثم إن التعدد في العمل قد عهد من غير اختلاف، كمفعولي (ظن)، ومفاعيل (أعلم) .

- ومنهم من ذهب إلى أن العامل هو الفعل، لأنه يقتضيه ويستدعيه وهو ما ذهب إليه الأخفش وابن مالك .

- ومن البصريين من رأى أن العامل هو أداة الشرط وفعل الشرط معًا إذ أنهما يقتضيان الجواب معًا، فلما اقتضياه معًا وجب أن يعملا فيه معًا .

وقد رد ذلك بعض البصريين بأن الأصل في الفعل أن لا يعمل في الفعل، وإذا لم يكن للفعل تأثير في الفعل فكيف يضاف إلى العامل المؤثر فيه وهو : الأداة، إذ إضافة ما لا تأثير له إلى ماله تأثير لا تأثير له .

- ومنهم من عدل هذا الرأي إلى حد ما فقال إن العامل هو أداة الشرط بواسطة فعل الشرط وليس مع فعل الشرط، ففعل الشرط شرط في العمل لا عامل كما أن النار تسخن الماء بواسطة القدر والوقود، فإن التسخين إنما يحصل عند وجودهما لا بهما .

وأما الثالث : فهو مذهب المازني الذي حاول الخلاف من أسر هذه الخلافات في تحديد عامل الجزم في الجواب، فرأى أنه مبني وليس بمعرب ؛ وذلك لأن الفعل المضارع إنما يعرب لوقوعه موقع الاسم، وجواب الشرط لا يقع موقع الاسم، لأنه ليس من مواضعه، فوجب أن يكون مبنيًا على الأصل، وحرصًا منه على عدم التناقض لو ذهب إلى أن الفعل معرب فقد اضطر إلى القول بأن الفعل بدوره مبني أيضًا لأنه تحقق فيه ما تحقق في الجواب من عدم صحة وقوع الاسم موقعه .

وهذا رأي - عند جمهور البصريين - بين الفساد، إذ لو صح ذلك لكان ينبغى أن يبني الفعل بعد النواصب والجوازم لعدم صحة وقوع الاسم بعدها، وحيث أجمع النحاة على أن المضارع معرب منصوب بعد النواصب أو مجزوم بعد الجوازم فقد دل ذلك على فساد ما ذهب إليه المازني .

ومرد هذا الخلاف كله - كما هو واضح - إلى التصور التقليدي لنظرية العامل، الذي يجعل العامل مؤثراً تأثيراً إيجاديا في المعمول، ولو أن النحاة فهموا من العامل ما ينبغي أن يفهم منه وهو وصف الظواهر السياقية التي تترتب على وجود الصيغ في التراكيب المعبرة عن الأساليب المختلفة في المواقف اللغوية المتنوعة لاكتفوا في مجالنا هذا بتحديد الصيغ الداخلة في تركيب الشرط وحالاتها الإعرابية، بدلا من الانزلاق في متاهة البحث النظري الذي لا التزام فيه بالواقع اللغوي .

❁ ❁ ❁

وأدوات الشرط الجازمة، أي التي يجزم بعدها مضارعان، اثنتا عشرة أداة، هي :

١ - إن، نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ ﴾، فقد وقع بعدها فعلان مجزومان، هما: (تبدوا) وهو فعل الشرط، و (يحاسب) وهو جو اب الشرط وجزاؤه .

٢- ما، نحو قـوله تعالى : ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ ﴾، فقـد وقع بعدها فـعلان مـجزومان، همـا . (تفعلوا) وهو فـعل الشرط ؛ و (يعلم) وهو جواب الشرط وجزاؤه .

٣- من، نحو قوله تعالى : ﴿ مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ ﴾، فقد وقع بعدها فـعلان مجـزومان، هما : (يعـمل) وهو فعل الشـرط، و(يجز) وهو جواب الشرط وجزاؤه .

٤- مهما، نحو قول الشاعر :

ومهما تكن عندي امرئ من خليقة وإن خالها تخفى على الناس تعلم

فقـد وقع بعدها فعـلان مجزومـان، أولهما فـعل الشرط (تكن) وثانيهما جواب الشرط (تعلم) .

٥- أي، نحو قـوله تعالى : ﴿ قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ ﴾ وقد ظهر الجزم هنا على فعل الشرط، وهو (تدعوا) وأما الجواب فلم يظهر عليه الجزم لكونه جملة اسمية مقرونة بالفاء وهو (فله الأسماء الحسنى) .

٦- متى، نحو قول الحطيئة :

متى تأته تعشو إلى ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد

فـقد جـزم بعد (مـتى) هنا فعـلان، أولهمـا (تأت) وهو فعل الشـرط، والثاني (تجد) وهو جوابه وجزاؤه . ومثله ما استشهد به الحجاج.

أنا ابن جـلا وطـلاع الثنايا   متى أضع العمامة تعرفوني

٧- أيان، نحو قول الشاعر :

أيان نؤمنك تأمن غـيرنا وإذا   لم تدرك الأمن منا لم تزل حذرا

وقـد جـزم بعدهـا فعـلان همـا : (نؤمنك) وهو فـعل الشـرط، و(نأمن) وهو الجواب والجزاء .

٨- أين، نحو قول ابن همام السلولى :

أين تصرف بها العداة تجدنا   نصرف العيس نحوها للتلاقي

فقـد وقع بعدها فـعلان مجـزومان : الأول (تصـرف) وهو فعل الشرط، والثاني (تجد) وهو الجواب والجزاء .

والأكثر اسـتعمال (أين) مضمـومة إليها (ما) نحـو قوله تعالى : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ ﴾ .

وقول كعب بن جعيل :

صـعدة ثابتـة في حـائر   أينمـا الرياح تمـيلهـا تمل

٩- حيثما، نحو قول الشاعر :

حيـثمـا تستقـم يقدر لك   الله نجاحاً فـي غابر الأزمان

فقد وقع بعدها فعلان مجزومـان . أولهما فعل الشرط (تستقم)، والثاني جواب الشرط (يقدر) .

١٠ - إذ ما، نحو قول عبد الله بن همام السلولي :

إذ ما تريني اليوم أزجي مطيتي أصعد سيراً في البلاد فأفرع
فـإني من قوم سـواكم وإنما رجالي فهم بالحجاز وأشجع

فقـد جزم بعدها فعل الشـرط وهو « تريني » وأما الجواب فـهو الجملة الاسمية المصدرة بالفاء في صدر البيت الثاني . وقد ظهر الجزم في كل من الشرط والجواب في قول الآخر :

وإنك إذا ما تأت مـا أنت آمر به تلف من إياه تأمـر آتيـا

حيث جزم فعل الشرط « تأت » وجوابه « تلف » .

١١ - إذا ما ، نحو قول الفرزدق :

يرفع لي خندف والله يرفع لي ناراً إذا ما خمدت نيرانهم تقد

وقد ظهر الجـزم في جواب الشرط (تقد) وأما الفـعل فإنه ماضي وهو قوله (خمدت) ولذلك لم يظهر جزمه .

واعتبار (إذا ما) من بين أدوات الشرط العاملة عمل (إن) رأي فريق من النحويين، ولكن الجمهور يمنع ذلك ويرى كونها ظرفًا لا شرطًا .

ويرى جمـهور النحـاة أن (حيثـما) و (إذا مـا) الشرطيـة أصلها (حيث) و (إذا) ضمت إليها (ما) ضرورة .

١٢ - أني، نحو قول الشاعر :

خليلي أنى تــأتيــاني تأتيــا   أخا غير ما يرضيكما لا يحاول

وقـد جزم بعـدها فـعـلان : الأول فعل الشـرط، وهو (تأتيـاني) والثاني جوابه وهو (تأتيا) .

ومنه قول لبيد :

فاصبحت أني تأتها تلتبس بها   كلا مركبيها تحت رجليك شاجر

✿ ✿ ✿

ولهـذه الأدوات عند النحـاة تقـسـيمـات مخـتلفـة باخـتـلاف اعتباراتهـــا :

التقسيم الأول : من حيث التصنيف النحوي :

وتنقسم بهذا الاعتبار إلى أربعة أقسام :

١ - حرف باتفاق، وهو : (إن) .

٢ - حرف على الأصح، وهو : (إذ ما) و (إذا ما) .

٣ - اسم باتفــاق، وهو : (من) و (مــتى) و (أي) و (أين) و(أيان) و (أنى) و (حيثما) .

٤ - اسم على الأصح، وهو (مهما) .

التقسيم الثاني : بحسب المعنى :

وتنقسم بهذا الاعتبار إلى ستة أقسام، هي :

١- ما وضع لمجرد تعليق الجواب على الشرط، وهو (إن) و(إذ ما) .

٢- ما وضع للدلالة على غير العاقل ثم ضمن معنى الشرط، وهو: (ما) و (مهما) .

٣- ما وضع للدلالة على العاقل ثم ضمن معنى الشرط، وهو : (من) .

٤- ما وضع للدلالة على معنى الزمان ثم ضمن معنى الشرط، وهو : (متى) و (أيان) .

٥- ما وضع للدلالة على المكان ضمن معنى الشرط، وهو : (أين) و(أنى) و(حيثما) .

٦- ما هو متردد بين أنواع الاسم الأربعة، وهو : (أي) فإنها بحسب ما تضاف إليه، ففي نحو : أيهم يقم أقم معه، بمعنى (مَنْ)، وفي : أي السيارات تركب أركب، بمعنى (ما)، وفي أي يوم تصم أصم؟، بمعنى (متى)، وفي : أي مكان تجلس فيه أجلس ؟، بمعنى: (أين) .

والأصح عند جمهور النحاة أن (إذا ما) مثل (إذ ما) في أنها حرف لمجرد تعليق الجواب علي الشرط، وهكذا يتصورون أن تركيب (إذ) أو (إذا) مع (ما) قد أخرج الكلمة المركبة عن المعنى الذي كان لعناصرها، فصارت لفظًا جديدًا في معناه ووظيفته وتصنيفه جميعًا .

وتقتضي تلك الأدوات عند النحويين جـملتين، تربط كلا منهما بالأخـرى، وتصيـران كـالجملة الواحـدة في إفـادة المعنى، ويطلق على الجملة الأولى جملة الشرط ؛ لتعليق الحـكم عليه، وعلى الجملة الثانية جملة الجـواب والجزاء ؛ أما كـونها جوابًا فـلأنها تتـرتب على الشرط كما يترتب الجواب على السؤال، وأما كـونها جزاء فلأنها بمثابة الجزاء لمضمون الفعل .

أما جـملة فـعل الشرط فـلا تكون - عند جمـهور النحـاة - إلا فعلية « لأنهـا علة وسبب لوجود الثاني، والأسبـاب لا تكون بالجوامد وإنما تكون بالأعراض، والأفعال أعراض » .

ويشترط أن يكون فـعلها ماضيًا أو مضارعًـا، ولا يقع فعل الأمر شرطًا، ويشترط في الفعل الواقع شرطًا ستة أمور، هي :

١- أن يكون غير ماضي المعنى، فلا يجوز : إن قام محمد أمس قمت اليوم .

٢- ألا يكون طلبيًّـا، فلا يجوز، إن لا تحضر أحدًا معك أقابلك، ولا إن ليجلس محمد أجلس .

٣- ألا يكون جامدًا، فلا يجوز : إن عسى، ولا : إن ليس.

٤- ألا يكون مقرونًا بحرف تنفيس، فلا يجوز : إن سوف يقم .

٥- ألا يكون مقرونًا بقد، فلا يجوز : إن قد قام، ولا : إن قد يحضر .

٦- أن لا يكون مقرونًا بحرف نفي غير (لم) و (لا)، فلا يجوز: إن لما يقم، ولا إن لن يقوم .

وقـد أجـاز بعض النحـاة كـون جمـلة الشـرط جمـلـة اسـمـيـة، اسـتدلالاً بكثـير من النصـوص التي وقع فيـها الأسـماء بعـد أدوات الشرط، سواء كانت هذه الأسماء ظاهرة نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ وقولـه سبحـانه : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ... الآيات ﴾ وقول كعب بن جميل التغلبي :

صـعدة نابتـة في حـائر ... أينمـا الريح تمـيلهـا تمل

وقول عدي بن زيد :

فمـتى واغل بينهم يحـيو ... ه ويعطف عليه كأس الساقي

أو ضمائر نحو قول لبيد بن ربيعة :

فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب ... لعلك تهـديك القرون الأوائل

وقول السموءل بن عاديًا الغساني اليهودي :

وإن هو لم يحمل على النفس ضيمها ... فليس إلى حسـن الثناء سبيل

وقول هشام المري :

فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن ... ومن لا نجره يمس منا مفزعاً

وقول الآخر :

يثنى عليـك وأنت أهل ثنائه ... ولديك إن هو يستزدك مزيد

وقــد أول الجمـهـور هذه المواضع كلهــا، فــذهب إلى أن الاسم الواقع بعد أداة الشرط فيها فاعل لفـعل محذوف يفسره ما بعده، وأنه لا سبيل إلى ذكـر هذا الفعل المحـذوف لأنه لا يجمع بين الفـعلين : المفسِّر والمفسَّر . وجلي أن هذا ضـرب من التعسف الذي لا مسوغ له إلا محاولة تصـحيح ما وضعوا من قواعـد، لـم تستند - منذ البداية - إلى استقراء ما في نصوص اللغة من ظواهر .

والأصل في جـملة الجـواب - عند النحـاة - أن تكون فعليـة، «لأن الجواب شيد موقوف دخوله في الوجود على دخول شرطه، والأفعال هي التي تحدث وتنقضي ويتـوقف وجود بعضها على وجود بعـض، لا سيما والفـعل مجـزوم ؛ لأن المجـزوم لا يكون إلا مـرتبطًا بما قـبله ولا يصـح الابتـــداء به من غير تقـــدم حرف الجزم عليه».

ويكون فعلها أمرًا ونهيًا، ومضارعًا وماضيًا .

وقد يكون جملة اسمية .

ويشـترط في جـملة الجواب الإفـادة، فلا يكون بما لا يفـيد، فـلا يجـوز : إن يقم زيد يقم، كـمـا لا يجوز في الابتـداء : زيد زيد، فـإن دخله معنى يخرجه للإفادة جاز نحو : إن لم تطع الله عصيت، إذ أريد به التنبيـه عـلى العـقـاب فكأنه قـال : وجب علـيك مـا وجب على العاصي، كما جاز في الابتداء نحو قول أبي النجم :

أنا أبو النجـم وشـعـري شـعـري

لله دري مـا أجنّ صـدري

ومنه قـوله صلوات الله عليـه : « فـمن كـانت هجـرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله » .

✿ ✿ ✿

وإذا كانت جملتا الشرط والجزاء فعليتين لم يشترط أن يكونا من نوع واحد :

- إذ تارة يكونان مـضـارعين، مـثل : إن تـذاكر تنجح، ومنه قـوله تعالى: ﴿ وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ ﴾.

- وتارة يكونان ماضيين، مثل : إن حـضر محـمد سافـر خالد، ونحو قوله تعالى : ﴿ إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لأَنفُسِكُمْ ﴾ .

- وتارة يكون فعل الشرط مـاضيًا والجواب مضـارعًا، مثل : إن حضر محمد أكـرمته . ومنه قوله تعالى : ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا ﴾ .

- كذلك قد يكون فعل الشرط مضارعًا وجوابه ماضيًا، وإن كان ذلك قليلا حتى خصه سيبويه والجمهور بالضرورة الشعرية، نحو قول أبي زبيد الطائي :

مَنْ يكدني بسيِّن كنت منه
كالشجا بين حلقه والوريد

وقول قعنب بن أم صاحب :

إن يسمعوا ريبة طاروا بها فرحا
مني، وما سمعوا من صالح دفنوا

وقول الآخر :

إن تصوموا وصلناكم وإن تصلوا
ملأتم أنفس الأعداء إرهابًا

وقد أجاز بعض النحاة - ومنهم الفراء - وقوع ذلك في غير الضرورة، وجعلوا منه قول النبي صلوات الله عليه : « من يقم ليلة القدر إيمانًا واحتسابًا غفر له ما تقدم من ذنبه »، وقوله تعالى : ﴿ إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾ فـ « ظلت » فعل ماض، وهو معطوف على الجواب . فيكون جوابًا .

- كذلك قد يكون فعل الشرط ماضيًا والجواب أمرًا، كما في نحو : إن قابلت سعيدًا فبلغه تحيتي، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ﴾ .

ويرى جمهور النحاة أن جملتي الشرط والجزاء تدلان على الزمن المستقبل حتى وإن كانتا معًا أو كانت إحداهما، ماضية في اللفظ فإنها من ناحية المعنى تتناول المستقبل وتنصب عليه .

وقد ذهب بعض النحاة إلى أنه لا يتحتم كون جملتي الشرط والجزاء منصرفتين إلى المستقبل ويجوز أن تدل كلتاهما أو إحداهما على الماضي.

ومن ذلك ما رآه المبرد من أن لفظ (كان) يبقى على دلالته على الزمان الماضي وإن استخدم في تركيب الشرط، كما في نحو: ﴿ إن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ﴾ ونحو: ﴿ إن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ * وَإِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾، ونحو: ﴿ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ﴾.

ومن ذلك أيضًا ما قرره ابن مالك من أن جواب الشرط إذا كان فعلا ماضيًا مقرونًا بـ (الفاء) و (قد) لفظًا أو تقديرًا فإنه يكون ماضي اللفظ والمعنى جميعًا، أما اقترانه بالفاء وقد لفظا فكما في نحو: ﴿ إن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلُ ﴾، وأما تقديرا فكما في نحو: ﴿ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ ﴾ إذ التقدير: فقد كذبت.

وقد رد هذا الاتجاه جمهور لنحاة، يقول أبو حيان ممثلا وجهة نظرهم في رفض دلالة أي من جملتي الشرط والجواب على الماضي. « ذلك مستحيل من حيث إن الشرط يتوقف عليه مشروطه، فيجب أن يكون الجواب على بالنسبة إلى مستقبلا، وإلا لزم من ذلك تقدم المستقبل على الماضي في الخارج أو في الذهن وذلك محال، فيتأول ما ورد من ذلك على حذف الجواب، أي: إن سرق فتأس فقد سرق أخ له

من قبل، وسمى المذكور جوابًا لأنه مغن عنه بحيث لا يجامعه لكثرة ما استعمل كذلك محذوفًا » .

وواضح أن هذا الرد ينصب على نحو ما ذهب إليه ابن مالك، دون أن يتناول بالضرورة ما ارتآه المبرد إلا إذا توسعنا في تفسير كلام أبي حيان على نحو ما فعل بعض شراحه المتأخرين .

إعراب أدوات الشرط :

يرى النحويون أن أداة الشرط الاسمية إذا دلت على زمان أو مكان تعرب ظرفًا، فتكون في موضع نصب على الظرفية، كما لو قلت : متى تسافر أصحبك، ونحوه قوله تعالى : ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾ .

وإذا دلت على حدث أعربت مفعولا مطلقًا .

وإذا لم تدل على شيء مما سبق فلا يخلو الأمر عند الجمهور من أن يقع بعدها فعل لازم أو فعل متعد .

فإن كان بعدها فعل لازم أعربت أداة الشرط مبتدأ خبره ما بعده، نحو : من يقم أقم معه .

وإن كان بعدها فعل متعد لم ينصب اسما ظاهرًا أعربت مفعولا به، نحو : من تكرم أحترمه، فإن نصب اسمًا ظاهرًا، نحو: من يكرم خالدًا أحترمه، جاز في أداة الشرط عند الجمهور أن تكون في موضع رفع أو نصب، باعتبار أن المسألة من باب الاشتغال .

إعراب فعل الشرط :

قد يكـون فعل الشـرط مجزومًـا، وقد لا يكون كـذلك، وهو لا يجزم إلا إذا توافرت فيه الشروط الآتية :

١- أن يكون مضارعًا . ٢- ألا يكون ماضي المعنى .

٣- ألا يكون طلبيًا . ٤- ألا يكون جامدًا .

٥- ألا يكون مقترنًا بحرف تنفيس، وهو : السين، و: سوف.

٦- ألا يكون مقترنًا بحرف نفي غير (لم) و (لا) .

٧- ألا يكون مقترنًا بقد .

فـإذا لـم يستكمل الـفعل هذه الشـروط امتـنع جزمـه لفظًا، وفي جزمه محلا خلاف .

إعراب جواب الشرط :

قـد يكون جواب الشـرط مجـزومًا أيـضًا، كـما قـد يكون غيـر مجزوم، أي : مرفوعًا .

والجزم في جـواب الشرط قـد يكون واجبًـا، بحيث يمتنع رفـعه، كما قد يكون جائزًا، بحيث يجوز فيه الرفع أيضًا .

ولذلك يرى النحـويون أي في إعـراب جـواب الشرط إذا كـان جملة فعلية حالات ثلاث، هي :

(أ) وجوب الجزم . (ب) جواز الجزم والرفع .

(جـ) وجوب الرفع .

(أ) وجوب الجـزم :

يجب جزم جواب الشرط إذا تحقق أمران :

١ - أن يكون فعل الشرط مضارعًا مجزومًا .

٢ - أن يتوافر في جواب الشرط الشروط التي سبق تحديدها لجزم الفعل .

وشاهد الجملة التي تحقق فيها هذان الأمران قوله تعالى : ﴿ وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا ﴾ .

وشذ رفع الجواب مع توافر الشروط، كما في نحو قول عمرو بن خثارم البجلي :

يا أقـــرع بن حابس يا أقـــرع إنك إن يصـــرع أخوك تصـــرعُ

(ب) جوازم الجزم والرفع :

يجـوز جزم جواب الشـرط ويجوز رفـعه إذا تحـقق الشرط الثـاني الذي سبق اشتراطه لوجوب الجزم دون أن يتوافر الشرط الأول، بمعنى أن فعل الـشرط كان مـاضيًـا في حين تحقق في الجـزاء كافـة الشروط الأخـرى . مثل : إن قـام مـحـمد يقم خـالد، أو : يقـوم خـالد، برفع الجواب وجزمه .

ويشهد لجواز الوجهين قول زهير :

وإن أتاه خليل يوم مســـألة   يقول لا غائـب مالي ولا حرم

وقوله تعالى : ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾ وقوله سبحانه : ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا﴾ .

وقول الفرزدق :

دست رسولا بأن القوم إن قدروا   عليك يشفوا صدورا ذات توغير

(جـ) وجـوب الرفـع :

يجب رفع الجواب ويمتنع جـزمه إذا كان الجـواب مقتـرنًا بالفاء أو إذا الفـجائيـة . أو لم يستكمل باقي الشـروط التي حددناها في جـزم الفعل .

ويشهد للرفع قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴾، إذ الفعل هنا طلبي المعنى وإن كان خبري اللفظ، أي : لينتقم الله منه.

❁ ❁ ❁

اقتران الجواب بالفاء :

القاعدة العـامة أنه إذا كان جواب الشرط لا يـصلح أن يكون فعلا للشرط فـإنه يجب اقترانه بالفـاء، وخصت بذلك عند النحـويين لأنها

تفيـد السببيـة، ولمناسبـتها للجزاء فـي المعنى ؛ إذ معناها للتعـقيب بلا فصل، كما أن الجزاء يعقب الشرط .

وهكذا تدخل الفاء جـملة الجواب التي يمتنع أن تكون شرطًا كـما في المواضع الآتية :

١ - الجملة الاسمية، نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ .

٢ - الجملـة الطلبيـة، نحو قوله تـعالى : ﴿ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي ﴾، ونحـوه باقي أنواع الطلب، من نـهي ودعاء وعـرض وتحـضـيض وتمن ورجاء واستفهام .

وفي نحـو قـوله تعـالى : ﴿ وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا الَّذِي يَنصُرُكُم مِّن بَعْدِهِ ﴾ وقعت الجملة اسمية طلبية معـًا .

٣ - الجملة ذات الفعل الجامد، نحو قوله تعالى : ﴿ إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ وقوله : ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا * فَعَسَىٰ رَبِّي ﴾ .

٤ - الجملة المنفـية بما، نحو قـوله تعالى : ﴿ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ ﴾ .

٥ - الجملـة المنفية بلـن، نحو قوله تـعالى : ﴿ وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ ﴾ .

٦- الجملة المنفية بإن نحو قولك : إن تقم فإن أقوم، أي : فما أقوم .

٧- الجملة المقترنة بقـد، نحو قوله تعالى : ﴿ إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلُ ﴾ .

٨- الجملة المقترنة بالسين، نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِن تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُ أُخْرَىٰ ﴾ .

٩- الجملة المقترنة بسـوف، نحو قوله تعالى : ﴿ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ﴾ .

ويرى جمـهور النحاة أن هذه الفـاء الرابطة جملة الجـواب بجملة الشرط هـي فاء السـببيـة الكائنة في الإيجاب فـي نحو قولـك : يقوم محـمـد فيـقوم خـالد . وكمـا يربط بها عنـد التحـقيق يربط بهـا عند التقدير، ومن ثم لا يجوز الربط بين جـملتي الشرط والجواب بغيرها ؛ إذ هي هنا للربط السببي، وليس للتشريك في الحكم .

ورأى فريق آخر من النحاة أن الفـاء الرابطة هنا هي العاطفة، وأنها قد عطفت جملة على جملة .

والأصل ذكر هذه الفـاء الرابطة وعدم خلو التركـيب منها، لكن .. هل يجوز حذفها من التركيب أو لا يجوز ؟ اتجاهات ثلاثة عند النحاة :

الأول : جواز ذكرها وحذفها مطلقًا، وإليه ذهب بعض النحويين، استدلالا بقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾. وقوله ﷺ

حين سئل عن اللـقطة : « إن جاء صاحـبها وإلا استمتع بهـا » وقول الشاعر :

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بـالشر عند الله مـثلان

وقول الآخر :

من لا يزال ينقاد للغي والصـبا سيلقى على طول السلامة نادما

الثـاني : وجوب ذكـر الفاء في المـواضع المحددة وعـدم جواز حذفهـا مطلقًا، ونسب أبو حيان هذا الرأي للمبـرد، وقد أول من اتجه إلي وجوب الذكر ما استشهد به القائلون بالجواز مـن نصوص تشهد لحذفها .

الثالث : يذهب إلى منع حذف الفاء الرابطة في النثر، وفي الشعر في غـير الضـرورة، وجواز حـذفهـا لضـرورة الشعـر فحـسب، وهو مذهب سيبويه .

اقتران الجواب بـ (إذا) :

إذا كان جواب الشرط جمـلة اسمية موجبة غير طلـبية ولا مقرونة بإنَّ التوكيدية جاز أن تربط بجملة فعل الشرط بإذا الفجائية، إذا كانت أداة الشـرط (إن) أو (إذا) وسر ذلك - عند الجـمهـور - ما بين الفـاء وإذا من تشابه في كونهـما لا يبدأ بهما «ولا يقع كل منهمـا إلا بعد ما هو معـقب بما بعدهمـا » . نحو قـوله تعالى: ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ .

وبذلك لا يجـوز الربط بإذا في نحـو : إن أطـاع الإنسـان دواعي الهـوى فـويل له، وإن عـصى شيطانه فـسلام عليـه ؛ إذ الجـملة في الموضعين طلبية . وفي نحو : إن قام محـمد فما قام خالد، لأن الجملة منفية، وفي نحو : إن سافر محمود فإن محمداً قادر على إعادته . لأن الجملة مؤكدة بإن .

هل يجوز اجتماع (الفاء) و (إذا) :

يرى جمهـور النحويين أن الأصل عدم اجتماع الفـاء وإذا معًا في صدر الجملة الاسمية الواقعة جوابًا للشرط، ومرد ذلك عندهم إلى أن (إذا) عـوض عن الفاء فـي الربط بين جملـتي الشرط والجـواب، ولا يجوز الجمع بين العوض المعوض .

وأجـاز بعض النحاة الجـمع بين الفـاء وإذا معًـا، اسـتدلالاً بقـوله تعالى : ﴿ وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾، قال الزمخشـرى : إن (إذا) هذه هى الفجائية، وقـد تقع في المجازاة سادة مسد الفاء فإذا جـاءت الفاء معها تعاونتا على وصل الجـزاء فيتأكد، ولو قيل : إذا هى شاخصة، أو فهي شاخصة كان سديداً .

❁ ❁ ❁

العطف على الشرط أو الجواب :

- إذا وقع الفـعل المـضـارع المقـرون بالفـاء أو الواو بـين جـملتي الشرط والجزاء، نحو قول الشاعر :

ومن يقتـرب منا ويخضع نؤوه   ولا يخش ظلماً ما أقام ولا هضما

فإن النحويين يجيزون فيه وجهين : الجزم عطفًا على فعل الشرط المجزوم لفظًا كما في البيت، أو محلا إذا لم يكن مجزومًا في اللفظ، والنصب على أن الواو للمعية ؛ لأن مضمون الجزاء ليس محقق الوقوع، فأشبه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام .

- أما إذا وقع الفعل المضارع المقترن بالفاء أو الواو بعد جملتي الشرط والجزاء، نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ ﴾، فإن يجوز فيه - عند النحاة - ثلاثة أوجه : الوجهان السابقان، وهما الجزم، والنصب، ووجه ثالث هو : الرفع، باعتبار أن الواو أو الفاء للاستئناف، وأن الفعل بعدهما مستأنف، وقد قرئت الآية السابقة بالأوجه الثلاثة، فالرفع قراءة عاصم وابن عامر، والجزم قراءة باقي السبعة، وبالنصب قرأ ابن عباس والأعرج . وبالثلاثة أيضًا قرىء قوله تعالى : ﴿ مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾، والرفع قراءة أبي عمرو وعاصم، والجزم قراءة باقي السبعة، وأما النصب فقراءة الكسائي وحمزة . وكذلك وردت روايات ثلاث في قول النابغة :

فإن يهلك أبو قابوس يهلك   ربيع الناس والبلد الحرام
ونأخذ بعده بذناب عيش   أجب الظهر ليس له سنام

يرفع : يأخذ، ونصبه، وجزمه .

- وجـواز أكـثـر من وجـه إعـرابي في الفـعل المضـارع الواقع بين جملتي الشرط والجواب، أو بعدهما، مشروط عند جمهور النحاة بكونه مقرونًا بالفاء، أو الواو، كما مثلنا . ولكن الكوفيين أجازوا تعدد الوجوه إذا كان مقترنًا بـ (ثم) أيضًا، استدلالا بقوله تعالى : ﴿ وَمَن يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ﴾، فقـد وقع الفـعل (يدرك) بين جملتي الشـرط والجواب مع اقـترانه بـ (ثـم)، وقد قرأته الجماعة بالجزم، وقرأه بالنصب قتادة والجراح .

الحذف في تركيب الشرط :

ذكـر النحـويون أن الحـذف يتناول جـوانب متـعـددة من تركـيب الشرط في العـربية الفصـحى، وسنحاول هنا أن نلخص أهم مـا قرره النحويون في هذا المجـال :

(أ) حذف الشرط والجواب معـًا :

يرى بعض النحويـين جواز حذف جـملتي الشرط والجواب مـعًا، شريطة كـون الأداة هي (إن) « لأنها أم الباب، ولأنه لم يرد غـيرها» . مستشهدين بقول رؤبة :

قــالت بنات العــم يا سلمى وإن ... كان فقــيرًا معدمًــا قالت وإن

وجـعلوا منه قوله تعـالى : ﴿ أَوْ تَقُولُوا لَوْ أَنَّا أُنزِلَ عَلَيْنَا الْكِتَابُ لَكُنَّا أَهْدَىٰ مِنْهُمْ فَقَدْ جَاءَكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَّبَ

بآيات اللّه ﴾ والتقدير عندهم : إن صدقتم فيما كنتم تعدون به من أنفسكم فقد جاءكم بينة، وإن كذبتم فلا أحد أكذب منكم، فمن أظلم ممن كذب بآيات الله . وإنما جعلت هذه الآية من قبيل حذف جملتي الشرط والجواب لأنه قد ذكر في اللفظ جملة قائمة مقام الجواب، وأما الجواب فلم يذكر .

وجوز فريق آخر من النحاة حذف الشرط والجواب وإن لم تكن الأداة إن، كقول النمر بن تولب :

فإن المنية من يخشها فسوف تصادفه أينما

أي : أينما يذهب تصادفه .

ويرى ابن مالك أن حذفهما معًا ضرورة، فلا يجوز في غيرها. ومفهوم هذا القول أنه يستوى في عدم الجواز كون الأداة إن، أو كون الأداة غيرها .

(ب) حذف الشرط والأداة :

يرى جمهور النحويين أن حذف أداة الشرط وفعل الشرط . إما مطرد كثير، أو جائز قليل .

– فهو مطرد كثير بعد الطلب، نحو قوله تعالى : ﴿ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾، أي : فإن تتبعوني يحببكم، وقوله : ﴿ رَبَّنَا أَخِّرْنَا إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ نُّجِبْ دَعْوَتَكَ وَنَتَّبِعِ الرُّسُلَ ﴾ أي : إن تؤخرنا نجب.

- وهو جائز على قلة في غير الطلب، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ ﴾ أي : فإن لم يتأت إخلاص العبادة لي في هذا البلد فاعبدوني في غيرها . وقوله : ﴿ أَمِ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ ﴾، أي : إن أرادوا أولياء بحق فالله هو الولي .

(جـ) حذف الشرط وحده :

يجيز جمهور النحاة حذف ما علم من شرط - دون أداته - بشرطين :

١ - أن تكون أداة الشرط (إن) .

٢ - أن تقترن الأداة بـ (لا) النافية .

ومن ذلك عندهم قول الأحوص :

فطلقها فلست لها بكفء ... وإلا يعل مفرقك الحسام

فحذف الشرط لدلالة فطلقها عليه، وأبقى جوابه، أي : إلا تطلقها .

ويرى ابن هشام أن الحذف مع توافر هذين الشرطين هنا يقع كثيراً في اللغة، نحو قولك : من يسلم عليك فرحب به ومن لا فلا تعبأ به . أي ومن لا يسلم عليك .

(د) حذف الجواب وحده :

يرى جمهور النحويين أن حذف جواب الشرط يقع جائزًا، ويقع واجبًا .

- وهو يجوز في موضعين :

١ - إذا كان الشـرط ماضيًا وعلم الجـواب، نحو : ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُم بِآيَةٍ﴾، فقـوله : (فإن اسـتطعت) شرط حذف جـوابه لدلالة الكلام عليه، والتقدير . فافعـل، والشرط الثاني وجوابه جواب الشرط الأول .

٢ - إذا اجتـمع القسم والشـرط وتقدم القـسم على الشـرط وتقدم عليـهما مـعًا طالب خـبر، فـإنه يجوز حـذف جواب الشـرط اكتـفاء بجواب القسم، نحو : أمجد والله إن ينجح لأكافئنه .

- ويجب حذف الجواب في مواضع ثلاثة :

١ - إن كان الدال عليه مـا تقدم مما هو جواب في المعنى ولا يصح جعله جوابًا صناعة، وهو مذهب الجمهور .

نحو : أنت ظالـم نفسك إن أهملت، أي . إن أهملت فأنت ظالم، فلكونه جملة أسمية مجردة من الفاء لا يصح جعله جوابا.

ونحـو : أقـوم إن تقم، أي : إن تقم أقم، ولا يصح كـون (تقـوم) جوابا لكونه فعلا مضارعًا مرفوعًا لزومًا .

ونحـو : فلم أرقـه إن ينج منهـا، أي : إن ينج منهـا لـم أرقـه، ولا يصلح أن يكـون المتـقـــدم جـــوابًا لأن الجـــواب المنفي بـلـم لا تدخل عليه الفاء .

وقد خالفهم في ذلك الكوفيون والمبرد، الذين يرون أنه لا حذف في المواضع السابقة وأن المتقدم هو الجواب . وأجابوا عن الأول بأن الفاء إنما تدخل لأنها تناسب صدر الجواب إذا كان في موضعه، ولأنها خلف عن العمل ولا عمل مع التقديم، وعن الثاني بأن رفع المضارع لضعف الحرف عن العمل في متقدم، وعن الثالث بجواز دخول الفاء على المنفي بلم أيضًا .

٢- الموضع الثاني من مواضع حذف الجواب أن يكون الدال عليه ما تأخر عنه من جواب قسم سابق عليه، نحو : ﴿ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ﴾ فجملة (لا يأتون) جواب قسم سابق على الشرط، ويدل على تقدمه تقدم اللام في (لن) لأنها موطئة للقسم، وجواب الشرط محذوف وجوبًا استغناء عنه بجواب القسم .

٣- الموضع الثالث أن يكون الدال على جواب الشرط ما تأخر عنه من جواب استفهام سابق عليه، وهو قول يونس وحده، نحو: أإن قام محمد تقوم ؟ وقد رد ذلك سيبويه مستشهدًا بقوله تعالى: ﴿ أَفَإِن مِّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ ﴾ لأن دخول الفاء على الجواب دليل على أنه جواب الشرط .

ومن الأمثلة السابقة في هذه المواضع الثلاثة يتضح أن حذف الجواب وجوبًا مشروط بكون فعل الشرط ماضيًا .

❁ ❁ ❁

والحق أن القول بالحذف يرتكز على افتراض حتمية وجود كل عناصر تركيب الشرط من أدوات وصيغ في جميع المواقف والسياقات، دون اعتبار لأثر هذه المواقف والسياقات في الأساليب. مع أنه ينبغي على الباحث النحوي أن يدرس علاقة الموقف بالأسلوب الذي يقال فيه، بحيث لا يقنن لما يفترض وإنما يستمد مقومات قواعده مما يجد .

ولو التزمنا بهذا المبدأ الذي يفرضه منهج التحليل ا للغوي لانتهينا إلى نتيجة واضحة تتفق مع الواقع اللغوي، هي أن مكونات تركيب الشرط تختلف باختلاف المواقف اللغوية، فتارة يفرض الموقف أسلوبًا مكونًا من الأداة وجملة الفعل وجملة الجواب وتارة يكون الموقف من الوضوح بحيث لا يحتاج إلى أداة، أو يكتفى فيه بإحدى الجملتين .

❁ ❁ ❁

اجتماع الشروط :

يجيز النحويون اجتماع أكثر من شرط واحد : كما لو قلت : إن حضر محمد إن فهم المحاضرة فهو ناجح . ومن ذلك قول الشاعر :

إن تستغيثوا بنا إن تذعروا تجدوا ... منا معاقل عز زانها كرم

ويرى جمهور النحويين وجوب الاكتفاء بجواب واحد للأفعال المتعددة، لكنهم اختلفوا في هذا الجواب : هل هو جواب للأول، أو

هو جواب للأخير، ذهب كثيرون إلى أن الجواب للأول دون غيره، وأنه قد حذف الجواب من التالي له لدلالة جواب الأول عليه، وذهب فريق آخر إلى أن الجواب للشرط الأخير، والشرط الأخير وجوابه جواب ما سبقه على إضمار الفاء، وهكذا وهو خلاف لا جدوى منه، ولا تترتب عليه فائدة .

اجتماع الشرط والقسم :

معلوم أن كلا من الشرط والقسم يستدعي جوابا، وأن جواب الشرط إما مجزوم، أو مقرون بالفاء أو إذا، على نحو ما ذكرنا، وأما جواب القسم فقد يكون جملة اسمية أو جملة فعلية :

- فإن كان جملة اسمية أكد بـ (إن) و (اللام)، أو بإحداهما فحسب مثل : والله إن زيداً لقائم أو : والله لزيد قائم، أو : والله إن زيداً قائما .،

- وإن كانت جملة فعلية مثبتة صدرت بمضارع أكد بـ (اللام) و(النون) مثل : والله لأكرمن محمدا .

- وإن كان جملة فعلية مثبتة صدرت بماض أكد بـ (اللام) و(قد) مثل : والله لقد قام خالد .

- وإن كان جملة منفية وجب أن يكون النفي بـ (ما) أو (لا) أو (إن)، مثل : والله ما قام سعد والله لا يتخلف سعيد .. إلخ .

فماذا يكون الحال إذا اجتمع الشرط والقسم ؟

القاعدة العامة أنه إذا اجتمع الشرط والقسم ولم يتقدم عليهما معًا ما ينطلب خبرًا يحذف جواب المتأخر منهما لدلالة جواب المتقدم عليه .

- ففي نحو : إن قام زيد والله يقم عمرو . حذف جواب القسم لتأخره، لدلالة جواب الشرط المتقدم عليه .

- وفي نحو : والله إن قام زيد ليقومن عمرو، حذف جواب الشرط لتأخره لدلالة جواب القسم المتقدم عليه .

أما إذا تقدم عليهما معًا ما يحتاج إلى خبر، فإنه يذكر جواب الشرط مطلقًا ويحذف جواب القسم :

سواء كان الشرط متقدمًا، مثل : زيد إن حضر خالد والله أكرمه .

أو متأخرًا، مثل : زيد والله إن حضر خالد أكرمه .

وما يخالف هذه القواعد شاذ، ومن ذلك قول الأعشى :

لئن منيت بنا عن غب معركة ... لا تلفنا عن دماء القوم ننفتل[1]

حيث ذكر جواب الشرط مع تأخره عن القسم، ودون أن يتقدم ما يطلب خبرًا .

❁ ❁ ❁

(١) اللام موطئة للقسم ، أي والله لئن ، ومن ثم تقدم القسم على أداة الشرط (إن) ولم يتقدمهما ما يحتاج إلى خبر ، والقاعدة أن يكون الجواب للقسم في هذه الحالة لا للشرط، ولكن الشاعر جعل الجواب للشرط مع تأخره ، وذلك شاذ .

نختتم هذا الـفصل بعرض لما ذكره ابن مالك فـي جوازم الفعلين، يقـول :

واجـزم بـ (إن) و (من) و (ما) و (مـهمـا)

(أي) (مـتى) (أيان) (أين) (إذ مـا)

و (حـيثما) (أني) . وحـرف (إذما)

كـ (إن)، وبـاقي الأدوات اسـمـا

فيبدأ بسرد أدوات الشرط - ونلحظ أنه يحذف منها (إذا ما) - ثم يقسمهـا إلى قسمين فحسب : حروف، وأسماء، محيلا كلا من القسمين الآخرين إلى واحد من هذين القسـمين . ثم ينتقـل بعد ذلك إلى ذكر أحكام بقيـة تركيب الشـرط، وهو جملتا الشرط والجواب، فيقـول :

فعلين يقتـضين ، شرط قدما	يتلو الجـزاء ، وجوابا وسـما
ومـاضـيين أو مـضـارعين	تلفـيهـما أو مـتخـالفين

فـيقـرر بادىء ذى بدء أن أدوات الشرط تقـتـضي وجود جـملتين، فيكون منطقـيًا أن يقول بعد ذلـك ما يقوله النحويون من حـذف لإحدى الجملتين أو كليهما، ما دام لا مفر مـن اقتضاء الأداة لهما، ثم يتحدث عن الجملتين فـيقرر ضـرورة تقدم الشرط في الذكـر، يتلوه الجزاء الذي يمكن أيضًا أن يوصف بكونه جـوابا، وبذلك يحظر تقدم الجزاء في الذكـر، فإذا

تقدم لم يكن جزاء وإنما كـان مفسراً للجزاء المحذوف وهو رأي جـمهور النحاة كـما أسلفنا، ثم يتـحدث عن نوع الصـيغـة الفعلية في الجـملتين، فيـرى أنهما يقـعان متمـاثلين ماضيين، أو مـضارعين أو متـخالفين . بأن يكون الشرط ماضيًا والجزاء مضارعًا، أو عكس ذلك . ثم ينتقل بعد ذلك إلى إعراب جملة الجزاء فقط فيقول :

وبعد ماض رفـعك الجزا حسن ... ورفـعه بعـد مضـارع وهن

واقرن بفا حتـما جوابا لو جعل ... شرطاً لإن أو غيـرها لم ينجعل

وتخلف الفـاء إذا المفـاجـأة ... كـإن تجـد إذا لنـا مكافـأة

فيرى أن الأحـسن رفع الفعل الواقع في الجزاء إذا كـان فعل الشرط مـاضيًـا، وأن الأفضل جـزم هذا الفـعل في الجزاء إذا كـان فعل الشـرط مضـارعًا . والتعـبير كـما ترى غيـر دقيق جملة، لأنه لم يشـر إلى شروط جـواز الرفع والجـزم أو شـروط إحدى الحـالتين، ثم تحـدث عن اقـتـران الجـواب بالفـاء إذا لم يصلح الجـواب أن يكون شـرطًا، أي لم يسـتكمل الشـروط المنصـوص عليهـا فـيه، واقـتـرانه بإذا التي للمـفاجـأة، أو وفق الاصطلاح النحـوي الشائع إذا الفـجـائية وذلك إذا كـان الجواب جـملة اسمية، وقد اكتفى بتحديد موضعها بالمثال ثم انتقل بعد ذلك إلى العطف على جملة الشرط أو الجزاء فقال :

والفعل من بعد الجـزا إن يقترن ... بالفـا أو الواو بتـثليث قـمن

وجزم أو نصب لفـعل إثر (فا) ... أو (واو) إن بالجـملتين اكتنفـا

فذكر أن الفـعل المضارع المقترن بالفاء أو الـواو إذا وقع بعد جملتي الشـرط والجزاء فيـه ثلاثة أوجـه، هي : الرفع على الاستـئناف، والنصب على المعيـة أو السببيـة، والجزم على العـطف، وأما إن وقع بينهمـا فإنه لا يجوز فيه إلا وجهان فحسـب، هما . الجزم، والنصب. ثم ينتقل بعد ذلك إلى الحديث عن الحذف في تركيب الشرط فيقول:

والشرط يغني عن جواب قد علم والعكس قد يأتـي إن المعنى فهم

فيجمل المواضع التي فصلها النحويون في حالة واحدة، هي وضوح المعني المقـصود من السياق . ويـختـتم أحكامه لأدوات الشـرط الجازمـة بالحديث عن مسألة اجتماع الشرط والقسم، فيقول :

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما أخرت فـهو ملتزم

وإن تواليـا وقـبل ذو خبـر فالشرط رجح مطـلقاً بلا حذر

وربما رجح بعـد قـسم شـرط بلا ذي خبـر مقـدم

فيقرر أنه إذا اجتمع الشرط . والقسم فإمـا أن يتقدمهما ما يحتاج إلى خبر أولاً، فإن تقدمهما ما يحتاج إلى خبر جعل الخبر للشرط سواء تقدم أو تأخر واستغنى عن جـواب القسم، وإن لم يتقدم ما يحتاج إلى خـبر اكتفى بجـواب المتقـدم منهـما واسـتـغنى به عن جـواب المتأخـر . وهذا هو رأي الجمهور، وإن كان من النحويين من يرجح جعل الجواب للشرط مطلقًا .

❁ ❁ ❁

طبع بدار غريب للطباعة
١٢ شارع نوبار (لاظوغلي) القاهرة
ص.ب (٥٨) الدواوين ت: ٢٧٩٤٢٠٧٩